جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIA
جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كليـــــة الآداب

قسم اللغة العربية – شعبة اللُّغويات

التعليلُ عِندَ ابن السِّيْد البَطَلْيوسي في كتابه الحُلَلُ في إِصْلاحِ الخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجُمَلِ

دراسة نحوية تحليلية

إعـــداد الطـالب: علي كيلاني حسن الصالحين

إشراف الدكتور: المبروك رحومه الذويب

الدرجة العلمية: أستاذ

قدمت الأطروحة استكمالا لمتطلبات الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في علوم اللغة العربية

بتاريخ 24/ جمادي الآخرة/1447هـ الموافق 2025/12/15م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف * الآية (10)

الإهـــــداء

إلى روح والدي الكريم تغمده الله بالرحمة،

وإلى أمي الغالية أطال الله عمرها في طاعة الله،

وإلى أرواح أساتذتي الذين رحلوا عن عالمنا غفر الله لهم جميعاً وأدخلهم الجنة.

الشكر والعرفان

الشكر أولا لله تعالى على فضله وإنعامه إذ أعانني على استكمال هذا البحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور: المبروك رحومه الذويب على ما قدمه لي من معلومات وتوجيهات وإضاءات كانت نبراسا أضاء لي طريق العمل، وفتح لي أبواب التعليل النحوي، ودلني على تشعباته الكثيرة، فله مني كل الاحترام والتقدير، فكان مصدر مراجعاتي وكان الأب العطوف والصدر الرحب الذي أحاطني بالعناية.

والشكر موصول للأستاذين الفاضلين أد: الصادق إبراهيم البصير، وأد: عمارة أبوزيد، فالأول أشار عليَّ بعنوان البحث، والثاني فتح لي أبواب الشروح النحوية.

كما أتقدم بالشكر إلى زوجي أم أحمد التي وفَّرتْ لي البيئة الدراسية المناسبة في البيت، وصبرت معي كثيراً، فجزاها الله عني كل خير.

والشكر موصول إلى إخوة الجهاد زملائي الأعزاء في مرحلة الدراسة فلهم مني الشكر الجزيل.

وأقول كما قال الشاعر

إِذا لَم يَكُن عَونٌ مِنَ اللهِ لِلفَتى فأَوَّلُ ما يجني عليه اجتهادُه

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد – صلوات ربي وسلامه عليه– وعلى آله و صحبه أجمعين والتابعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فقد جاء التعليل النحوي مصاحباً لظهور النحو العربي، وظاهرة التقعيد النحوي من أهم الظواهر التي حافظت على اللغة العربية على مدى القرون، ولم يكتف النحاة بظاهرة التقعيد فحسب، بل اهتموا بالتعليل للقواعد النحوية اهتماماً كبيراً، وعلَّلُوا لها تعليلاً سماعياً وقياسياً وعقلياً، وهناك من النحويين من تأثر بعلم المنطق خلال تعليله للقواعد النحوية، معتمداً على العِلَلِ الأوائل والثواني والثوالث كما هو الحال عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي، وغيره من النحاة.

حرص أغلب النحاة على وضع عِلَّةٍ لكل حكم نحوي تُفسِّره وتُبيِّنه، فقد يعلِّلون للحكم الواحد بعلَّة أو علَّتين أو ثلاث، بحسب مبتغى التعليل الذي يقصدون.

سلك النحاة في تعليلهم مسلكين: مسلك تعليمي يتصف بالاختصار والإيجاز، ومسلك تعليمي تأصيلي يتصف بالتوسع في الشروح، وكثرة التفصيل، ويبدو أن أبا القاسم الزَّجاجي سلك المسلك الأول في كتاب الجمل، بينما سلك البَطَلْيوسي في كتابه الحُلَلُ في إِصْلاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجُمَلِ المسلك الثاني، فنراه قد سمَّى نفسَه المفسِّرَ، وأكثرَ الشرح، والتفصيل في بعض مسائل كتاب الجمل، فتوسَّع في شرح القواعد النحوية، وعلَّلَ لها بالعِلَلِ السماعية والقياسية والجدلية، ويبدو أنَّ ابن السِّيْد البَطَلْيوسي مطَّلِعٌ على مذاهب النحويين قبله، وملمٌ بها، ومتعمق في شرح آراء العلماء قبله؛ فأكثر من مناقشة بعض آرائهم، وردَّ عليها بالحجج العلمية، كما في كتابه الذي نحن بصدده، مكملاً النقص الذي اعترى كتاب الجمل، أو موضحًا ما غمض من آراء، كما أشار في مقدمة كتابه هذا، و ابن السِّيْد البَطَلْيوسي لم يختر لنفسه مذهبًا نحويّا معينًا، وإن كان في أغلب أحواله موافقًا للبصريين في آرائهم، وهذا الأمر لم يمنعه من الأخذ ببعض آراء الكوفيين، التي يراهم فيها على صواب.

هذه الخصائص المجتمعة في البَطَلْيوسي وغيرها، جعلت منه في عصره قبلةً لطلاب العلم.

مشكلة البحث

تبحث هذه الدراسة في تساؤلات عديدة تمثل في مجموعها مشكلة البحث وهي:

1– هل أولى البطليوسي للجانب التعليلي أهمية كتلك التي أولاها للجانب التعليمي ؟

2– هل علَّلَ الأحكام النحوية بأكثر من علة ؟ وما أنواع هذه العلل ؟

3- هل كان موفقا في آرائه عندما تقفى أبا القاسم الزَّجاجي ؟ وماهي الآراء التي قبلها منه والتي رفضها وخطأها ؟

4- هل خلط الرجل بين الرأي والدليل في هذا الكتاب؟ وهل تَعدُّ تقفيته للزَّجاجي نقدًا للنحو المشرقي كما يزعم بعض الباحثين ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تعرِّفنا على البعد التعليلي للبطليوسي اللغوي والنحوي والفقيه والأديب والمنطقي، وهي دراسة تسعى للتعرف على العِللِ النحوية وغير النحوية واستخداماتها في التعليل للقواعد النحوية.

أهداف الدراسة

1- يسعى الباحث لكشف الأبعاد التعليلية عند البطليوسي اللغوي والنحوي والفقيه والمنطقي للاستفادة من علمه وطرائقه في التعليل.

2- التعرف على طرق وتشعبات التعليل عند عالم من علماء اللغة العربية بمعارفه المتنوعة.

3- التعرف على أنواع العلل المستخدمة في كتاب الحلل هذا ومقارنتها بعلل النحاة لتجليتها

منهجية الدراسة:

استعمل الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

1- المنهج الوصفي.

2- المنهج الاستقرائي

3- المنهج المعياري بأدوات تحليلية.

الدراسات السابقة:

وردت بعض الدراسات السابقة التي تكلَّمتْ باختصار على المنهج النحوي لابن السِّيْد البَطَلْيوسي وأخرى تكلَّمتْ على بعض العِلَلِ المختارة في كتاب الحُللِ وغيرها تكلَّمت على بعض المسائل النحوية عند البَطَلْيوسي ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- بحث بعنوان: (مظاهر التعليل النحوي عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي وأبعادها التعليمية من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل) للباحث محمد زهّار، نشر هذا البحث في مجلة محكمة وهي مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد: 2009/76م، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن البَطَلْيوسي لم يخرج عن غاية العِلَّة التي تكمن في دراسة الظواهر اللغوية لذاتها والتي تسعى إلى إبراز خصائص اللغة، واكتفى بالتعليل الهادف الذي يحافظ على خصائص اللغة التركيبية ويسهم في بيان أسرارها البلاغية.

2- بحث بعنوان: (عِللُ الاختيارِ النحوي عند البَطَلْيوسي في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) للباحث تيسير صبار طه السامرائي، نشر جامعة سامراء في مجلة محكمة بعنوان: مجلة سرَّ من رأى مجلد 8، العدد 2012/31م، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الباحث حاول أن يجمع الآراء المتضادة حول العِلَّة المختارة، والبحث عن أنواعها عند البَطَلْيوسي مبينا سبب اختياره لها مع بيان التعارض بينه وبين الزُّجاجي.

3- بحث بعنوان: (العِلَلَ النحوية في الأسماء عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) للباحث عماد حميد أحمد الخزرجي، ونشر هذا البحث في جامعة تكريت في مجلة آداب الفراهيدي العدد: 2013/17م، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

أ- التعليل يبدأ مع بداية كل موضوع ولا ينتهي إلا بنهايته.

ب- تأثر البَطَلْيوسي بنظرية العامل وبني عليها في شرحه.

ج- أخذ بإجماع العلماء في بعض المسائل النحوية.

د- النقل من مدارس نحوية متعددة.

هـ- استخدم البَطَلْيوسي العِلَلَ الأوائل والثواني والثوالث.

و- عوَّل على السماع وأكثر من الاستشهاد به.

ز- تأثر بآراء سيبويه ولم يسلم له في كل ما قاله.

هيكل البحث:

أما خطة البحث فكانت من تمهيد ومقدمة وأربعة فصول، تناولت في التمهيد ترجمة المؤلف وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه وأشهر كتبه وسلطت الضوء على كتابه الحلل في إصلاح الخلل، وأهم ملامح المنهج النحوي عند البَطَلْيوسي، وأما **الفصل الأول** فتم فيه الحديث عن التعليل النحوي وأدلته، ويشمل مبحثين، الأول: التعليل النحوي والعِلَلُ النحوية ومسالكها، و**الثاني:** أدلة النحو في التعليل، وأمَّا **الفصل الثاني** فتمَّ فيه الحديث عن التعليل النحوي في أقسام الكلام، وجاء في مبحثين، **الأول:** التعليل النحوي في الأسماء والأفعال، **والثاني:** التعليل النحوي في الحروف. وأما **الفصل الثالث،** فتم فيه الحديث عن التعليل النحوي في المرفوعات، وشمل مبحثين، الأول: الابتداء، والخبر، والفعل والفاعل، والثاني: مرفوعات النواسخ، ومرفوعات حروف الرفع كما أسماها البَطَلْيوسي، وأما الفصل الرابع، فتناولت فيه التعليل النحوي في المنصوبات والمجرورات وبعض المسائل الأخرى وجاء في مبحثين الأول: مسائل المنصوبات والمجرورات، والثاني: مسائل المشتقات ومسائل صرفية متفرقة.

وختمت بحثي بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

أولاً: ترجمة لابن السِّيْد البَطَلْيوسي:

هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي النحوي، والسِّيْد بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها دال مهملة، هو من جملة أسماء الذئب، سُمِي الرجل به، ولد عام (444 هـ) بمدينة بَطَلْيَوس، والبَطَلْيوسي بفتح الباء والطاء وسكون اللام وفتح الياء نسبة إلى مدينة بَطَلْيوس التي ولد بها وترعرع، وبَطَلْيُوس بفتحتين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهرآنة غربي قرطبة، ويُنسب إليها خلقُ كثير، منهم أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي النحوي اللغوي، صاحب التصانيف والشعر، ثم انتقل إلى بلنسية فسكنها وتوفي بها (521هـ) ((كان عالما بالآداب واللغات متبحراً فيهما مقدماً في معرفتها، يجتمع الناس إليه، ويُقرؤون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم، جيد التفهيم، ثقة حافظًا ضابطًا)) [1]. ترجم له ابن الجزري في كتابه غاية النهاية في طبقات القراء قال: ((عبدالله بن محمد بن السِّيْد أبو محمد البَطَلْيوسي الأمام المشهور في اللغة العربية، قال ابن عيسى: إنَّه قرأ على عبدالله بن محمد بن خلف الداني عن قراءته عليه) [2]. وهو (أحد من تفخر به جزيرة الأندلس من علماء العربية، وهو من شِلْب، ولازم مدينة بطليوس، وله شرح كتاب الجمل، وتصانيف في النحو)) [3].

قضى البَطَلْيوسي حياته الأولى في بَطَلْيَوس، يقرأ على علمائها، ومنهم أخوه أبو الحسن على بن السِّيْد، الذي قال عنه ابن بشكوال: ((كان مقدما في علم اللغة وحفظها والضبط لها، وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرًا من كتب الأدب وغيرها)) [4].

---

(1) وفيات الأعيان لابن خلكان، تح: إحسان عباس، ن: دار صادر بيروت، ط1: 1978، 3/ 96. وينظر معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، ن: دار صادر بيروت لبنان، ط2: 1995، 147/1.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، عنى بنشره لأول مرة ج. برجستراسر، 1351هـ مكتبة ابن تيمية، 149/1.

(3) المغرب في حلى المغرب لأبي الحسن على بن سعيد المغربي الأندلسي، تح: شوقي ضيف، 385/1

(4) الصلة لابن بشكوال، ، صححه: السِّيْد عزت العطار الحسيني، ن: مكتبة الخانجي، ط2: 1374- 1955، ص/397

قال ابن خاقان عن البَطَلْيوسي: ((إذْ هو أزخرُ علمائِنا بحرًا، وأحسنهم خواطرَ، وأسكبهم مواطرَ، وأسيرهم أمثالاً، وأعدمهم مثالاً... وهو اليوم شيخُ المعارفِ وإمامُهَا، ومن في يديه مقودُها وزمامُها...)) [1].

قال التلمساني: ((الفقيه الحافظ الإمام الأوحد أبو محمد هو عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي وشِلْب بيضتُه ومنها كانت حركة أبيه ونهضته، وفيها كان قرارهم، ومنها نِمْ آسَهم وعرارَهم ونسب إلى بطليوس مولده بها، ومن حيث كان فقد طبق الأرض علمًا وملأها ذكاءً وفهمًا)) [2].

أطوار حياته:

الطور الأول: من حياته الذي نعني به عهد الطفولة، والنشأة، والتربية في حجر أبويه لا تذكر كتب التراجم منه شيئًا، إلا إنَّ له أخاً هو أبو الحسن على بن محمد ابن السِّيْد شقيقه وشيخه في الأدب والنحو.

الطور الثاني: وهو العهد الذي طلب فيه العلم في مراكز العلم بالأندلس، ولم تذكر كتب التراجم منه إلا إنَّه تلقى تعليمه الأول ببطليوس وطليطلة، فكانتا من المنارات العلمية المشهورة في ذلك الزمن.

الطور الثالث: وهو عهد الرجولة، والنضج العلمي، والاتصال بالملوك والأمراء والأعيان، ومنهم الملك القادر بالله يحيى ابن ذي النون صاحب طليطلة، وأبو مروان عبدالله ابن رزين صاحب السهلة، والمستعين بالله أحمد بن سلمان بن هود ملك سرقسطة، وقد عرف كثيرًا من الوزراء من أمثال ذي الوزارتين أبي عيسى ابن لبون، والوزير الكاتب أبي أحمد بن سفيان وغيرهم [3]. ثم سكن قرطبة في أيام محمد بن الحاج صاحب قرطبة، وكان كاتبه عليّ الكاتب ومدار الأمور بقرطبة عليه، ويروى أنَّ ابن السِّيْد البَطَلْيوسي حاول التقرب إليه، ولم يتمكن من ذلك، فقال أبياتًا في أبنائه

---

(1) قلائد العقيان في محاسن الرؤساء والقضاة والكتاب والأدباء والأعيان لأبي نصر الفتح بن خاقان، ن: المطبعة الأميرية بولاق: 1284هـ- 1866م، ص/192.

(2) أزهار الرياض في اخبار القاضي عياض: للمقري التلمساني، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي، ن: مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة، ط1، 1358هـ- 1939م، 105/3

(3) ينظر القرط على الكامل لأبي الحسن على بن إبراهيم بن عيسى بن سعد الخير الأنصاري(ت571هـ) ص/23

متغزلاً، وخاف على نفسه من غضب أبيهم، ففر من قرطبة إلى بلنسية، وأقرأ بها، وألَّفَ بها تواليفَه إلى أنْ توفي بها رحمه الله [1].

أشهر شيوخه:

1- علي بن محمد بن السِّيْد النحوي يُكنَّى: أبا الحسن، ويُعرَفُ بالحيطال، وهو أخوا بن السِّيْد البطليوسي، وروى عن أبي بكر بن الفرات وأبي عبد الله محمد بن يونس وغيرهما، أخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرا من كتب الأدب وغيرها، وتوفي بقلعة رباح معتقلا من قبل ابن عكاشة قائدها في نحو الثمانين وأربع مائة، وكان مقدما في علم اللغة، وحفظها والضبط لها.

2- علي بن أحمد بن حمدون، ((يعرف بابن اللطينة، ويكنّى أبا الحسن، روى عن أبي عمر المقرئ وغيره، وأخذ عنه شيخنا أبو محمد بن السِّيْد وغيره، توفي في العشر الوسط من المحرم سنة ست وستين وأربع مائة ببطليوس)) [2].

3- عاصم بن أيوب الأديب، قال عنه ابن بشكوال: ((من أهل بطليوس، يكنى أبا بكر، روى عن أبي بكر محمد بن الغراب وأبي عمرو الصفاقسي، وأبي محمد مكي بن أبي طالب المقرئ وغيرهم، وكان من أهل المعرفة بالآداب واللغات، ضابطاً لهما مع خير وفضلٍ وثقة فيما رواه، أخبرنا عنه أبو محمد بن السِّيْد بجميع ما رواه توفي- رحمه الله- سنة أربع وتسعين وأربع مائة)) [3].

4- (طلب البَطَلْيوسي العلم في قرطبة، فقرأ على أبي علي حسين بن محمد الغساني وغيرهم)[4]

أشهر تلاميذه:

يقول صاحب القرط على الكامل: ((تلاميذ ابن السِّيْد يكثر تعدادهم، ويطول ذكرهم...))[5]. وأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

1- أبو نصر الفتح بن خاقان **(ت528هـ)** يلقب بفخر أدباء الأندلس، كتب لملوك الطوائف ثم لبعض أمراء دولة المرابطين، وأشهر كتبه: قلائد العقيان في محاسن الأعيان

---

(1) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ن: دار الفكر العربي القاهرة، ط1 1391هـ- 1971م، 2 /143.

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، صححه عزت العطار الحسيني، ن: مكتبة الخانجي، ط2، 1374هـ - 1955م/397.

(3) الصلة: لابن بشكوال /427.

(4) المصدر نفسه /282.

(5) القرط على الكامل وهي: الطُرَرُ والحواشي على الكامل للمبرد، لأبي الحسن على بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الأنصاري /45.

يعد الفتح بن خاقان تلميذا من تلاميذ ابن السِّيْد البَطَلْيوسي، سمع من شيخه ابن السِّيْد البَطَلْيوسي كتاب الانتصار سنة (516هـ)، ولولا رسالته التي كتبها في ترجمة ابن السِّيْد لضاع الكثير من أخبار البَطَلْيوسي.

2- عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت544هـ)، وهو من أئمة الأندلس وأعلامها المشهورين، وتلاميذه النابهين، ويقال: لولاه لضاعت الرسالة التي كتبها الفتح بن خاقان عن حياة ابن السِّيْد البَطَلْيوسي [1].

3- الفقيه المحدث عبد الملك بن محمد بن هشام المعروف بابن الطلا (ت551هـ)

4- الفقيه أبو محمد عبد الله بن أحمد العبدري المعروف بابن موجوال (ت: 566هـ).

5- أبو الحسن على بن إبراهيم الأنصاري (ت: 571هـ).

6- ابن بشكوال (ت: 578هـ).

7- إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري الغرناطي (ت: 579هـ).

8- أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد أبو بكر البلنسي (ت: 583هـ). وغيرهم كثر، لا يتسع المجال لذكرهم.

أشهر كتبه:

لابن السيد البطليوسي مؤلفات كثيرة، تفنن فيها بين تأليف وشرح ، وتتنوع هذه المؤلفات في اللغة والأدب والشعر والفقه والفلسفة وغيرها .

يقول ابن خلّكان: ((ألف كتبًا نافعَة ممتعَة، منها كتاب المثلث في مجلدين، أتى فيه بالعجائب، ودَلَّ على إطِّلاع عظيم، فإنَّ مثلث قطرب في كراسة واحدة، واستعمل فيها الضرورة، وما لا يجوز، وغُلِّطَ في بعضه، وله كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب...، وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعريّ شرحا استوفى فيه المقاصد، وله كتاب في الحروف الخمسة، وهي السين والصاد والضاد والطاء والدال، جمع فيه كل غريب، وله كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، والحلل في أغاليط الجمل، وكتاب التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة، وكتاب شرح الموطأ، وسمعت أنَّ له شرح ديوان المتنبي، ولم أقف عليه...)) [2].

---

(1) المصدر نفسه/47.

(2) وفيات الأعيان: لابن خلكان، 3 /96.

يقول خير الدين الزركلي: ((من كتبه الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، والمسائل والأجوبة، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، والحدائق في أصول الدين، والمثلث في اللغة، كمثلثات قطرب، وشرح سقط الزند، طبع منه مخطوطة في جزأين مرتبة على الحروف، حسب الاصطلاح المغربي[1]، يبدأ الأول من الهمزة إلى الميم، والثاني من الميم إلى الآخر، في خزانة محمد الطاهر بن عاشور بتونس، والحلل في شرح أبيات الجمل، في جامعة طهران كتب سنة **(526هـ)**، وكانت في خزانة المتوكل أحمد بن سليمان المتوفى سنة **(556هـ)**، ومنه مخطوطة ثانية لعلها أندونسية في خزانة الرباط، والحلل في أغاليط الجمل، و شرح الموطأ، وغير ذلك)) [2].

كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل:

يعدُّ كتاب الحلل هذا من أشهر كتب البَطَلْيوسي، فقد وضعه على كتاب الجمل وهو أحد كتابين وضعهما على كتاب الجمل، الأول كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، والثاني كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل موضوع هذه الدراسة. ولهذا الكتاب تسميات عديدة، فسماه ابن خلكان: (الحُلَلُ في أَغَالِيطِ الجُمَلِ) [3].

وسمّاه القفطي: (إصْلاحُ الخَلَلِ الواقعِ في شَرْحِ الجُمل) [4]، وسمَّاهُ السيوطيُّ: (إصْلاحُ الخَلَلِ الواقعِ في الجُمَلِ) [5]، وسمَّاه ابن العماد: الخللُ في أغَالِيطِ الجمل [6]، وقد تبع المحدثون هذه التسميات، ومنهم محقق هذا الكتاب سعيد عبدالكريم سعودي الذي سماه: (الحُلَلُ فِي إصْلاحِ الخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجُملِ).

---

[1]) هذا الترتيب يختلف عن الترتيب الأبجدي وظهر في القرن الثاني والثالث الهجري على أرجح الأراء، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب،30/29

(2) الأعلام: لخير الدين الزركلي، 123/4.

(3) المصدر السابق: لابن خلكان، 96/3.

(4) إنباه الرواة: للقفطي، 2 /142.

(5) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: المكتبة العصرية لبنان /صيدا، بدون ط، 56/2.

(6) شـــذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي تح: محمود الأرناؤوط، ط1/ 1406- 1986، 6/ 106.

أوضح البَطَلْيوسي غرضه من تأليف هذا الكتاب، وبيَّنَ منهج الدراسة الذي سار عليه قائلا: ((ليس غرضي أَنْ أستوفي مالم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أنبَّهَ على أغلاطه والمختلِّ من كلامه، فإنَّه أصَّلَ أصولاً لا تصح مع الاعتبار، وأختار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخَفِي عليه ما يبدو لغيره ويظهرُ، وأبدأُ بذكر أغلاطه والمختلِّ من عباراته، ثم أُثنِّي بالكلام في أبياته؛ فأتكلم في إعرابها، ومعانيها، وما يحضرني من أسماء قائليها، وأذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده؛ ليكون زائداً في فهم القارئ ونبله)) [1].

المطَّلعُ على هذا الكتاب يدرك أنَّ البَطَلْيوسي لم ينهجْ منهجَ التقليد فيه، بل ذكر آراء النحويين قبله، وبيَّنَ رأيَه بعدهم.

يُعدُّ هذا الشرح من أفضل الشروح على كتاب الجمل؛ لأنَّ صاحبه أكمل النقص، وتحرَّى الدقة في العرض، وشرح بعض المسائل بإيجاز غير مخل وإنْ فصل القول في بعض المسائل.

ثانياً: المنهج النحوي عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي:

الحديث عن المنهج النحوي عند البَطَلْيوسي ليس سهَلا، فهو ذو ثقافة واسعة، يقف الباحث منها موقف الإعجاب والانبهار، وكي نحدد معالم هذا المنهج، لابدَّ من الاطِّلاع على ثقافته الواسعة، فثقافة البَطَلْيوسي لها أثرٌ كبيرٌ على تكوين منهجه النحوي الذي تميَّز به، والمُطَّلِعُ على كتب التراجم الكثيرة التي ترجمت له، أظهرت لنا عالماً لغوياً، ونحوياً، وأديباً، وفقيهاً، وقارئاً، وشاعراً، ومتفلسفاً، تأثر بعلم المنطق، وطَبَّق بعض مناهجه في التعليل للمسائل النحوية، وكتابه الموسوم بالحدائق [2] خير دليل على تأثره بعلم المنطق، شأنه في ذلك شأن العلماء قبله.

يقول عنه القفطي: ((كان عالما بالآداب واللغات، متبحرًا فيها، متقدمًا في معرفتها وإتقانها، يجتمع الناس إليه، ويُقْرؤون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم، جيد التفهيم، ثقة ضابطًا، وألف كُتُبًا حسانًا)) [3].

---

(1) مقدمة كتاب الحلل في إصلاح الخلل، تح: سعيد عبدالكريم سعودي، ن: دار الطليعة بيروت ص/58.

(2) كتاب الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة للبطليوسي، تح: محمد رضوان الداية، ن/ دار الفكر دمشق، ط1: 1988، تكلم فيه مثلا على أنواع الأنفس النباتية والحيوانية والإنسانية والحكمية وفصّل القول فيها بأدلة وبراهين عقلية، فتكلم على خواص النفس النباتية، التي تسمى الشهوانية، وخواص النفس الحيوانية وتسمى الغضبية، وخواص النفس الإنسانية وهي الناطقة، وخواص النفس الحكمية الفلسفية، وعرض عديد الأدلة والبراهين التي تؤيد كلامه. ينظر، ص /47.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، 2 /141.

يقول ابن خلَّكان: ((فكل شيء يتكلم فيه فهو في غاية الجودة، وله نظم حسن)) [1]، ومن شعره في الحكم والتشجيع على طلب العلم:

أَخُو العلمِ حيٌّ خالدُ بعدَ موتـِهِ ∴ وأوْصالُـه تحتَ التــرابِ رميــمُ

وَذُو الجهلِ مَيتٌ وهو ماشٍ عَلَى ∴الثَّرَى يُظَنُّ مِنْ الأحياءِ وَهْوَ عَدِيمُ [2]

من يتتبع آراء البَطَلْيوسي النحوية في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل يجد عالما تأثَّر بالمدرسة البصرية وإمامها سيبويه – رحمه الله – ونلمس ذلك جليًّا من خلال نقله لآراء البصريين، ومنها على سبيل المثال موافقته للبصريين في باب الابتداء أنَّ الرافع للمبتدأ الابتداء، والرافع للخبر المبتدأ، أي رافعه عامل معنوي معاكسا بذلك رأي الكوفيين الذين يرون أنَّ المبتدأ والخبر مترافعان وعلَّل البَطَلْيوسي بعلل كثيرة سنأتي إليها لاحقا، وفي كتاب الحلل الكثير من أراء سيبويه التي أيدها البَطَلْيوسي وارتضاها، وأحيانا لا يسلم لرأي سيبويه فيعرض رأيه ويختار وجها آخر، وسوف نفصّل القول أثناء سردنا لمسائل البَطَلْيوسي في هذا الكتاب ومنها على سبيل المثال: قال البَطَلْيوسي: ((وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم، فقال سيبويه: الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فجعلها كما ترى ثلاثة... وأكثر هذه الأقاويل قد اعترض فيها، فعُورِضَ سيبويه في قوله أنه أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الاسماء، قيل هذا الحدُّ لا يصح إلاَّ على مذهب البصريين الذين يقولون إِنَّ الفعل مشتق من المصدر، والحدُّ ينبغي أنْ يكون بألفاظ مُتفقٌ عليها، قالوا: وقد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها وهي: ليس، وعسى، ونعم، وبئس، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه في تحديده؛ لأنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ المصدر مشتق من الفعل خطأ، ولكنْ ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وإنَّما بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح، الذي يقتضيه الحصر...)) [3].

كما أخذ البَطَلْيوسي بآراء المدرسة البصرية أخذ ببعض آراء المدرسة الكوفية، وارتَضاهَا، وهذه الآراء قد تبدو قليلة في كتاب الحلل، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مسائل باب حكايات الجمل، قال: (قال أبو القاسم: وإِنْ سمَّيتَ بجمع سالم نحو: الزيدِين والعمرِين، كان لك فيه وجهان: إِنْ شئت

---

(1) وفيات الأعيان: 96/3.

(2) البيتان الشعريان للبطليوسي، وهما من البحر الطويل، في وفيات الأعيان 3 /9، في بداية النهاية لأبي الفداء اسماعيل بن كثير 14 /67.

(3) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البَطَلْيوسي، ص/70

جعلته بالياء على كل حال وأعربت النون، وإنْ شئت أجريته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء، استدرك البَطَلْيوسي على الإمام الزُّجاجي قائلاً: زاد الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو لأَنْ تلزم الواو على كل حال، وتعرب النون فتقول: جاءني زيدون، ورأيت زيدونًا، ومررت بزيدونِ، وقد جاءت ألفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون وطولون وهو في أسماء العامة كثير نحو: عسرون، وحزمون، وعبدون وسحنون، ونحو ذلك))[1].

نرى البطليوسي يخرِّجُ الوجوه النحوية المحتملة في المسألة الواحدة، مستوعبا آراء النحاة من قبله، وأثناء مناقشاته وتعليلاته النحوية يذكر آراء النحاة البصريين والكوفيين، ويراجعهم في أدقِّ المسائل والقضايا والمصطلحات النحوية، وحدودها التي حدَّوها، وللبطليوسي استدراكاتٌ كثيرةٌ على العلماء قبله، ومنهم صاحب كتاب الجمل، فلقد أَلَّفَ هذا الكتاب لإكمال الخلل والنقص الذي اعتراه، فله شخصيته العلمية التي يعتدُّ بها ونلمس ذلك جليًّا أثناء مناقشاته آراء العلماء في كتاب الجمل، وغيرِهِ من الكتب التي أَلَّفها، ككتاب المسائل والأجوبة، فقد يقبل بعضها، ويرد الآخر، ويخطِّئه، ويذكرُ رأيه فيه، وهذا ديدنه في كتاب الحلل، ومن ذلك مسألة حد الحرف:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: والحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره نحو: من، وإلى، وثم، وما أشبه ذلك قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند مُتأمِّله، حتى يزاد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وإِنَّما لم يكنْ ما قاله أبو القاسم حدًّا؛ لأنَّ في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة؛ لأنَّ هذه الأسماء لما نابتْ مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة، فإنَّ المعاني المقصودة إنَّما هي في صلاتها... وقد اختلف النحويون في تحديده أيضا، كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل...)) [2].

ذكر البَطَلْيوسي الآراء، وفنَّدها رأيا رأيا بأدلة دامغة، وعلَّلَ لها بِعِلَلٍ متنوعةٍ، سآتي عليها في مسائلها لاحقاً.

تأثر البَطَلْيوسي بمنهج الفلاسفة في تعليله لبعض المسائل النحوية، ومن أمثلة ذلك قال معقبا على كلام أبي القاسم الزُّجاجي حين قال: ((والفعل ما دَلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل)).

---

(1) ينظر المصدر نفسه/ 363.

(1) الحلل في إصلاح الخلل: للبطليوسي /76.

يرى البَطَلْيوسي هذا الكلام بأَنَّهُ مختل جاء على سبيل الإجمال ؛ لأنَّهُ لمْ يذكرْ فعلَ الحالِ الَّذي ذكره في باب الأفعال على أنَّها ثلاثة، ماضي ومستقبل وفعل في الحال يُسمَّى الدائم، ولولا هذا التقسيم الذي ارتضاه الزَّجاجي في باب الأفعال لأوهم كلامه أنَّهُ من الفئة الّتي تُنفي فعل الحال، وتقول أنَّما الأفعال قسمان: ماض ومستقبل، وموهوا بأنْ قالوا: أخبرونا عن الحال الكائن إذا وقع فكان، فيكون موجودا في حيَّز ما يقال عليه: كان أمْ لمْ يقع، فيكون معدوما في حيَّز ما يقال عليه لم يكن، وهذه شبهة أول من أثارها قوم من الفلاسفة المتقدمين يسمون السُوفُسطائية[1]، وهم قوم يبطلون الحقائق، ويوهمون أنَّ الحق باطل، وأنَّ الباطل حق...)) [2].

يوضح هذا الاستدلال تأثر البَطَلْيوسي بالفلاسفة وعلماء المنطق، ويبيِّن قدرتَه العلمية في التعليل بطرقهم في إثبات الآراء النحوية، والمتتبع لكتاب الحلل للبطليوسي يجد الكثير من آراء علماء المنطق التي يؤيدها، ويثني عليها، كتعريفات ابن المقفع [3]، والفارابي وأبو الحسن الأشعري.

واستشهاد البطليوسي بقول الأشعري ، والتعليق عليه ، يدل على أنه اشتغل بعلم المنطق الجدلي ، إلا أنه يضع حدًا بينه وبين علم النحو، ويعيب على النحويين استعمال أدواتهم

قال ابن السِّيْد البَطَلْيوسي: ((وقال أبو نصر الفارابي [4] في تحديد الحرف: الأداة لفظ يدلُّ على معنى مفرد لا يمكن أنْ يفهم بنفسه وحده دون أنْ يقرن باسم أو كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو ما قاله سيبويه: إنَّه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل ونحو ما قلناه: إنَّهُ مالم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة. ولأجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال أبو الحسن الأشعري، وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم...)) [5].

---

(1) السوفسطائية: هي مدرسة من المدارس الفلسفية اليونانية، وأصل اسمها يرجع إلى لفظة السفسطة التي ترجع للفظ اليوناني(سوفيسما) المشتق من لفظ سوفوس ومعناه: الحكيم والحاذق، المعجم الفلسفي، د: جميل صليبيا، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، الشركة العالمية للكتاب بيروت بتاريخ 1414- 1994م، /258.

(2) الحلل في إصلاح الخلل: للبطليوسي /68

(3) ابن المقفع: هو عبدالله بن المقفع، واسمه بالفارسية روزبه، ويكَنَّى قبل إسلامه أبا عمر، فلما أسلم أكتني بأبي محمد...الفهرست لابن النديم، اعتنى به وعلق عليه الشيخ إبراهيم رمضان، ن: دار المعرفة بيروت، ط1: 1408- 1988، /172.

(1) الفارابي: هو أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما(ت: 339)، وفيات الأعيان: لابن خلكان 4 /239.

(5) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: للبطليوسي، ص/77.

من خلال الاطلاع على بعض المسائل النحوية المنتشرة في كتب ابن السِّيْد البَطَلْيوسي ككتابه **(المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة)** [1]، **وكتاب رسائل في اللغة** [2]، **وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، وكتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** مجال هذه الدراسة تبين من خلال تعليله بعض الوجوه النحوية بأَنَّهُ لا يميل إلى أي مدرسة نحوية معينة؛ بل ينتقي من البصريين، والكوفيين من أمثال سيبويه و الفرَّاء، والأخفش، وابن السَّراج، وأبي علي الفارسي، وابن جنيّ، وغيرهم متى مال لآرائهم، وبرأيي المتواضع أَنَّ المنهج النحوي للبَطَلْيُوسي منهج قائم على الانتقاء من جميع المذاهب النحوية، ومن جميع العلماء الذين سبقوه فقد يوافقهم أحيانا، ويخالفهم أحيانا أخرى ويُخطِّئ بعضهم ويرجَّحُ آراء البعض الآخر ممَّا يدِّل على استقلاله بالرأي معتمدًا على سعة علمه وثقافته المتنوعة.

(1) هذا الكتاب من تحقيق د إبراهيم السامرائي، ن: المجمع العلمي العربي بدمشق ط1، 1963، تكلم فيه عن مسألة ربَّ.

(2) رسائل في اللغة، للبطليوسي، تح: د وليد السراقبي، ن: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض: ط1، 1428هـ- 2007م.

الفصل الأول

التعليل النحوي وأدلَّتُه

ويشمل مبحثين هما:

المبحث الأول: التعليل النحوي والعِلَلَ النحوية ومسالكها.

المبحث الثاني: أدلَّة النحو في التعليل وأدلَّته عند البَطَلْيوسي.

المبحث الأول:

التعليل النحوي والعِلَلُ النحويةُ ومسالكُهَا

- **التعليلُ لغة واصطلاحاً.**
- **مراحلُ نشأةِ التعليل النحوي.**
- **التعليلُ النحويُّ وموقفُ العلماءِ العربِ منه.**

المبحث الأول: التعليل النحوي والعِلَلَ النحوية:

يُعَدُّ التعليلُ النحويُّ من أهم الظواهرِ النحويَّةِ الَّتي تميّز النحو العربي عن غيره من العلوم الأخرى، فجميع القواعد النحوية الّتي استنبطها النحاة مبنية على التعليل، فالنحوي دائم البحث عن الأسباب التي أدَّتْ إلى هذا الحكم النحوي أو ذاك، ويبدو أنَّ التعليل النحوي بدأ بسيطًا، ونشأ وترعرع في رحاب الدرس النحوي حتى تأثر بعلم المنطق.

يبدأ التعليلُ بالبحث عن العِلَّة النحوية، وينتهي بتوضيحها بالوصف أو بالمعنى أو الوظيفة لهذا العامل أو ذاك.

لا يختلف اثنان على أَنَّ العِلَّة النحوية نشأت نشأة عربية خالصة، ارتبطت بنشأة علم النحو، ولأهمية التعليل كان لازما علينا معرفة ماهيته، فما هو التعليل في اللغة وفي الاصطلاح؟ وما أهم مراحل التعليل النحوي؟ وما أشهر أنواع العِلَلَ النحوية؟

التعليل لغةً: على وزن تَفْعِيل مصدر من الفعل عَلَّل، جاء في لسان العرب عَلَلَ: العَلُّ **والعِلَلُ:** الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب تباعا، يقال: علَّلَ بعد نَهْلٍ، وعَلَّهُ ويَعِلُّهُ: إذا سقاه السقية الثانية، والعِلَّة: المرْضُ، علَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي: مرضَ فهو عليلُ، وأعلَّهُ اللهُ، ولا أعلَّكَ اللهُ أي: لا أصابك بِعلةٍ، واعتَلَّ عليه بعِلة واعتله إذا عاقَهُ عن أمر. واعتله تجنّى عليه، والعِلَّة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأنَّ تلك العِلَّة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول [1]. ومن معاني العلة السبب، قال صاحب التاج: ((وقد اعتلَّ الرجلُ عِلَّةً صعبةً، وهذه عِلتهُ، أي: سببُهُ)) [2]

أمَّا التعليلُ اصطلاحا: فتكلم عنه أبو علي الفارسي قائلا: ((معنى التعليل عند النحاة النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام)) [3].

وهو ((تقرير ثبوت المؤثر لأثبات الأثر وهو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر وقيل: التعليل هو إظهار عِليّةِ الشيء، سواء أكانت تامة أم ناقصة، والتعليل بيان عِلَّة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العِلَّة على المعلول)) [4].

نشأة التعليل النحوي حتى عصر البَطَلْيوسي:

---

(1) مادة علل، لسان العرب لابن منظور 11 /471.

(2) تاج العروس: للزبيدي، 48/30

(3) التكملة: لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر مرجان، ن: عالم الكتب بيروت، ط2، 1999م، ص/98

(4) ينظر الكليات لأبي البقاءالكفوي ، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، ن: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: بدون، /439.

ظهر التعليل النحوي مبكرا، وارتبطت نشأته بنشأة علم النحو، فتحتاج القواعد النحوية لتعليل نحويّ، لمعرفة أسبابها، وأوَّلُ من اعتنى بالتعليل والقياس عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ). قال السيوطي: ((وهو الذي مدَّ للقياس، وشرح العِلَلَ، قال السيرافي: وكان أشدُّ تجريدًا للقياس)) [(1)].

لجأ النحاة إلى التعليل؛ لتبيين وترسيخ الأحكام النحوية التي يؤيدونها، ويعلمونها الناس، ويبدو أَنَّ التعليل اقترن بالقياس النحوي اقترانا واضحًا، حتى عدَّ النحاةُ التعليلَ مبيَّنا للقياس النحوي شارحًا له؛ لأنَّ القياس استدلال على حكم مجهول بحكم معلوم، والقياس يربط بين الحكمين، ويُبيِّن المناسبة بينهما [(2)].

إنَّ مسائل النحو تحتاج لتعليل يوضح سبب تقعيدها، وتبيّنِ التفاصيل التي بُنِيَتْ عليها، لذا ارتبط تطور التعليل بتطور علم النحو، فكانت بواعث علم النحو هي نفسها بواعث التعليل، ولا يمكن الفصل بين التعليل والتقعيد النحوي بحال من الأحوال، فلكل قاعدة سبب وتعليل يوضحها، وينتصر لهذا الوجه أو ذاك.

لا يخفى على أحد تأثر التعليل بعلم المنطق والفقه والأصول فالعلاقة بين التعليل النحوي والفقهي تتشابه من بعض الوجوه، فمثلا قسَّمَ علماءُ الفقه الحكمَ الشرعي إلى واجب وجائز، وحرام، ومندوب، ومكروه، وكذلك فعل النحاة؛ فقسَّموا الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع، وجائز، وحسن، وقبيح، وهكذا، وقد تختلف العلل الفقهية عن العلل النحوية؛ لأنها علل نصية وعلل علماء الأصول مختلطة بينهما، وأشار ابن جني إلى تلك العلاقة ورأى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين بقوله: ((اعلم أنَّ العلماء النحويين- وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه)) [(3)].

---

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، 2 /42.

قال السيوطي:(قال ابن الأنباري في جدله: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه،... وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه...) الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح د. محمود فجال، ن: دار العلم دمشق، ط1، 1409 هـ- 1989م، /175.

(3) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: د محمد على النجار، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، بدون تاريخ، 1 /48.

مراحل نشأة التعليل النحوي:

تكلمت الدراسات على أشهر المراحل التي مرَّ بها التعليل النحوي، وقد حصرها العلماء في ثلاث مراحل هي:

أولاً: مرحلة النشوء والتكوين (من عصر أبي الأسود الدؤلي إلى أول عصر الخليل)

ثانياً: مرحلة النمو والارتقاء (من عصر الخليل إلى أول عصر المازني)

ثالثاً: مرحلة النضج والازدهار (من عصر المازني البصري إلى آخر عصر ابن جني)) ([1])

أولاً: مرحلة النشوء والتكوين.

ارتبط التعليل النحوي بنشأة النحو، مرافقا له منذ عهد أبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ). يقول السيوطي: ((إنَّ أول من وضع النحو على بن أبي طالب– ﷺ –لأبي الأسود... وتطابقت الرواية على أنَّ أوَّل من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي وأنَّه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب، واتَّفقوا على أنَّ معاذا الهرَّاء أول من وضع التصريف)) [(2)].

ثم ظهر التعليل جليًّا على يد عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117 هـ)، وبهذا يُعدُّ ابن أبي إسحاق أوَّل من علّل القواعد النحوية، ولم يقبل من العرب الخروج على القواعد التي استنبطها من كلامهم، وعدها معياراً لا يجوز الخروج عليه.

من تعليلاته المشهورة انتقاده للشاعر الفرزدق، إذ عاب عليه رفع كلمة (مُجَلَّفُ)؛ لأنها معطوفة على مسحتًا التي وردت في البيت الشعري:

وَعَضُّ زمانٍ يا اَبَنَ مرْوانَ لَمْ يَدَعْ .·. مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ [(3)]

وغضب الفرزدق من هذا النقد والتعليل لابن أبي إسحاق، وتذكرُ لنا كتب النحو أنَّه هجا ابن أبي إسحاق قائلا:

---

(1)(1)) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للطنطاوي، ص/34

(2) الاقتراح للسيوطي /128.

(3) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاغور، ت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407، 1987م، ص/386، والمسحت: الذي لم يبق منه بقية، والمجلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه اليسير، قال الزمخشري: هذا البيت ماتزال الركب تصطك في تسوية إعرابه، وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا منه بشيء يرتضى). ينظر شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، ن: مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، ط1: 1427هـ– 2007م، 2 /134.

ولوْ كانَ عبدُ الله مولَى هجوتُهُ ∴ ولكنَّ عبدَالله مولَى مواليًا [1]

لم يلتفت ابن أبي إسحاق إلى هجاء الفرزدق، بل اهتم بتعليل كلمة "مواليا" التي كان حقها الجر، وتحذف ياؤها في الرفع والجر، وتنون تنوين عوض من حرف، وتظهر في الفتح على ما استقرأه من كلام العرب الفصيح، ومهما يكن من أمر فإنَّ ابن أبي إسحاق علَّل البيتين على لغة العرب، والقواعد التي استقرأها من كلامهم المسموع الفصيح، ولم يهتم لمنزلة الشاعر.

قال سيبويه: ((فَلمَّا اضطروا إلى ذلك في موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل)) [2]

من مميزات التعليل في هذه المرحلة البساطة، وعدم التعمق، والاعتماد على السماع، فالنحاة الأوائل اعتمدوا على ما سمعوه من العرب الفصحاء، دون البحث عن أسباب وعِلَل القواعد النحوية، الَّتي لم تنضج بعد على أسس علمية، فالقواعد تُعَلَّمُ بشكل مجمل بعيدا عن التعليل الفلسفي.

ثانياً: مرحلة النمو والارتقاء.

بدأت هذه المرحلة في القرن الثاني الهجري، عندما بدأ العلماء في البحث عن عِلَلِ القواعد النحوية وأسبابها، ممَّا ساعد في نضج القواعد النحوية وجعلها أكثر دقة، ويعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أوَّل من بيَّن طريقة ابتكار العِلَلِ النحويَّة، وأظهر أسبابها، فقد أكثر من استنباط عِللِ النحو، ولم يسبقه أحدُ إليها، وعندما سُئِلَ عن العِلَلِ التي يعتلُّ بها في النحو؛ أعنْ العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: إنَّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامِها، وقام في عقولها عِللُه، وإنْ لمْ ينقل ذلك عنها، واعتللت أنَا بما عندي أنَّهُ عِلَّةُ لما علّلتُه منه، فإنْ أكنْ أصبْتُ العِلَّة فهو الذي التمسْتُ، وإنْ يكن هناك عِلَّةُ له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحتْ عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلمَّا وقف هذا على شيء منها، قال إنَّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحتْ له وخطرتْ بباله محتملةُ لذلك، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلَّة التي ذكرهَا هذا الذي دخل الدار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العِلَّة، إلا أنَّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علَّة لذلك، فإنْ سنح لغيري علة لِمَا عللْتُه من النحو هو أليقُ مِمَّا ذكرته بالمعاول

---

(1) وهو للفرزدق من البحر الطويل، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر عمر البغدادي تح: عبدالسلام محمد هارون، ط4، 1418هـ-1997م، 239/1، وهو من شواهد الكتاب 313/3.

(2)(3) الكتاب: لسيبويه، 313/3.

فليأتِ بها وهذا كلام مستقيمُ وأنصافُ من الخليل [1]، وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه (ت: 180 هـ) الذي نهجَ نهْجَ أستاذِه، وتوسَّع أكثر في التعليل، حتى علَّلَ لِمَا وقع ومالمْ يقع، والمطلَّعُ على الكتاب يجده قد ملأه بالتعليل للقواعد النحوية مراعيا في منهجه الدقة والتوثيق عن شيخه الخليل، معللا بوضوح المعنى، أو الخفة، والثقل، وغير ذلك من العِلَلَ، فالكتاب بحر لا شواطئ له.

ونستطيع القول إنَّ العللَ النحوية وضحت بشروحات سيبويه في الكتاب الذي تأثر بآراء شيخه الخليل، وغيرها كما ورد في أبواب الكتاب.

ولا يمكن بحال من الأحوال تجاهل دور الكوفيين في رحلة التعليل النحوي وتطوره، وفي مقدمتهم الكسائي (ت: 189 هـ) فقد اهتم بالرواية والقراءات حتى صار من القرَّاء السبعة وعلَّلَ للنحو في كتابه معاني القرآن، واعتمد القياس على كلام العرب المسموع، واستدلَّ به على صحة الوجوه النحوية، قال: ((تقول العربُ: قرأت الكتابَ إذا حققوا، وقرأت الكتابَ إذا ليَّنوا، وقريتُ إذا حوَّلوا)). [2] وعلل لتحقيق الهمزة وتسهيلها بعدم النبر

وظهر التعليل واضحا أيضاً عند الفرَّاء (ت: 207 هـ) في كتابه معاني القرآن، الذي أكثر فيه من الشواهد القرآنية والشعرية، وأكثر من القياس على كلام العرب، وربط الفرَّاء القواعد النحوية بالمعاني، فمثلا عندما يتكلم على الإضمار يقول: ((إنَّه يكثر في الكلام الذي يتصل أوله بآخره)). [3]

وازدهر التعليل أيضاً على يد المبرد (ت: 285هـ)، ويقال إنَّ المبرد ربط القاعدة النحوية بالتعليل العقلي أو العِلَلَ العقلية المناسبة. [4]

قال المبرد: ((واعلم أنَّ الأفعال المضارعة إنَّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ولولا ذلك لم يجب أنْ يعرب منها شيء، وذلك أَنَّ الأسماء هي المعربة)). [5]

---

(1) ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح: د مازن المبارك، ن: دار النفائس بيروت 1406هـ-1986، /66.

(2) معاني القرآن: لعلي بن حمزة الكسائي، قدم له د. عيسى شحاتة عيسى، ن: دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة 1998م وبدون ط، /257.

(1) معاني القرآن، للفرّاء أبي زكريا يحي بن زياد بن عبدالله الديلمي الفرَّاء، تح: أحمد نجاتي ومحمد على النجار وعبدالفتاح شلبي، ن: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، بدون تاريخ، 1 /13.

(4) ينظر نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، تح: د. حسن خميس سعيد الملخ، ن: دار الشروق عمان، ط1، 2000، /43.

(5) المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ن: عالم الكتب بيروت، 1/2.

ثالثاً: مرحلة النضج والازدهار.

يُعدُّ القرن الرابع الهجري من أهم القرون نهضة في نشأة علم النحو، والتعليل لقواعده، وتميَّزتْ هذه النهضة بالتعليل النحوي، وظهور نظريات النحو، والعِلَلِ النحوية التي تنوعت بين عِلَلٍ سماعية، وقياسية، وجدليَّة نظرية، وغيرها، وقد تأثرت العِلَلُ النحوية بِعِلَلِ الفقهاء والفلاسفة، فهذا ابن السَّراج (ت: 316هـ) يرى اعتلالات النحويين على ضربين، ضرب يؤدّي إلى كلام العرب، وضربُ يُسمَّى عِلَّةُ العِلَّة، وهو البحث عن السبب الثاني للحكم النحوي ومعرفة حكمة العرب [1]، وأشار الزَّجاجي (ت: 337هـ) في كتابه "الإيضاح في عِلَلِ النحو" إلى أنَّ عِلَلَ النحو ليست موجبة، إنما هي بسيطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعِلَلِ الموجبة للأشياء المعلولة بها، وأشار إلى أن عِلَل النحو على ثلاثة أضرب عِلَلٌ تعليمية، وعِلَلٌ قياسية، وعِلَلٌ جدلية نظرية، ودلَّلَ على كلامه بأمثلة توضيحية [2].

ويعدُّ السيرافي (ت: 368هـ) أيضاً من رواد التعليل النحوي بشرحه لكتاب سيبويه، ويعد هذا الشرح الكبير مصدراً من مصادر دراسة العِلَّة النحوية [3] فقد فسَّر كثيراً من الظواهر النحوية التي استغلقت على الدارسين، وبيَّنَ عِللهَا عند النحاة، ومن تعليلاته قال:((هذا آخر الباب من كلام سيبويه قوله "اختلاف اللفظين لاختلاف المعنين" يحتمل وجهين، يحتمل أَنْ يكون أراد باللفظين الكلمتين، ويحتمل أَنْ يكون أراد الحركتين، فإِنْ أراد الكلمتين فهو نحو: دارٌ وثوبٌ وإنسانٌ وما أشبه ذلك، وإن أراد باللفظ الحركة فهو كقولك: ما أحسنَ زيداً، إذا أردت التعجب، وما أحسنَ زيدُ إذا أردت النفي، وما أحسنُ زيدًا إذا أردت الاستفهام.)) [4]

وظهر التعليل واضحاً عند أبي على الفارسيّ (ت: 377هـ) من خلال كتابه الإغفال وهو من المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت: 311هـ) فقد علَّل هذه

---

(1) ينظر الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ن: مؤسسة الرسالة بيروت، بدون ط، 35/1.

(2) ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ن: دار النفائس بيروت، ط5، /64.

(5) نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس سعيد الملخ، رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنية، 1998م /34.

(4) ينظر شرح كتاب سيبويه: السيرافي، 177/1.

المسائل مستدلاً على الأحكام النحوية بالعِلَلِ النحوية المتنوعة، فهو يستدل على الحكم النحويّ بِعلة أو علتين أو أكثر أحياناً.

وظهر التعليل عند الرُّماني (ت: 384هـ) الذي مزج النحو بالفلسفة، وجعل العِلَّة قسمين قياسية تطَّرد بالقياس على النظائر كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وحكميَّة ما تدعو إليها الحكمة، وتكلَّم على العِلَّة الضروريّة والفاسدة بأسلوب يغلب عليه المنطق [1]، واستفاد ابن جنيّ (ت: 392هـ) من آراء ابن السرَّاج وأبي علي الفارسيّ، ودرس العِلَلَ النحويّة وتكلَّم على العِلَّة الحسيَّة والعقليَّة والعِلَّة الموجبة والمجوِّزَة، ((وبيّن أَنَّ أكثرَ العِلَلِ مبْناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فَعِلَلُ هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصرٍ بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب)) [2]، وشرح العِلَلَ وتكلَّم على تعارضِهَا، وتكلَّمَ على عِلَّة العِلَّة، وبيّن أحكام المعلول بعلتين، وغير ذلك مما أورده في كتاب الخصائص.

ويمكن القول إنَّ التعليل بنظرياته العلمية الدقيقة تطور ونضج على يد ابن جني.

أمَّا التعليل النحوي في القرن الخامس فامتزج بالفلسفة والمنطق والجدل الكلامي والأسلوب الفقهيّ مِمَّا قاد إلى ظهور نزعات تدعو إلى إلغاء العِلَلَ.

يقول أحمد مختار عمر: ((وأمَّا ابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ) فقدْ هاجم عِللَ النحو ورأى أنَّها كلَّها فاسدة، لا يرجعُ مِنْها شيءٌ إلى الحقيقة ألبته؛ وإنَّما الحق من ذلك هذا سمع من أصل اللغة من الذين يُرْجَعُ إليهم في ضبطها، وماعدا هذا فهو مع أنَّه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب...)) [3].

ومن النحاة الأندلسيين المشهورين الذين لهم بصمة واضحة في التعليل الأعلم السنتمري (ت476هـ)

---

(1) ينظر رسالة الحدود للرماني، تح: إبراهيم السامرائي، ن: دار الفكر عمان 2006، /84.

(2) الخصائص لابن جني، 1 /164

(3) ينظر البحث اللغوي عند العرب: د. أحمد مختار عمر، ن: عالم الكتب بيروت، ط8، 2003م، /159

قال عنه ابن مضاء: ((وكان الأعلم – رحمه الله– على بصره بالنحو مولعاً بهذه العِلَلَ الثواني، ويرى أنَّه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل، وكذلك صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته – رحمه الله – يولع بها ويحترمها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة، وبصراً بها)). [1]

ومن النحاة الأندلسيين الذين لهم جهد نحوي أيضا، محمد بن أبي العافية (ت509هـ)[2].

وقد جاء بعده علماء أندلسيون آخرون، أشارت كتب التراجم إليهم بوجود آراء لهم في كتب النحو منهم: أبوبكر محمد بن هشام المصحفي (ت 481هـ) [3] وأبو مروان عبدالملك بن سراج (ت489هـ) [4]، وبعدهم ظهر إمام المعارف ابن السِّيْد البَطَلْيوسي بمؤلفات كثيرة في اللغة والنحو والأدب والعقيدة والفلسفة وغيرها.

التعليلُ النحويُّ عند البَطَلْيوسي:

لا يختلف التعليل النحوي عند البَطَلْيوسي كثيراً عن التعليل عند علماء الأندلس، الذين استحسنوا القياس إذا ورد به السماع، فالسماع عندهم يقوي القياس، ويبدو أنَّ البَطَلْيوسي سار على هذا في كثير من المسائل النحوية في كتاب الحُلل، فنراه يقوّي القياس بالسماع، وكذلك فعل ابن عصفور، وابن مالك، وغيرهما من نحاة الأندلس، إلى جانب هذا تأثر ابن السِّيْد بالفلاسفة والفقهاء في الاعتماد على العِلَلِ الحسية والعقلية، وكان التعليل النحوي عنده وسيلة لتفسير الظواهر النحوية، واللغوية فهو يسوق عبارات النحاة خلال تعليله للمسألة النحوية، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم دافعا توهماً قد يرد إلى الذهن، أو موضحًا غموضًا اعترى المسألة، أو مكملاً نقصا فيها، مستخدمًا العِلَلَ في تبسيط وتحليل الآراء التي يذهب إليها، وقد يلجأ إلى العِلَلِ الجدلية العقلية أو ما يسمى بالعِلَلِ الثوالث عند تحليله لمسألة نحوية، وسوف أعرض نماذج للتعليل بحسب المسائل المختارة من كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.

أذكر هنا مثالاً حول تعليله بعلَّة المصاحبة، أو الملازمة، قال البَطَلْيوسي: معللاً مسألة (إمَّا) التي عدَّها الزُّجاجي حرف عطف: ((قالوا لا تصح أَنْ تكون عاطفة لعلتين: أحدهما أنَّها تقع في صدر

---

(1) الرد على النحاة، ابن مضـــاء أحمد بن عبدالرحمن بن محمد، تح: الدكتور محمد إبراهيم، ن: دار الاعتصـــام، ط1، 1399هـ – 1979م، /133.

(2) ينظر إنباه الرواة: 73/3.

(3) ينظر الصلة: ابن بشكوال /491.

(4) المصدر نفسه /346.

الجملة حيث لا يكون عطف، والثانية دخول العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف وقال من جعل إمَّا هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة أن يجعل الواو هي العاطفة... والصحيح أنَّها غير عاطفة، وإنَّما ذُكِرَتْ مع حروف العطف لصحبتها لها)) [1]، أي لملازمتها حروف العطف.

وإلى جانب تعليلِه بالعِلَلِ القياسية النحوية فقد يلجأ إلى العِلَلِ الحسية التي تعتمد على الاستدلال التمثيلي.

ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله في مسألة المبتدأ: ((وللنحويين أقوالُ كثيرةُ في حقيقة الرافع للمبتدأ، ما هو؟ بعد اتفاقهم على أنَّ عامله معنوي سوى ما ذكرته، فأحسن ما قيل فيه أنَّ المعنى الرافع له عناية المتكلم واهتمامه، وأنَّه جاء به؛ لِيسندَ إليه ما بعده، فهو بمثابة ملك نوَّه بإنسانٍ، وعني بأمره ليسندَ إليه أموره بتقليده إياها، والفاعل بمثابة رجل رفعته أفعالُه التي فعل...)) [2]

نلاحظ الاستدلال الحسي التمثيلي بقوله بمثابة ملك يسند لعامله أمرًا والفاعل كالرجل الذي رفعته أفعالُه، لا شك أنَّ الاستدلال بالأمور الحسيَّة يُسهم في توضيح المعاني النحويَّة.

أنواعُ العِلَلِ النحويَّة عند أشهر النحاةِ:

أولاً: العِلَلُ النحويَّةُ عند ابن السراج (ت316هـ).

ابن السراج عالم من علماء الأصول، لم يكن مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء العلمية ويقدمها للدارسين؛ بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، تكلَّم عن عِللِ النحويين في مفتتح كتابه قائلا: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضربٌ آخر يسمى علة العِلَّة، مثل: أنَّ تقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوباً...وهذا ليس يكسبنا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب، وإنَّما تَستخرجُ منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيّنُ بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات)) [3]. ومعنى كلامه أنَّ هناك قسمان من العِلَلِ هما: الأول: العِلَلَ التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، لأنَّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها وإنَّما سمعنا بعضه، فقسنا عليه نظيره.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: للبطليوسي، /119.

(2)(2)) المصدر نفسه/147

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، 35/1

والثاني: العِلَلُ القياسيةُ وهي المنقول من كلام العرب إلى غيره من الفروع؛ فالعِلَّة تجمع بين الأصل والفرع في الحكم، ويرى ابن السراج أَنَّ العِلَلَ التعليمية مقدمة على العِلَلِ القياسية فلا يتم القياس إلا بمعرفة الحكم النحوي.

ثانيا: العِلَلُ النحوية عند الزَّجاجي (ت: 337هـ)،

تنقسم إلى ثلاثة أقسام [1] وهي: عِلَلٌ تعليميَّة يتوصل بها لمعرفة كلام العرب، لأنَّنا لم نسمع كل كلامها، إنَّما سمعنا بعضه وقسنا عليه نظيره، وعِلَلُ قِياسيَّة كذكر أسباب الرفع والنصب والجر، وعِللٌ جدليَّة نظريَّةٌ، وهي ذكر السبب الثالث من العِلَّة كما في باب إنَّ وأخواتها عند سؤالنا من أي جهة شابهتْ هذه الحروف الأفعال، وهل شبهتموها بالماضيةِ أم المستقبلة؟ وهكذا وكل جواب اعتلَّ به المسؤول داخل في الجدل.

(1) ينظر الأصول في النحو، ابن السراج، 1 /36.

ثالثاً: العِلَلَ النحوية عند ابن جني (ت 392هـ).

يرى ابن جني أنَّ علل النحويين ضربان [1] الأول: واجب لابدَّ منه؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا داخلٌ في علل المتكلمين، كقلب الألف واواً للضمة قبلها، وقلبها ياء للكسرة قبلها. والضرب الثاني: ما يمكن تحمله على تجشم واستكراه له مثل: قلب واو عصفور ونحوه إذا انكسر ما قبله فتقول عُصيفور وعصافور على استكراه، وفي مِيزان ومِيعاد تقول أصلهما: مِوزان ومِوعاد. وتكلّم ابن جني عن العِلَّة الموجبة والعِلَّة المجوّزة، قال: (اعلم أنَّ أكثر العِلَلَ عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك) [2].

شرح ابن جني علَّة العِلَّة التي أشار إليها أستاذه ابن السَّراج، ويرى بأنَّها تَجَوّزٌ في اللفظ وحقيقتها أنَّها شرح وتفسير وتتميم للعلة [3].

قال مازن المبارك: ((وقف أمام علل النحو وقفة طويلة، يدرس، ويصف، ويحلل، ويصنف، فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل، ومالم يلحق فيه من بعد)) [4].

ومهما يكن من أمر فإنَّ ابن جني شرحَ، وبيَّنَ العِلَلَ على أحوالها المختلفة من تَعارض، وتَشابه، واختلاف، بأدلَّة تأصيليَّة، وأشار إلى العِلَلِ الموجبة والمجوَّزة وتخصيص العِلَلِ واختصارِهَا وإدْراجِهِا [5].

رابعاً: العِلَلُ النحويةُ عند السيوطي.

ذكر السيوطي العِلَلَ السابقة عند العلماء الذين ذكرناهم آنفا، ولكنَّه عرض جميع العِلَلِ وشرحها في كتابه الاقتراح، ومنها ما يلي:

---

(1) الخصائص، ابن جني 89/1.

(2) المصدر نفسه 165/1.

(3) ينظر المصدر نفسه: 174/1.

(4) النحو العربي العِلَّةُ النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، ص/120.

(5) ينظر الخصائص لابن جني، 182/1.

يقول: ((اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً...)). [1]

ومن هذه العِلَلَ ما يلي: –

1- عِلَّة سماع كقولهم امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدى فالعِلَّة أنهم سمعوه من كلام العرب ولم يسمعوا الثاني.

2- عِلَّة تشبيه كرفع الفعل المضارع تشبيها له بالاسم، وبناء بعض الأسماء لشبهها من الحرف.

3- عِلَّة استغناء، كاستغناء العرب في كلامهم بترك عن ودع.

4- عِلَّة استثقال كما في الواو التي في الفعل يعد فأصل الفعل يوعد فوقعت بين ياء وكسرة فحذفت لهذه العِلَّة.

5- علَّة فرق نحو فتح نون جمع المذكر وكسر نون المثنى.

6- عِلَّة توكيد بإدخال نوني التوكيد على الأفعال في سياق الجمل.

7- عِلَّة تعويض كالتعويض بالميم عن ياء النداء نحو اللهمَّ وأصلها (يا اللهمَّ)فحذف حرف النداء وعُوَض عنه بالميم في آخر لفظ الجلالة.

8- عِلَّة نظير كما في كسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر وهو نظيره.

9- عِلَّة نقيض كنصبهم النكرة ب (لا) حملا على (إنَّ).

10- عِلَّة الحمل على المعنى كقوله تعالى: **(فمن جاءه موعظة من ربه)** فذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ.

11- علَّة مشاكلة كما في قوله تعالى (سَلاسِلَ وَأَغْلالاً) [2].

12- عِلَّة معادلة كجر ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، وحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

13- عِلة المجاورة كقولهم: (جحر ضبٍ خربِ)، (الحمدُ لُله) بضم اللام في لفظ الجلالة ومثلها (الحمدِ لِله) بجر الدال واللام.

---

(1) الاقتراح للسيوطي ص / 227.

(2) سورة الإنسان/4

14- عِلَّة وجوب كتعليلهم لرفع الفاعل وتقديم رتبته.

15- عِلَّة جواز كما في الإمالة.

16- عِلَّة تغليب، كتعليبهم المذكر على المؤنث، كقوله تعالى (وَكَانتْ مِنَ القَانِتِينَ) [1].

17- عِلَّة اختصار كما في باب الترخيم لم يك، يا فاطمُ.

18- عِلَّة تخفيف كالإدغام.

19- علَّة أصل كالأفعال استحوذ وأصله استحاذ والفعل يؤكرم فصار يكرم.

20- علَّة دلالة الحال كقولنا: المستهلُ الهلالُ أي: هذا الهلال فحذف المبتدأ لدلالة الحال.

21- عِلَّة إشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو أشعارا بأن المحذوف هو الألف وأغلب هذه العِلَلَ هي مدار تعليل النحاة والعِلَلَ الأخرى التي تظهر حكمتهم ومرادهم أغلبها معنوية وعقلية جدلية [2].

22- عِلَّة أولى كالقول بأولية الفاعل في الرتبة على المفعول.

23- علَّة تضاد كقولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكّدت بالمصدر أو بالضمير لم تلغ أصلاً؛ لأنَّ التأكيد والإِلْغَاء من التضاد.

24- عِلَّة تحليل كالاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها ؛لأنَّها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل. [3]

وخلاصة الأمر أن للنحويين تقسيمات عديدة لِلْعِلَّةِ، فمنهم من قسَّمها بحسب المضمون والغرض، ومنهم من قسَّمها بحسب الشكل أو الحكم أو الرتبة.

أما التعليل باعتبار المضمون والغرض فقد تكلم عنه السيوطي نقلا عن الدينوري في كتابه الاقتراح كما ذكرنا سالفا، وكذلك تقسيمات ابن السَّراج وتقسيمات الزَّجاجي أيضا فهي تقسيمات تشير إلى المضمون والغرض.

وأمَّا التعليلُ باعتبار الشكل فينقسم إلى عِلَّة بسيطة ويكون التعليل بها بوجه واحد كالاستثقال أو الشبه أو غيرهما، وعِلَّة مركبة يقع التعليل فيها بوجهيين أو أكثر، وذكرهما السيوطي في كتابه الاقتراح أيضا.

---

(1) سورة التحريم/12

(2) الاقتراح، للسيوطي، 227

(3) المصدر نفسه، /227.

وأما العِلَّة باعتبار الحكم فقد ذكرها ابن جني في كتابه الخصائص حينما تكلَّمَ على العِلَّة الموجبة للحكم كنصب الحال، والعِلَّة المجوزة كالأسباب الستة الداعية للإمالة.

وأما العلة باعتبار الرتبة فهي من تقسيم ابن مضاء الأندلسي، وهو يرى أنَّ العلل الأُول ضرورية، والفرق بينها وبين العِلَلِ الثواني أن العِلَلَ الأوائل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، وأما العِلَلُ الثواني فهي مستغن عنها في ذلك، ولا تفيد إلا أنَّ العرب أمة حكيمة.

وهناك تقسيم منطقي للعلة، تكلم عليه الرُّماني الذي تأثر بالنزعة المنطقية وخلط النحو بالمنطق كما ذكرنا آنفا، وقسَّم الرماني العِلَّة إلى ستة أنواع هي

الأولى: العِلَّة القياسية التي يتطَّرد الحكم بها في النظائر، مثل رفع الاسم ونصبه وجرِّه.

الثانية: العِلَّة الحكمية التي توجبها الحكمة، مثل رفع الفاعل؛لأنه أول لأول

الثالثة: العِلَّة الضرورية التي يجب بها الحكم.

الرابعة: العِلَّة الوضعية: التي يجب لها الحكم بجاعل.

الخامسة: العِلَّة الصحيحة التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر.

السادسة: العِلَّة الفاسدة: وهي التي لا تقتضي الحكم في النظائر [1]

مسالك العِلَّة النحوية:

لْعِلَّة مسالكُ وطرقُ تعرف بها، ويتبيَّن المقصد منها، وهي نفسها مسالكُ العِلَلُ عند الفقهاء، وذكر العلماء منها ثمانية هي:

الأول الإجماع:

ونقصد به هنا إجماع نحاة المدرستين كإجماعهم على تقدير الحركات في المقصور بسبب التعذر، وفي المنقوص بسبب الثقل.

الثاني النص:

وهو التصريح بالنص، أو العِلَّة، مثل: قول أبي عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءتْه كتابي فاحتقرها، فقلت له: أيقول جاءته كتابي، قال: نعم أليس بصحيفة.

الثالث الإيماء:

ويفهم من دلالة النص على إشارة لفظية.

---

(1) 1) الحدود، الرماني /84.

رُوِيَ أنَّ قوماً مِنْ العرب أتوا النبي _ ﷺ_ فقال من أنتم؟

قالوا: نحن بنو غيَّان، قال: بل أنتم بنو رِشْدَان، أشار إلى أنَّ الألف والنون زائدتان وإنْ كان لم يتفوه بذلك فأصل غَيّان من الغَيّ.

الرابع السبر والتقسيم:

يكون بذكر جميع الوجوه المحتملة ثم سبرها أي: اختبارها؛ فينظر الأصلح والأصح بعد هذه المقارنة.

قال ابن جني: ((إذا سئلت عن وزن مروان فتقول: لا يخلو إمَّا أنْ يكون فَعْلان أو مِفْعَالاً أو فُعْوَالاً، هذا ما يحتمله ثم يذكر كون مِفْعَالاً وفُعْوَالاً بأنَّهما مثالان لم يجيئا فلا ينفع إلا فَعْلَان))[1].

الخامس المناسبة:

وتُسمى الإِخَالة؛ لأنَّ بها يُخَال أي: يُظَنُّ أنَّ الوصف علة، وفيها يُحمل الفرع على الأصل بالعِلَّة التي عُلِق عليها الحكم في الأصل، نحو: حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع بعلَّة الإسناد، وكذا حمل المضارع على الاسم بعلة اعتوار المعاني عليه [2].

السادس الشبه:

وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، عند العِلَّة التي عُلِقَ عليها الحكم في الأصل، نحو تشبيه المضارع بالاسم.

ويرى ابن الأنباري أنَّ قياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به في الأصح، كقياس العِلَّة [3].

السابع الطرْدُ:

وهو الذي يوجد معه الحكم، وتُفقد المناسبة في العِلَّة، واختلف العلماء حول حجيَّته، فمنهم من لا يرى حجيَّته؛ لأنَّ مجرد الطرْد لا يُوجب غلبةَ الظنِّ، ومنهم من يجعله حجةً.

الثامن إلغاء الفارق:

---

(1) الاقتراح للسيوطي /147.

(2) المصدر نفسه/292.

(3) ينظر المصدر نفسه/295.

ومعناه أنَّ الفرع لم يفارق الأصل، إلاَّ فيما لا يؤثر، فيلزمُ اشتراكهما كقياس الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أنْ لا فارق بينهما، وهما مستويان في جميع الأحكام، وإنَّما وقع الخلاف في هذه المسألة [1].

قوادح العِلَّة:

يقصد بقوادح العِلَّة العيوب التي تكون سببا في إبطال العِلَلِ النحوية وقد ذكرها السيوطي ويمكن اختصارها كالآتي:

1- المنع للعلة: وهو عدم التسليم بالعِلَلِ في الأصل أ والفرع.

2- فساد الاعتبار: وهو مخالفة القياس لنص نُقل عن العرب.

3- عدم التأثير: وهو عدم تأثير العِلَّة في الحكم.

4- فساد الوضع: وهي مخالفة العِلَّة التي تبثت بنص إجماع الحكم في القياس.

5- القول بالموجب: أي التسليم بعموم العِلَّة في جميع الصور مع بقاء الخلاف في بعضها.

6- النقض: وهو عدم اطِّراد العِلَّةِ في الظاهرة اللغوية الواحدة.

7- المعارضة: وهي تعارضُ عِلَلِ الخصمين في مسألة معينة، كتعارض البصريين مع الكوفيين في مسألة التنازع في الإعمال.

8- تخلف القياس يتمثل في انتفاء الحكم في حال انعدام العِلَّة. [2]

والذي يظهر لي أنَّ هناك تشابه بيْنَ عِلَلِ الفقه وعِلَلِ النحو في المسالك والقوداح على الرغم من اختلاف المضمون والهدف.

---

(1) ينظر المصدر السابق/300.

(2) ينظر الاقتراح للسيوطي /301.

المبحث الثاني

أدلة النحو الإجمالية

- **السماع**
- **القياس**
- **الإجماع**
- **استصحاب الحال**

أدلَّةُ النحاةِ في التعليلِ النحويّ:

لا شك أنَّ تعليل النحاة للقواعد النحوية يتطلب منهم عرضا لأدلة النحو التي تمثل أصوله وقد اعتنى النحويون بأصول النحو، شأنُهم شَأنَ الفقهاء قبلَهم، بل سارُوا على نهجِهم وحاكوا تقسيماتِهم، وَطَبّقوها على المنهج النحوي. يقول الأنباري – رحمه الله –: ((أدلَّة النحو التي تفرعتْ منها فروعه وفصولُه، كما أنَّ أصول الفقه أدلَّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة، والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطِّلاع على الدليل؛ فإنَّ المُخلِدَ إلى التقليد لا يعرفُ وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب)) [1]، ولهذه الأدلَّةِ تقسيماتٌ تختلف من نحويّ إلى آخر، ويُعدُّ ابن جنيّ أولُ من فَصَّل القولَ في أدلَّة النحو وأصوله، وقد استفاد من كتاب ابن السراج؛ الذي تكلم على أصول النحو من عرضه للمسائل النحوية المهمة في كتابه أصول النحو، إلاَّ إنَّه لم يُفصِّلْ القولَ في أصول النحو.

قال ابن جني في مقدمة كتابه الخصائص: ((لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أولهن، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه..)) [2]

وأصول النحو عنده ثلاثة هي: السماع والقياس والإجماع.

يقول السيوطي –: ((وأدلَّة النحو الغالبة أربعة: قال ابن جنيّ في الخصائص: أدلَّة النحو ثلاثة السماع والإجماع والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلَّة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنَّه لمْ ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم)) [3].

تقتضي الدراسة معرفة هذه الأصول كما ذكرها علماؤنا الأجلاَّء.

---

(1) لمع الأدلة: لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري تح: سعيد الأفغاني، ن: دار الفكر، /80، وينظر الاقتراح للسيوطي /147.

(2) مقدمة كتاب الخصائص: لابن جنيّ، 2/1

(3) الاقتراح: السيوطي، ص/147.

أولاً: السماع:

السَمَاعُ لغة: سَمِعَ: السَمْعُ حِسُ الأُذنِ ، وفي التنزيل: أو أَلْقَى السَمْعَ وهُوَ شَهِيدٌ، وقال ثعلب: معناه خلا له فلمْ يَشْتغلْ بِغَيرِه؛ وقد سَمِعه سَمْعَاً وسِمْعًا وسَمَاعاً وسَمَاعَة وسماعيّةً. **السماع اصطلاحًا**

قال الأنباري: ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)) [1].

انواعه:

يقول السيوطي: ((وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبييه – صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر)) [2].

قال أبو على الفارسي: ((اعلم أنَّ الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ في القياس، فلابدَّ من اتِّباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنَّه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، فإذا كان الشيء شاذًا في السماع مطّردا في القياس تحامت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على استعماله أولى، وإنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)). [3]

وتبع ابن جني أستاذه أبا على الفارسي بقوله في أنواع السماع((اعلم من بعد هذا أنَّ الكلام في الاطِّراد والشذوذ على أربعة أضرب الأول: مطِّرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو: قام زيدُ، وضربت عمرًا، ومررتُ بسعيدِ. الثاني: مطَّرِدُ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، وذلك نحو: الماضي من يدرُ ويدعُ، وكذلك قولهم: مكان مبقل هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل. والثالث: المُطِّرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: استصوبت الأمر، ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستيتست الشاة. والرابع: الشاذُّ في القياس والاستعمال جميعًا نحو: ثوبُ مصوون ومسكُ مدووف، ورجل معوود من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه)). [4]

---

(1) لمع الأدلة في أصول النحو: الأنباري، ص /81.

(2) الاقتراح: للسيوطي، ص /39.

(3)(3) التكملة: لأبي علي الفارسي/ 110.

(4) الخصائص: ابن جني، 97/1

ثانياً: القياس:

القياس لغة: قَيَسَ: قاسَ الشيءَ يقِيسُه قيْساً وقياساً، واقتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله: والمِقْياسُ المقدارُ.

القياس اصطلاحا:

قال أبوعلي الفارسي: ((يُعرَّفُ القياس بأنَّهُ تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به)) [1]

يقول ابن الأنباري أيضا: ((هو حمل فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع... ولابدَّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعِلَّة وحكم)) [2].

قال السيوطي: ((قال ابن الأنباري في جدله: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلَّة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه... وقد قيل في حدِّه: إنَّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)) [3].

أركان القياس:

أركان القياس أربعة: أصل وفرع وعِلَّة وحكم [4]

ويرى ابن الأنباري أنَّه لا يجوز إنكار القياس في النحو، فمن أنكره أنكر النحو، ولا يعلم أحدًا من العلماء أنكره. [5]

أقسام القياس:

1- **قياس علة:** وهو أنْ يحمل الفرع على الأصل لعلة تجمع بينهما، نحو حمل مالم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.

2- **قياس الشبه:** وهو حمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه، كرفع الفعل المضارع لشبهه بالاسم المعرب.

3- **قياس الطرد:** وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة أي: المناسبة في العِلَّة واختلف النحاة في الاستدلال به ؛ لأنَّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنَّك لو علَّلتَ بناءَ ليس بعدم

---

(1) التكملة: لأبي على الفارسي /81.

(2) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، ص /93.

(3) الاقتراح: السيوطي، ص/175.

(4) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، ص/93.

(5) المصدر نفسه/95.

التصرف لاطِّرادِ البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لا طّرد الإعراب في كل اسم غير متصرف. [1]

ثالثاً: الإجماع:

الاجماع لغة: جَمَعَ الشيءَ عن تَفرقِه يَجمَعُهُ جمعًا وجمعَهُ وأجْمعَهُ فاجتمع واجْدَمعَ وهي مضارعه، وكذلك تجمع واستجمع، والمجموع الذي جُمِعَ من هاهنا وهاهنا، وإنْ لم يجعل كالشيء الواحد، وجمعْتُ الشيءَ إذا جئت به من هاهنا وها هنا [2].

ويقصد بالإجماع النحوي إجماع أهل البصرة والكوفة في مسألة من مسائل النحو،

الاجماع اصطلاحا

يقول ابن جني: ((اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة إنَّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يخالف المنصوص والمقيس على النصوص

فأمَّا إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)) [3].

رابعاً: استصحاب الحال:

في اللغة صَحبَ: صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبةً بالضم وصَحابةً بالفتح، وصَاحَبَهُ: عاشرَهُ، واسْتَصَحبَ الرجلَ: دعاه إلى الصُحبةِ وكلُّ ما لازمَ شيئًا فقدْ اسْتَصَحَبَهُ [4].

استصحاب الحال اصطلاحًا:

أمَّا استصحاب الحال في الاصطلاح فذكره ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة، ولم يذكره ابن جني بلفظ صريح؛ لكنَّه شرحه في باب سماه: (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول مالمْ يدع داع إلى الترك والتحول). [5]

---

(1) المصدر نفسه/105

(2) مادة جمع، لسان العرب، ابن منظور 53/8.

(3) الخصائص، ابن جني، 195/1.

(4) مادة صحب لسان العرب لابن منظور.

(5) ينظر الخصائص، لابن جني 2 /159.

يقول إبراهيم الشيخ عيد في بحثه الموسوم ((بموقف ابن جني من استصحاب الحال): (موقف ابن جني من استصحاب الحال هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل... وابن جني يستعمله وإن لم يذكره باسمه)) [1].

يعرفه الأنباري بقوله: ((وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك: في الفعل الأمر إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء)) [2].

نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه، وهو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل [3].

ومهما يكن من أمر فإنَّ هذه الأدلَّة هي أدوات طيعة؛ يستعملها النحوي في تعليل الآراء النحوية، التي يذهب إليها.

استعمل ابن السِّيْد البَطَلْيوسي هذه الأدلة النحوية في تعليله للقواعد النحوية في مسائل كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، كما استعملها في أغلب كتبه اللغوية، والنحوية، وسوف نأتي على هذه الأدلة عند تحليل هذه ا لمسائل المختارة.

(1) مجلة الأقصى، مجلد9، العدد الثاني 2015، /27.

(2) ينظر لمع الأدلة، للأنباري/81.

(3) ينظر الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري/46.

الفصل الثاني:

التعليل النحوي في أقسام الكلام ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: التعليل النحوي في الأسماء والأفعال.

المبحث الثاني: التعليل النحوي في الحروف.

المبحث الأول:

التعليل النحوي في الأسماء والأفعال

أولاً: التعليل النحوي في الأسماء

ثانياً: التعليل النحوي في الأفعال

أولاً: التعليل النحوي في الأسماء:

يعلل البَطَلْيوسي لكل مسألة من المسائل النحوية الواردة في الأسماء من كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، فيعرض الآراء، ويحلِّلها تحليلاً دقيقاً، مسمياً نفسه المُفسِّر؛ فيأتي في المسألة الواحدة بآراء الزُّجاجي، وقد يقبل بعض آراء الزُّجاجي ويخطئ بعضها ويصفها بغير الصحيحة، أو بالفاسدة، وبعبارات أخرى نقدية بألفاظ مختلفة، ويلتمس له الأعذار في مرات أخرى، ويتبعها بآراء بعض النحاة التي ينتصر بها للوجوه النحوية.

يُعلِّلُ البَطَلْيوسي جميع الآراء النحوية التي يستدل بها، فيفاضل بينها، ويردُّ عليها، ممَّا يدلُّ على دراية واسعة بهذا العلم، ثم يذكر رأيه في المسألة، وهذا منهجه في أغلب المسائل، التي استدلَّ بها في هذا الكتاب.

سأعرض هذه الآراء حسب ورودها في المسائل الآتية ؛ مبيِّنا الرأي الذي يرجِّحه، والعِلَلَ التي استخدمها للانتصار لهذا الوجه النحوي أو ذاك.

من بين هذه المسائل ما يلي:

أولاً: مسألة حد الاسم.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: أقسام الكلام ثلاثة، اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أنْ يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض)) [(1)].

نهج البَطَلْيوسي منهجاً علميّا عند تعليله الآراء النحوية التي ردَّ فيها على الزَّجاجي في هذه المسألة، وكان منصفًا في طرحه؛ لأنَّه يوافق الزَّجاجي في بعض جوانب المسألة، ويستدرك عليه تارةً أخرى، مبيِّناً أوجه القصور والنقص فيها، وفي هذه المسألة يمكن حصر التعليل فيما يلي:

1- يرى البَطَلْيوسي أَنَّ تقسيم الزَّجاجي للكلام إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف صحيح ولا اعتراض فيه لمعترض.

2- يعترض البَطَلْيوسي على الزُّجاجي في حدّه للاسم بقوله: ((ما جاز أنْ يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض)) معلِّلاً ذلك بأنَّهُ يخالف كلام العرب وقياس النحويين، فقد ورد في كلامهم أسماء لا تكون فاعلا ولا مفعولا ولا دخل عليها حروف الخفض، ومثّل لذلك بما يلي:

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السِّيْد البَطَلْيوسي، /59

أولاً: هناك أسماء لا تستعمل إلا في النداء مثل: " يا هناه أقبلْ"

قال ابن منظور: ((ويقال في النداء خاصة: يا هناه بزيادة هاء في آخره وتصير تاء في الوصل، ومعناه يا فلانُ، قال: وهي بدل من الواو التي في هنوك وهنوات،

قال امرؤ القيس:

قَدْ رابَنِي قولُها يا هناهُ .·. ويْحَكَ ألحقتَ شرًا بشرِ [1]

قال ابن سيده: هناه أصله هناو، فأبدل الهاء من الواو في هنوات وهنوك)) [2]،

قال البَطَلْيوسي في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل: ((وأنشد أبو القاسم في باب مالا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره... ومعنى يا هناهُ يا رجلُ، وهي كلمة تقال لمن يُستَحْقرُ)) [3].

ثانيا: هناك أسماء يُجازَى بها:

نحو: ((جِيرِ بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر، وفيها خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إنَّها اسم بمعنى نعم، ومنهم من قال إنَّها اسم بمعنى حقًا قال ابن مالك: جيرِ حرف بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا؛ لأنَّ كل موضع فيه جير يصلح أنْ تقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أنْ تقع فيه حقا، فإلحاقها بنعم أولى)) [4].

ثالثا: هناك أسماء تأتي في القسم:

نحو: لعمرك وأيمُن الله، ولا ينطبق عليها قول الزُّجاجي.

قال ابن عقيل: ((لعمرك لأ فعلنَّ التقدير: لعمرك قسمي، فعمرك مبتدأ وقسمي خبره، ولا يجوز التصريح به، وقيل مثله يمين الله لأ فعلنَّ والتقدير يمين الله قسمي، وهذا لا يتعين أنْ يكون المحذوف خبره؛ لجواز كونه مبتدأ والتقدير: قسمي يمين)) [5].

---

(1) البيت لأمرئ القيس، وهو من البحر البسيط، ديوانه/106، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ن: دار المعرفة بيروت، ط2: 1425هـ –2004

(2) لسان العرب لابن منظور، 15 /367

(3) الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، ص/60

(4) شرح الكافية الشافية لجمال الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، ن: جامعة أم القرى، ط1، 383/2

(5) شـــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني، تح: محي الدين عبدالحميد، ن: دار التراث القاهرة، ط20، 1 /252

3- يرى البَطَلْيوسي أنَّ حد الزُّجاجي للاسم لا يُعدُّ حدًا شاملاً يستغرق المحدود ويحيط به، فالحدُّ قولٌ وجيزٌ، يستغرق المحدودَ، ويغطيه؛ أي: يكون جامعًا مانعًا، فيجمع المحدود، ويمنع دخول شيء آخر في حدود المسمى.

4- التمس البَطَلْيوسي العذر للزَّجاجي في حدِّه للاسم بعذرين هما:

أ- إنَّ الزُّجاجي لم يسمه حدًا؛ بل هو رسمُ، مثّل به في المسألة، كما يفعلُ كثيرٌ من النحاة الأوائل.

ب- أغلب النحاة قبله حدُّوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه، وقد حدّ الزُّجاجي الاسم على طريقتهم، ونهج نهجهم.

كلام البَطَلْيوسي هذا فيه رد على القائلين بأنَّ البَطَلْيوسي ينتقد النحو المشرقي، وهذا غير صحيح، فهنا انتصر للإمام الزَّجاجي، وعلَّل كلامه بحجة عقلية، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل فيه أكثر من موضع يعذر فيه البَطَلْيوسي الزُّجاجي فيما ذهب إليه من آراء، ويوافقه فيها بعد أنْ يشير إلى النقص في كلامه، وهذا لعمري لهو النقد البنَّاء المبني على أدلَّة علميَّة.

5- من طرق الاستدلال عنده عرضه لتعريفات عديدة للعلماء الذين سبقوا الزُّجاجي فقارنها بتعريف أبي القاسم وناقشها مبيّنا عللها وهي كالآتي [1].

1- يرى أبو العباس المبرد في كتابه المقتضب [2] أنَّ كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، ويرى البَطَلْيوسي بأنَّ هذا الكلام لا يصح؛ لوجود أسماء في كلام العرب من غير دخول الخافض عليها ومنها هناه وجير وأسماء القسم وغيرها كثير.

2- يرى الأخفش أبو الحسن على بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر وأبو على الفارسي أنَّ الاسم ما أُخبر عنه ويرد البَطَلْيوسي بأن هذا الحد لا يستغرق المحدود، أي تعريف غير شامل [3].

3- يرى الأخفش سعيد بن مسعدة أنَّ الاسم ما يحسن له الفعل ويمنع من الصرف ويثنى ويجمع، ويرد البَطَلْيوسي أيضا بأنَّ هذا الحد لا يستغرق الاسم، وما هو إلا رسم، فهناك من الاسماء ما يحسن لها غير الفعل، ولا تمنع من الصرف، وهناك أسماء مفردة.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوسي، ص/64

(2) قال المبرد:((وتعتبر الأســـماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اســـم، وإنْ امتنع من ذلك فليس باسم)). المقتضب: المبرد، 1 /3

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل: للبطليوسي، ص/64

4- يرى أبوبكر بن السراج أنَّ الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخصٍ، ويرى البَطَلْيوسي أنَّ كلامه غير صحيح حتى يقول: ما دلَّ على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص.

يحد أبو إسحاق الزجاج الاسم بأنَّه صوت متقطع، مفهوم، دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان. يستدرك البَطَلْيوسي عليه بقوله لا يصح حتى يقول: هو صوت متقطع، مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد غير دال على زمان محصل ولا مكان محصل.

5- يَحِدُّ السيرافي الاسم بقوله: ((إنْ سأل سائل عن حد الاسم، فإنَّ الجواب في ذلك أنْ يقال: كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصَّل، من مضي أو غيره فهو اسم، فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة، ولا يدخل فيه غير الاسم)) [1].

6- يرى البَطَلْيوسي أنَّ قول السيرافي وابن السراج أقرب إلى الحد من الأقوال الأخرى.

7- يرى الكسائي أنَّ الاسم ما وصف، والفرَّاء ما احتمل التنوين والإضافة والألف واللام وهشام الضرير: ما دخلت عليه الباء. ويرى البَطَلْيوسي أنَّ هذه الأقوال لا تُعدُّ حدوداً، بل هي رسوم؛ لأنها لا تستغرق المحدود، وتغطي حدوده [2]

يرى الرياشي أنّ الاسم ما يضمر فيه، أي: ما يكون خبرا.

8- رد البَطَلْيوسي عليه بقوله: فسَّروه بأنه أراد ما يتحمل ضميراً، ويكون خبرا، فإن كان أراد هذا فهو خطأ؛ لأنَّ الأسماء الأعلام نحو: زيد وعمرو تكون أخبارا، ولا تضمر وينبغي على هذا التفسير أنَّ تكون الأفعال أسماء؛ لأنَّها تكون أخبارا ويُضمر فيها، وهناك من الاسماء ما لا يضمر كأسماء الأفعال مثل: صه، ومه.

9- والذي يظهر لي في هذا اعتلاله بعلة الأصل.

10- يرى أبو عبدالله الطوال أنَّ الاسم ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف.

---

(1) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي 15/1.

(2) الفرق بين الحد والرسم، أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود، والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد، ولابد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه، والرسم غير محتاج إلى ذلك...وفرق المنطقيون بين الرسم والحد، فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من أعراضه، معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزء من كتاب فروق اللغات، لنور الدين بن نعمة الله الجزائري، ص/178

11- يرد البَطَلْيوسي على رأيه بأنه غير صحيح؛ لأن الأفعال أيضا تعتورها المعاني أيضا، ومن الأسماء ما لا يوصف كأسماء الله، وهي كل ما دلَّ على ذات الله مع صفات الله القائمة به، مثل: القادر، والعليم، وكذلك الأسماء المبهمة مثل: من، وما وغيرهما، وبعد أن ذكر هذه الآراء وعلَّلها تعليلاً علميًا، بتحديد جوانب القصور فيها، حكم عليها مجتمعةً بأنها لا تصح أن تكون حدودا، وإنما هي رسوم أو أمثلة وضعت على جهة التقريب.

6- الرأي عند البَطَلْيوسي أن الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه، وعلل بأن حكم الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه أي: شاملا له مغطيا جميع ما يقع تحته.

7- ذكر بعض آراء المناطقة كابن المقفع الذي ترجم كتبا للمناطقة، والفارابي، ومما يجب التنبيه إليه أنه لم يذكر آراء المناطقة مع آراء النحاة مجتمعة، فكأنه يبيّن لنا الفرق بين تحديد النحاة وتحديد المناطقة، فالنحو تحقيق للمعنى بالألفاظ، والمنطق تحقيق للمعنى بالعقل، ويبدو أن البَطَلْيوسي يجمع بين علمي النحو والمنطق عند تعليله لبعض المسائل النحوية؛ لأنه مطلع عليهما، عارفٌ لحدودهما، وكتابه الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة خير دليل على هذا الكلام [1].

يقول أبو حيان التوحيدي: ((النحو يدخل المنطق ولكن مرتبًا له، والمنطق يدخل النحو محققًا له)) [2]. ويقول أيضا: ((لولا أنَّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيُّ نحويًا، والنحويُّ منطقيًا، خاصّةً والنحو واللغة عربية، والمنطق مترجم بها، ومفهوم عنها، والخلل على قدر ذلك قد دخل فيها بنقل بعد نقل، وشرح بعد شرح)) [3].

8- ذكر البَطَلْيوسي رأي سيبويه في آخر المسألة بمفرد عن آراء النحاة الآخرين؛ لأنه لم يحد الاسم وحدَّ الفعل والحرف، وكأنَّه حدَّ الاسمَ بهما، وجعله هو الأصل، وهما فرعان عنه، والفرع يحتاج إلى البيان أكثر من الأصل.

ويمكن القول إنَّه اعتمد على عِلَّةِ الأصْل.

---

(1) هذا الكتاب من تحقيق محمد رضوان الداية، نشر دار الفكر دمشق ط1، 1988، وقد تكلم فيه عن خواص النفس النباتية والحيوانية والانسانية والحكمية وغيرها من موضوعات علم المنطق

(2) المقابسات لأبي حيان التوحيدي(ت400هـ)، تح: حسن السندوبي، ن: دار سعاد الصباح، ط2: 1992، ص/177

(3) المصدر السابق/177.

ممَّا يلاحظ من هذا العرض لهذه الآراء أنَّ البَطَلْيوسي سلك مسلكاعقليًا، قائماً على عرض الرأي ومناقشته بأكثر من سؤال؛ لإثبات الخلل أو الخطأ فيه، بدلالة النصوص المنقولة من كتب علماء النحو كسيبويه، والسيرافي، والكسائي، والفرَّاء والمبرِّد وابن السرَّاج وابن الأنباري والفارسي وابن جنيّ، ولم يتجاهل العِلَلَ الأخرى كعلة السماع من كلام العرب الموثوق فيه، وعلة التشبيه التي فهمناها ضمنا من تقارب حد البَطَلْيوسي للاسم من الحدود التي حدها بعض العلماء قبله – وإن اعترض على ما فيها من نقص– فهم اجتمعوا على أنَّ الاسم ما يدلُّ على معنى في نفسه مجردا عن الزمان ومن هؤلاء أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ) و السيرافي (ت 368هـ)والرماني (ت384هـ) و الزمخشري (ت538هـ).

قال البَطَلْيوسي: ((وقول السيرافي أقرب إلى الحد من الأقوال المتقدمة)) [1]

وقال أيضا: ((وأشبه الأقوال بأن تكون حدا: أن يقال الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل)) [2]

فقوله (أشبه الأقوال) دلَّ على علة التشبيه، التي انتصر بها لما ذهب إليه من حد للاسم.

ثانياً: مسألة علامات الإعراب.

قال أبو القاسم: ((وحذف النون أيضا علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها)) [3].

ذكرت هذه المسألة في هذا الجزء من هذا المبحث؛ لعلاقتها بالضمائر والأسماء والإعراب والبناء، ويمكن تلخيص تعليل البَطَلْيوسي في الآتي:

1- يرى البَطَلْيوسي أنَّ ما قاله أبو القاسم الزُّجاجي عبارة فاسدة؛ لأَنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمع كما ورد في كلام العرب، فالأسماء هي التي تحتمل هذا الوجه، وهو بهذا يشير ضمنا إلى علة السماع في إبطال هذا الرأي.

2- تأوَّلَ البَطَلْيوسي كلام الزُّجاجي على أنَّه قصد تثنية ضمائر الأفعال وجمعها لا غير، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والتقدير: في تثنية ضمائر الأفعال وجمعها.

وحذفُ المضاف وإقام المضاف إليه مكانه جائز في كلام العرب، متى دلَّ عليه دليلُ أو قرينة تدل على المحذوف، وإلا امتنع مطلقا، وأنْ يكون المضاف مفردا لا جملة. قال ابن مالك في ألفيته:

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل/86.

(2) الحلل في إصلاح الخلل/86.

(3) المصدر نفسه/86.

وما يَلِي المضافَا يأتي خَلَفاً ∴ عنه في الإعرابِ إذَا ما حُذفا

ورُبَّما جرّوا الَّذي أبقوا كمَا ∴ قدْ كانَ قبل حذفِ ما تقدما

لكنْ بشرط أنْ يكون ما حذف ∴ مُماثلاً لِمَا عَليْه قدْ عُطِف [1]

قال ابن جني: ((وأما أنَا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على الألف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغَ وسلسَ وشاعِ وقبلَ)) [2].

ممَّا جاء في القرآن الكريم قال تعالى: {وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} [3]، أي: واسأل أهل القرية فحذف المضافَ وأقام المضاف إليه مكانه، وبرأيي أنَّ البَطَلْيوسي في تأويله هذا قد يناقض نفسه، فتكون العبارة غير فاسدة على هذا الوجه كما وصف ؛لأن المعنى يستقيم في العبارة بإقامة المضاف إليه مكان المضاف، فلا يكون فسادٌ في الجملة.

3- استعمل القياس في إثبات التثنية والجمع للضمائر لا للأفعال. قال: ((الزيدانِ يضربانِ، والزيدون يضربونَ، ويُلاحَظ أنَّ التثنية والجمع في المثالين للضمير لا للفعل)) [4].

كأنَّهُ أراد أنْ يقول إنَّ الأصل في التثنية والجمع أنْ تدخل الأسماء لا الأفعال.

4- تكلم البَطَلْيوسي على غرض التثنية والجمع وهو قصد التكثير، ولذلك فهما يناسبانِ الاسم الذي يتجاوز حد الإفراد، فمثلا إذا قصدت الإفراد قلت: زيد وإذا أردت الزيادة والتكثير قلت: زيدانِ وزيدونَ، ولا يحتاج الفعل لذلك فلَفْظُه يدلُّ على القليل والكثير، فنقول مثلا: قام زيدُ، وقام الزيدانِ، وقام الزيدونَ ولا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ الفعل.

وأشار هنا إلى عِلَّةِ المعنى.

5- ذكر البَطَلْيوسي بعض العِلَلَ المانعة من تثنية الفعل منها:

أ- لو أن الفعل يُثنَّى ويُجمَعُ لَثُنِيَ وجُمع وهو مُقدَمُ على المخبر عنه، كما يحدث معه وهو متأخر، فلا نقول: قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ كما هو الحال في حالة التأخير عند الإخبار.

ب-رد على القائلين بأنَّ عِلَّة التثنية والجمع الإشعار بالتكرار أي: تكرار الفعل مرتين أو مرات في المعنى وهي عِلَّة لا تجوز؛ لأنَّ الفعل لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ وهو يَخبر عن فاعل واحد

---

(1) شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبدالحميد، ن: دار التراث، ط2، 75/3.

(2) الخصائص، ابن جني، 193/1.

(3) يوسف/82.

(4) الحلل في إصلاح الخلل/81.

يَفْعلُ الفعلَ مرتين أو مراتٍ عديدة، من فساد القول: زيدُ قاما ونحن نريد تكرار الفعل مرتين، ولا زيد قاموا ونريد تكرار الفعل مرات.

ت-عَلَّلَ لغة بعض العرب ممن يجعلون للفعل فاعلين على لغة (أكلوني البراغيث) مثل: قاما أخواك، وقاموا إخوتُك على إلحاق علامة التثنية والجمع [1] ومن تعليله ما يلي:

1- يعلل البَطَلْيوسي لإلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل لبيان بعض الأسماء المبهمة التي لا تظهر فيها علامة التثنية والجمع مثل: (مَنْ، وما الموصولتين نحو: قام من في الدار، فأصل الفاعل في هذا المثال واحد أو اثنين أو جماعة.

2- قال: إنَّ الألف والواو في هذه اللغة حرفان [2] وهما ليستا بعلامتين للتثنية والجمع، وإنما أراد أهل هذه اللغة أنْ يجعلوا للتثنية والجمع علامة كعلامة التأنيث التي تلحق آخر الفعل، لتدل على الفاعل المؤنث، وكذلك الحال مع الألف والواو اللذان يدلان على الفاعل المثنى أو المجموع.

3- قال ابن جنّي مُعَلِلاً ألف التثنية وتغيرها في الإعراب: ((فإذا كانت الألف حرف الإعراب، فما بالهم قلبوها في الجر والنصب ؟ وهلا دلّك قلْبُها على أنها ليست كدال زيد، إذ الدال ثابتة على كل حال، فالجواب على ذلك من وجهين: أحدهما أن انقلاب الالف في الجر والنصب لا يمنع كونها حرف إعراب ؛ لانا قد وجدناها فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا كألف كلا وكلتا وكحروف الإعراب في الاسماء الستة)) [3]

---

(1) تكلم سيبويه في هذه المسألة قائلا:(اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا...فإذا بدأت بالاسم قلت: قومك قالوا ذاك، وأبواك قد ذهبا؛ لأنه وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم، فلابد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر... وإذا قلت ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك... فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف؛ وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة وليست باسم)، الكتاب لسيبويه، 2/37-38.

(2) يقول ابن هشام:(وقد ذُكِر للألف تسعة أوجه الأول أن تكون للإنكار، والثاني للتذكر كرأيت الرجلا والثالث: ضميرا للاثنين والرابع: علامة للاثنين والخامس: الألف الكافة والسادسة الفاصلة بين الهمزتين نحو أأنذرتهم والسابعة الفاصلة بين نوني التوكيد والنسوة نحو اضربان والثامنة: للمد في أسلوب النداء نحو يا عجبا والتاسعة: بدلا من النون الساكنة التي بدل نون التوكيد نحو: لنسفعا). ينظر مغنى اللبيب لابن هشام، تح: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، ن: دار الفكر دمشق، ط6: 1985، /184.

(3) علل التثنية: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت: 392هـ)، تح: د. صبيح التميمي، ن: مكتبة الثقافة الدينية مصر، /55.

4- جوَّز البَطَلْيوسي في قولنا: وأمَّا أخواك قاما، وأما إخوتك قاموا، أنْ يكون ما بعدهما مبتدأ والفعلان خبر للمبتدأ والتقدير: فأما قاما أخواك بمنزلة أخواك قاما، وقاموا إخوتك بمنزلة إخوتك قاموا.

5- رد البَطَلْيوسي على رأي النحاة بعدم تقدم خبر الابتداء إذا كان فعلا، وأشار إلى عِلَّة المنع في الخبر عن المبتدأ المفرد فقط نحو: "زيد قام" لا نقول: " قام زيد" فيتحول الاسم إلى الفاعلية، فالعامل هنا لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي المتوهم، فإذا ألحقت الفعل علامة التثنية والجمع ذهبت العِلَّة المانعة من التقديم.

6- ردّ على رأي أبي عثمان المازني من نحو: (أخواك قاما، وإخوتك قاموا). قال: إنَّ الألف والواو حرفان، وليسا باسمين، وأنَّ الفاعلين مضمران في حال التثنية والجمع كإضمار الفاعل في حالة الإفراد، ويرى البَطَلْيوسي أنَّ المازني يوافقه الرأي في أنَّ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وإنَّما قاس المثنى والمجموع على المفرد، وقوله في الضميرين الألف والواو أنَّهما حرفان في حال تقدمهما وفي حال تأخرهما، يرى البَطَلْيوسي بأنَّه خالف القياس النحوي؛ لأنَّ الحال يختلف في الحالتين، والدليل إذا قلت: أخواك قاما، وإخوتك قاموا أمكن أنْ تضع بدل الضميرين اسمين ظاهرين فتقول أخواك قام أبوهما وإخوتك قام أباؤهم ولا يمكن ذلك في حالة التقديم.

7- وافق سيبويه في رأيه الذي ذهب إليه، ووصفه بالصحيح في قوله: " لا خلاف بين النحويين أنَّ المتكلم له ضميران، ضمير يظهر في اللفظ نحو: قمت، وضمير لا يظهر في اللفظ نحو: أنتَ تقومُ". قال: فإذا صحَّ أنْ يكون هذا موجودا في فعل المتكلم والمخاطب لم يمتنع من أنْ يكون للغائب أيضا ضمير يستتر في بعض الأحوال.

8- علَّل البَطَلْيوسي رأي بعض النحاة [1] (بأنَّ الألف والواو من نحو: (قاما أخواك، وقاموا إخوتك، والنون في قمن الهندات، علامات تدلُّ على تعداد الفاعلين كما أنَّ تاء التأنيث في قامت هند علامة تدل على التأنيث). ويرى أنَّ هناك فروق بيَّنها لِعِلَل منها:

---

(1) أ- مذهب جمهور العرب إذا أُســـند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامتي التثنية والجمع فتقول: قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون كحالة الفعل في الإفراد.

ب- ومذهب طائفة من العرب ويقال منهم بنو الحارث بن كعب وقال غيرهم طيء وأزد شـــنوءة أنهم إذا أســـندوا الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتوا فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع يقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات. وعلى هذا تكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كتاء التأنيث في قامت هند وتاء التأنيث تدل على

أ- تلازم تاء التأنيث الاسم، في حين أنَّ التثنية والجمع يلازمان، ويفارقان الاسم فيصيران إلى الواحد، فلمَّا لازمت التاء المؤنث، لزمت الاسم، ولمَّا فارقت الألف والواو الاسم، لم تلزم علامتها الاسم.

ب- لا تمنع علامة التأنيث ضمير الاثنين فتقول: الهندان قامتا بينما علامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين وتشبهه، فكان ما لا يمنع أولى بالزوم مما يمنع.

ج- يقول البَطَلْيوسي: إذا قلت: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن الهندات جاز أنْ تكون هذه الحروف ضمائر وتكون الأفعال المتصلة بها أخبار مقدمة، بينما التاء لا يقع معها اللبس تقدمت أو تأخرت.

د- أشار البَطَلْيوسي إلى عِلَّة أخيرة، وهي قد يشترك المؤنث والمذكر في أسماء كثيرة، وهي ما نسميه بالمؤنث المجازي نحو: هند وأسماء وجعفر وغيرها، وهذا الاشتراك يلزم علامة التأنيث للمؤنث دفعا للالتباس، فيتوهم أنَّ الفعل لمذكر، وبهذا فهو يعتلُّ بِعِلَّة الفرق بين تاء التأنيث والف التثنية وواو الجمع.

ثالثاً: مسألة ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: في هذا الباب كل مضمر اتّصل باسم منصوب أو مخفوض فإنَّهُ يجوز تقديمه وتأخيره؛ لأنَّ النية فيه أنْ يكون مؤخرا، فإنْ اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه على الظاهر؛ لأنَّه لا يُرَادُ به التأخير)) [1]

تَقفَّى البَطَلْيوسي آراء الزُّجاجي في هذه المسألة، والتقفي في اللغة تتبع الأثر، وليس بالضرورة أنْ يكون صاحبه يقصد النقد لذاته، بل يصلح ويكمل النقص بالحجج والبراهين، معللا أحكامه بعلل تتنوع بين السماعية والقياسية.

الملاحظ في هذه المسألة أنَّه لم يذكر آراءً كثيرة للنحاة، واكتفى بالإشارة إلى بعضها، وهي كالآتي:

التأنيث عند جميع العرب والألف والواو عند بعضهم كما ذكرنا، ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله بن عبدالرحمن العقيلي المصري، تح: محي الدين عبد الحميد، ن: دار التراث القاهرة ومعه حاشية منحة الجليل تح: ابن عقيل، ط20، /80

(1) الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي، /229.

1- يرى البَطَلْيوسي أنَّ التأصيل الذي أصّله الزُّجاجي في هذه المسألة غير صحيح؛ لأنَّهُ يتناقض مع كلامه في باب الابتداء، فقد جوّز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا [1]، وعلى هذا يجوز قولنا: أبوه منطلق زيدُ؛ فنلاحظ تقديم الضمير الهاء في كلمة أبوه على الظاهر، وقد اتصل بمرفوع، وكذلك قام غلامه عمر. إذن استدل البَطَلْيوسي على هذا التناقض بعلة قياسية بدلالة النص.

2- يرى البَطَلْيوسي بأنَّ الكلام لا يستقيم إلا بتأصيل آخر، كأنْ يقول الزَّجاجي: ((كلُّ مُضْمرٍ تقدم لفظاً ومعنى فلا يجوز تقديمه، وكلُّ مُضْمرٍ تقدم لفظًا لا معنى فإنَّه جائز تقديمه)).

وافق البَطَلْيوسي النحاة قبله ومنهم ابن السراج الذي فصّل القول في هذه المسألة بقوله: ((أمَّا تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ، فهو أنْ يكون مقدما في اللفظ مؤخرًا في معناه ومرتبته، وذلك نحو قولك: ضرب غلامه زيدًا، وكان الأصل: ضرب زيدُ غلامه، فقدَّمتَ ونيتُك التأخيرُ، ومرتبة المفعول أَنْ تكون بعد الفاعل، فإذا قلت: ضرب زيدًا غلامُه، فإنَّ الأصلَ: ضرب غلام زيدٍ زيدًا، فلمَّا قدَّمتَ زيدًا المفعول فقلت: ضرب زيدا، قلت غلامه وكان الأصل: غلام زيدٍ، فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه، قال عز وجل: (وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ ربُّهُ بِكَلِمَاتٍ)، وهذه المسألة في جميع أحوالها لمْ يتقدمْ فيها مُضمَرٌ على مظهر؛ وإنَّما جئت بالمضمر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته... فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أَنْ تنوي به غير موضعه و إنما تنوي ما كان في غير موضعه فافهم هذا، فإن هذا الباب عليه يدور)) [2].

3- يرى البَطَلْيوسي أنَّ من أسباب ضعف التأصيل عند الزُّجاجي في هذه المسألة عدم مراعاة المراتب النحوية في اللفظ والمعنى، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، وهكذا مع مراعاة حالات التقديم والتأخير لأغراض بلاغية، فالنحو هو أساس البلاغة، ووليد المعنى، وعندما تكلَّم عن الرتبة أشار إلى الأصل، ويُمكنُ القول إنَّهُ علَّلَ بِعِلَّة الأصل عند ترجيح الحكم النحوي [3].

رابعاً: مسألة ثاني اثنين وثالث ثلاثة.

---

(1) قال الزُّجاجي:(واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، وذلك قولك زيدٌ قائم، وقائم زيد، ومحمد في الدار، وفي الدار محمد، وزيد أخوه منطلق، وأخوه منطلق زيدُ، كل ذلك جائز عندنا، فإن كان خبر المبتدأ فعلا تم تقديمه عليه ارتفع وزال معنى الابتداء عنه)، الجمل للزجاجي /49، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته ابن أبي شنب، ن: مطبعة جول كريونل: 1926.

(2) الأصول في النحو: لابن السراج، 238/2.

(3) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/230.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: فإذا اختلف اللفظان كان لك فيه وجهان، أحدهما: وهو الأجود أنْ تجريه مجرى الأول، فتُضيف الأولُ إلى الثاني كقولك: هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعة، وهذه رابعةُ ثلاثٍ، وخامسة أربعٍ، والآخر أنْ تنونه وتنصب ما بعده، فتقول: هذا رابعٌ ثلاثَةً، وخامسٌ أربعةً، وعاشرٌ تسعةً، ومعناه: هذا الذي يُصيّرُ أربعةً خمسةً بنفسه، ويُصيّر تسعةَ عشرةَ بنفسه، وإذا قلت: هذا خامسُ أربعةٍ بالإضافة فمعناه: هذا الذي صَيّر أربعةَ خمسةً بنفسه)) [1].

تُعدُّ هذه المسألة من المسائل اللغوية المهمة التي تبين معاني النحو، ومدى تأثيره على المعنى المراد، ولمْ يُهملْ النحاة المتقدمون ظاهرة اشتقاق اسم الفاعل من العدد، وتكلَّمُوا عن الأوجه النحوية لاسم الفاعل المشتق من العدد، وأشاروا لظاهرة تَغَيُّرِ المعنى طبقاً لتغيُّرِ السياقِ اللغوي في مختلف تركيبات اسم الفاعل المشتق من العدد.

قال سيبويه: ((فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين، قال عز وجل: (ثَانِيَ اثْنينِ إِذ هُماَ فِي اَلْغَارِ) [2]، وثالث ثلاثة، وكذلك إلى العشرة)) [3].

قال السيرافي: ((ذكر سيبويه في هذا الباب من كتابه ثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة، فإذا قلت: هذا ثاني اثنين، أو ثالثُ ثلاثةً، أو رابعُ أربعةً، فمعناه: أحدُ ثلاثة أو بعضُ ثلاثة أو تمامُ)) [4].

وقال السيرافي أيضا((: واعلم أنَّ العرب تقول هذا ثاني اثنين، وثالث ثلاثةً، وعاشر عشرةً، وقد يقال: ثاني واحدٍ وثالث اثنين وعاشر تسعةٍ؛ لأنَّهُ مأخوذ من ثنَّى الواحدَ وثَلَّتَ الاثنين، وعشَّرَ التسعةَ، فإنْ نوَّنتَ فهو بمنزلة قولك: ضاربٌ زيداً، وإنْ أضفت فهو بمنزلة قولك، ضاربُ زيدٍ، ولا يجوز التنوين في الوجه الأول إذا قلت ثالث ثلاثة؛ لأنَّك أردت به أحدَ ثلاثة، وبعضَ ثلاثة، ولا يجوز التنوين مع هذا التقدير في قول أكثر النحويين؛ لأنَّه لا يكون مأخوذًا من فعلٍ عامل)) [5]

---

(1) المصدر نفسه /231 وينظر الجمل/144.

(2) سورة التوبة/ 40.

(3) الكتاب لسيبويه، تح: عبدالسلام هارون، ن: مكتبة الخانجي، ط3: 1408هـ- 1988م، 3/ 559.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي /290 وما بعدها.

(5) المصدر السابق، 109/4، وما بعدها.

وافق المبرد سيبويه فيما ذهب إليه [1]، وكذلك ابن السراج في أصوله [2]، وأما البَطَلْيوسي فيرى المسألة من عدة أوجه هي:

1- وصف البَطَلْيوسي كلام الزَّجاجي بأنَّه غير صحيح عندما أجرى اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهو مضاف لا يعمل فيما بعده، وإذا أجراه على الحال والاستقبال منونا نصب ما بعده، وإذا حُذِفَ التنوينُ أُضِيف إلى ما بعده، ويرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا التخصيص في الحالتين غير صحيح، ويبدو أنَّ البَطَلْيوسي قد اعتمد في كلامه هذا على كلام النحاة قبله، ومنهم السيرافي الذي رأى أنَّ هذا الباب يشتمل على شيئين أحدهما: وهو الأكثر في كلام العرب، وهو الذي ذكره سيبويه أنْ يكون الأول من لفظ الثاني على معنى أنَّه تمامه وبعضه، كثاني اثنين إلى عاشر عشرة، ولا ينون هذا عند أغلب النحاة؛ لأنَّهم لا يجرونه مجرى الفعل كقولنا: (ضارب زيداً) إلا ما ذكره أبو الحسن بن كيسان عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب أنَّه أجاز ذلك، قال أبو الحسن بن كيسان: قلت له: إذا أجزت ذلك، فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أنْ نقول: تثلّثُّ ثلاثةً؟ قال نعم، على معنى أنْمَمْتُ ثلاثة، والضرب الثاني: أن يُجرى المشتق من العدد مجرى اسم الفاعل العامل، الذي يعمل فيما بعده، ويكون لفظ التمام من عدده أكثر من المتمم بواحد، كقولنا: ثالث اثنين، ورابع ثلاثةً، ويجوز أن ينون الأول، فيقال: رابعٌ ثلاثةً؛ لأنه مأخوذ من لفظ الفعل [3].

ويبدو أنَّ الزَّجاجي نهج منهج الاختصار في هذه المسألة، فما ذهب إليه من أنَّ المشتق من العدد على اسم الفاعل يعمل إذا دلَّ على الحال والاستقبال فصحيح، غير أنَّه لم يذكر الوجوه النحوية الأخرى.

2- يرى البَطَلْيوسي أَنَّ الزَّجاجي أخلَّ بالتأصيل في هذه المسألة من جوانب منها:

الأولُ: لم يذكر طريقة اشتقاق العدد ما قبل العشرة، وأشار إلى أنَّ هذه الأعداد إذا اضيفت كانت للماضي خاصة، ويعترض البَطَلْيوسي عليه في هذا ويرى بِأَنَّ هذه الأعداد يجوز فيها ما يجوز في اسم الفاعل مثل: هذا ضاربُ زيدٍ غدا، وضاربٌ زيداً غدا، بمعنى يجوز فيها عمل الفعل فيما بعدها والإضافة.

---

(1) ينظر المقتضب للمبرد: 181/2.

(2) ينظر أصول النحو: لابن السراج، 2 /331.

(3) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 290/4

قال ابن السراج في أصوله: ((قال الأخفش: ألا ترى أنَّ العرب لا تقول: هذا خامس خمسة عددا، ولا ثاني اثنين عددا، وقد يجوز فيما دون العشرة أنْ تنون وتدخل الألف واللام؛ لأنَّ ذلك بناء يكون في الأفعال، وإنْ كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى، قال: ولكنَّه في القياس جائز، أنْ تقول: الثاني اثنين أنا، والثانيها أنا اثنان، وليس بكلام حسن، وإذا قلت: هذا ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، فهو بما يؤخذ من الفعل أشبه؛ لأنَّك تريد هذا الذي جعل اثنين ثلاثة، والذي جعل ثلاثة أربعة، ومع ذلك فهو ضعيف؛ لأنَّهُ ليس له فعل معلوم، إنَّما هو مشتق من العدد، وليس بمشتق من مصدر معروف، كما يشتق ضارب من الضرب...)) [1].

وهو بهذا يشير إلى علة عدم الاستعمال.

الثاني: لم يذكر الأعداد بعد العشرة إلى تسعة عشر، واكتفى بوجه واحد وأسقط الأوجه الأخرى.

الثالث: قصر المسموع من كلام العرب من هذا الباب على ما دون العشرة، وما بعدها فهو مقيس، وليس بمسموع، ويقول البَطَلْيوسي هذا غير صحيح، فمنها المسموع والمقيس.

الملاحظ من كلامه أنَّه علل بعلة السماع فبيَّن أنَّ هذا الكلام له ما يوافقه من كلام العرب الفصيح.

3- لخص أهم الأوجه النحوية عند تعليله مسألة اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد دون العشرة؛ لأَنَّه أضرب عن التطويل؛ ليقف الدارس على مقدار ما ذكره الزُّجاجي، ومقدار ما غفل عنه، وهذه الأوجه على ثلاثة أحوال هي:

الحالة الأولى: اشتقاق اسم الفاعل من العدد مجردا من الإضافة، فتقول: الثاني، الثالث، وتستمر إلى العاشر.

الحالة الثانية: أنْ تضيفه إلى عدده الذي اشتق منه، ويكون موافقا للفظه مثل: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة، وقد اختلف النحاة في الواحد فأخرجوه من هذا الباب.

الحالة الثالثة: أنْ تضيف العدد المشتق، وتزيد على ما تضيفه واحدا، فتقول: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وتستمر إلى عاشر تسعة.

---

(1) الأصول في النحو لابن السراج: 2/ 323.

وجمهور العلماء من البصريين والكوفيين لا يجيزون عمل المشتق المضاف المتفق الالفاظ فيما بعده، كثاني اثنين، وما شابهه، إلا ما رواه أبو العباس ثعلب من جواز عمله، وهو شاذ عما عليه الجمهور [1].

وفي هذا الكلام إشارة إلى إجماع العلماء.

4- استعمل البَطَلْيوسي العِلَلَ الثوالث أو الجدلية؛ ليبينَ الرأي الذي ذهب إليه، وأذكر منها على سبيل المثال:

أ- قال البَطَلْيوسي: ((فإنْ قال قائلُ: فلم جاز للمختلف الألفاظ أنْ يعمل عمل اسم الفاعل؟، ولم يجز ذلك في المتفق الألفاظ؟ فأجاب: إنَّ للمختلف الألفاظ فعلاً مستعملا، يقال: تثلثْتُ الاثنين، وربَّعْتُ الثلاثةَ)) [2]. وهو بهذا يشير إلى علة كثرة الاستعمال في عمل المختلف الالفاظ.

ب- سأل البَطَلْيوسي سؤالا آخر، قائلا: ((لماذا لم يستعمل فعل من المتفق الألفاظ؟ فأجاب: لأنَّه لا يقال: ثلثْتُ الثلاثةَ بمعنى: كنت واحدا منهم، ولا ربّعْتُ الأربعةَ، فلمَّا لم يستعمل منه فعل، جرى مجرى الأفعال الجامدة، التي حكمها أنْ تضاف ولا تعمل، وصار معنى ثالث ثلاثة أحد ثلاثة)).

ويفهم من كلامه ; (فلمَّا لم يستعمل منه فعل، جرى مجرى الأفعال الجامدة) أنَّه شبه حالة عارضة بحالة الأفعال الجامدة في عدم العمل، وبذلك يمكن القول بأنَّه استدل بِعَلَّة التشبيه.

وهكذا استمر في طرح الأسئلة والإجابة عليها؛ لِيُبيّنَ صحة ما ذهب إليه، ويمكن القول أنَّه علَّلَ المسألة بأكثرَ من عِلَّة.

5- تكلَّم البَطَلْيوسي على حالات اشتقاق اسم الفاعل من العدد إذا جاوز العشرة. قال جاز لك فيه وجهان هما:

الوجه الأول: أَنْ تقول على لغة ثان، وثالث، ورابع، ولا تضيف، هذا حادي عشر، وثاني عشر إلى تاسع عشر، بالبناء على فتح الجزأين، وتجعلهما بمنزلة الاسم الواحد.

الوجه الثاني: من كانت لغته أَنْ يقول ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، وأراد أنْ يشتق اسم الفاعل من العدد المركب من (أحد عشر إلى تسعة عشر). يقول البَطَلْيوسي لهذه الحالة ثلاثة أوجه هي:

---

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/232.

(2) المصدر السابق/233.

الأول: أَنْ تقول: هذا حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فتجعلهما بمنزلة الاسم الواحد، ومن العرب من يستطيل؛ فيختصر بحذف عشر من الأول، ويختصر الكلام على اسم الفاعل فيقول: حادي أحد عشر، وثاني اثنى عشر، وهكذا، ويعرب الاسم الأول لذهاب الاسم الثاني وهو أكثر استعمالا وإنْ كان الأول أقيس.

وعلَّل لهذا الرأي بِعِلَّة الاستطالة، فلمَّا استطال العرب هذا الوجه حذفوا العجز الأول وأعربوه، وجعلوا الثاني مركبا وبنوه، وهذا أكثر استعمالا مع مخالفته للقياس.

الثاني: يحذف بعض العرب الاسم الآخر من الأول، والأول من الآخر، ويبنى ما بقى على الفتح فتقول: هذا حاديَ عشرَ وثالثَ عشرَ فيكون الوجه الأول بدون إضافة. وحكى الكوفيون إعراب الأول على هذه اللغة، ويقول الكسائي سمعت العرب تقول: ثالث عشر فيرفعونه وينصبونه، فمن فتح لم يعتد بالساقط، ومن رفع وأعرب الأول أراد ثالثُ ثلاثة عشر واعتدَّ بالساقط وإن لم يذكره. [1]

الثالث: وهو المضاف الألفاظ مثل: ثالث اثنين ورابع ثلاثة ويرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الوجه ساقط، ولا يجوز فيما فوق العشرة إلى العشرين؛ لأنَّهُ لا يستعمل منه فعل، فلا يقال: ثنَّيْتُ الأحدَ عشرَ، ولا ثلثُّ الاثنَي عشرَ [2].

يقول الزمخشري: ((فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأوَّل، تقول: هو حادي إحدى عشرَ وثاني اثنَى عشرَ، وثالثُ ثلاثةَ عشرَ، إلى تاسعِ تسعةَ عشرَ، ومنهم من يقول: حادي عشرَ أحدَ عشرَ وثالثُ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)) [3].

6- يرى البَطَلْيوسي أنَّه لا يجوز اشتقاق اسم الفاعل من ألفاظ العقود و أنَّما من النيّف، وننطق بالعقد على لفظه فنقول: هذا العشرون والحادي والعشرون والثالث والعشرون، وهكذا مع بقية ألفاظ العقود، والعِلَّة في عدم اشتقاق اسم الفاعل من ألفاظ العقود مباشرة حتى لا تلتبس بالفاعل المشتق من الثلاثة، والأربعة وهكذا [4].

فالعِلَّة التي علل بها الحكم علة عدم التباس.

---

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/233

(2) المصدر نفسه /232.

(3) المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري، تح: د.علي بوملجم، ن: مكتبة الهلال –بيروت /271

(4) الحلل في إصلاح الخلل/236.

7- نقيس المائة والألف وما بعدها على ما تقدم فنقول مثلا: المُوفَي المائةُ والمُوفي ألفٌ، بذكر لفظيهما، وما زاد عن ذلك نقول فيه مثلا: الحادي عشر والمائة وهكذا.

8- أشار البَطَلْيوسي إلى أنَّ العربَ اشتقت من المائة فعلاً فقالت: أمأيْتُ الدراهم: أي: جعلتها مائة، وألّفْتُ الدراهمَ، أي جعلتُهَا ألفًا، وهذا شاذ ولا يقاس عليه.

قال المبرد: ((فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تبن منه فاعلا؛ لأنَّه يلتبس بما قبله، لأنَّه يجيء على لفظ العشرين، والثلاثون على لفظ الثلاثة، وهكذا إلى التسعين، فإذا بلغت المائة، قلت: كانوا تسعةً وتسعين فأمْأيْتَهُمْ إذا جعلتهم مائة، وكانوا تسعمائة فألفتهم، إذا أردْتَ فَعَلْتَهُمْ وألفْتَهُم إذا أردْتَ أفْعَلْتَهُمْ)) [1].

يلحظ من خلال عرضه لِأدلَّةِ المسألة التي انتصر بها، اعتماده على عدة عِلَلٍ متنوعة، كَعِلَّة كثرة الاستعمال وعدم الاستعمال، ونذرة الاستعمال وعلَّة السماع، وهذا يقودنا إلى أنَّه يستعمل أكثر من علَّة في موضع واحد، إذا دعت الضرورة؛ لإثبات الحكم النحوي.

خامساً: مسألة المقصور والممدود.

لم يذكر البَطَلْيوسي نصَّ أبي القاسم الزُّجاجي كاملاً في هذه المسألة، واكتفى بالإشارةِ لجزء منه، واقتصرتُ على نقل الجزء الذي تعقَّبَ فيه البَطَلْيوسي الزُّجاجي من كتاب الجمل.

قال أبو القاسم: ((والمقصور والممدود على ضربين: ضرب منه يدرك قياسا، وضرب منه يدرك سماعًا، فممَّا يدرك من المقصور قياسا، كل فعل على فَعَلَ يَفْعَلُ، والاسم منه على أفْعل، فمصدره فعل مقصور، كذلك عَشيَ يَعْشَى عشىً شديداً، وعَمي يَعْمى عمًى، وكذلك إنْ كان الفعل على فَعِلَ فمصدره مقصور نحو: رَدِيَ يَرْدَى، وهَوِيَ يَهْوَى هوًى، وكَرِيَ يَكْرَى كرًى من النعاس، وكذلك إنْ كان الاسم من فَعْلان فالمصدر مقصور نحو: صَدِي يصدى صدى فهو صديان، وطوى يطوي طوى فهو طيّان...)) [2].

اعترض البَطَلْيوسي على الزُّجاجي في تعقبه هذا، ويرى أنَّهُ لم يلتزم بالنهج الذي نهجه في أوَّلِ المسألة، فقد قسَّم المقصور والممدود إلى قسمين، قياسي وسماعي، ولعلَّ الذي دفع أبا القاسم إلى هذا الاختصار في المسألة الدافع التعليمي، والبعد عن أسباب التطويل فيها، حتى يسهل فهمها

(1) المقتضب: للمبرد، 2 /184.

(2) الجمل: للزجاجي، /282.

على القارئ والمتعلِّم، فقد يلجأ إلى الاختصار والتبسيط والتيسير، وهو من هو في هذا العلم، مبتعداً عن طرق النحاة الأوائل في عرض الدرس النحوي، كمنهج سيبويه في الكتاب؛ ممَّا دفع كثير من العلماء لشرح الكتاب، وإزالة ما به من غموض، فالزُّجاجي يعتمد على التقريب والتنظيم والاختصار في طرح الآراء النحوية.

الذي يغلب على ظني أنَّ منهج الزُّجاجي في كتاب الجمل يتسم بالاختصار والتركيز والتقريب والتنظيم، ممَّا جعله ذا قيمة علمية كبيرة، حيث أقبلَ على مادته كثيرٌ من العلماء، الذين تناولوه بالشرح والتحليل، حتى بلغت شروحهم أكثر من مائة وعشرين شرحًا، منها شرح البَطَلْيوسي هذا، ومؤلفات الزُّجاجي هي نتاج فكر مبدع، فلم يكتف بالنقل والرواية عمن قبله من العلماء، بل تنوعت مؤلفاته بين كتب تعليمية ككتاب الجمل هذا، وكتب في أصول النحو على منهج علمي رصين، ككتاب الإيضاح في العِلَلَ، وكتب شارحة في ضبط الأدوات والبحث في معانيها، ككتاب معاني الحروف، وهذا التقفي الذي صار عليه البَطَلْيوسي في بعض المسائل، لم ينقص من قدر الكتاب شيئا؛ بل زاده وضوحا وكمالا، ووجه اعتراض البَطَلْيوسي هنا أَنَّ الزُّجاجي ذكر أمثلة للمقصور، وأشار إلى أَنَّها سماعية ولا قياس لها، وقد دلَّلَ البَطَلْيوسي على عكس هذا مثل: التَّوى[1] فهي من توى يتوي توًى، والجوى [2] من جوى يجوي جوًى، والذي يُفهمُ من كلام البَطَلْيوسي أنَّ الزُّجاجي وقع في خَلَلِ الاستدلال، فاستدلَّ على السماع بأمثلة قياسية مستخدمًا عِلَّة القياس على النظير.

قال البَطَلْيوسي: ((ثم ذكر في الّذي قال إِنَّهُ مسموعُ ولا قياسَ له ألفاظًا كثيرةً مِمَّا له قياس، فذكر فيه التَّوى الهلاك، وهذا من المقيس؛ لأنَّه يقال: توى يتوي توًى، وذكر منه الجوى والطوى وهما مقيسان؛ لأنَّه يقال: جَوى يَجْوِي جوًى، وطَوَى يَطْوِي طَوًى...)) [3].

هذا النقد أو التقفي لم ينقص من قيمة الكتاب العلمية.

قال القفطي على كتاب الجمل للزجاجي: ((وكانت طريقته في النحو متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة، ولمَّا وردتْ له مسائل إلى العراق مع بعض الطلبة، وقف عليها أبو على الفارسي، وقد

---

(1) التوى: التوى مقصور: الهلاك، وفي الصحاح هلاك المال، وتوِي المال بالكسر يتوي فهو تو، لسان العرب لابن منظور 106/14.

(2) الجوى: مقصور كل داء يأخذ في البطن ولا يستمرأ معه الطعام، وقيل هو داء يأخذ في الصدر، لسان العرب لابن منظور: 158/14.

(3) الحلل في إصلاح الخلل /304

كان رفيقه، فقال: لو رآنا الزُّجاجي لاستحيا منا، وقد واخذه جماعة في تصانيفه، فمنها كتاب في شرح مقدمة أدب الكاتب، ردَّ عليه فيها جماعة من العلماء، وكتابه في النحو المسمى الجمل، تعرض له البَطَلْيوسي وصنَّف فيه كتاباً سمَّاه الحُلَلُ في إصْلاحِ الخَلَل الواقعِ في كِتابِ الجملِ، وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نُكتا في الردِّ عليه، والكتاب مباركٌ ما اشتغل به أحدٌ إلا انتفع)) [1].

سادساً: مسألة ما يتبع الاسم في إعرابه.

قال أبو القاسم: ((وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل)) [2].

لا يخفى على أحد أنَّ البَطَلْيوسي سار في تقفِّيهِ للزَّجاجي على منهجين؛ الأوَّلُ منهج تقليدي نقل فيه آراء العلماء القدامى في المسألة كسيبويه والكسائي وغيرهما، وناقش آراءهم، ثم تخيَّر أحد الوجوه التي احتجَّ بها على صحة ما ذهب إليه، والمنهج الثاني منهج عقليّ اعتمد فيه على الحُجج العقلية، وعرضِ الأَدِلَّةِ والبراهين عند تحليل المسائل النحوية، وهذه الأدلة قد تكون نقلية أو قياسية تقوم على ذكر الأسباب التي قادت إلى هذا الوجه أو ذاك ومن مظاهر هذا المنهج على سبيل المثال:

أ- تقديم الأدلة والبراهين من كلام العلماء الموثوق بهم.

ب-الاعتماد على القياس العقلي في بعض المسائل للتدليل على صحة الوجوه النحوية التي ينتصر لها.

ت-مناقشة آراء العلماء القدامى مناقشة تحليلية مبينا ما يتوافق مع طرحه وما يختلف معه.

من آرائه في هذه المسألة ما يلي:

1- يرى البَطَلْيوسي عندما تقفَّى الزَّجاجي في هذه المسألة أنَّ كلامه الذي ذكره فيها كلام مجمل، أي: ذكره على وجه الزُّجاجي الإجمال لا التفصيل؛ لأنَّه جعل التوابع أربعة وهي في رأيه خمسة؛ فأسقط منها عطفَ البيان، وباعتقادي أنَّ الزُّجاجي نهجَ منهجَ الاختصار، فلم يذكر عطف البيان وضمَّنهُ مع العطف بشكل مجمل اختصارا للمسألة؛ لأنَّ المقام مقام تعليمي. وللنحاة في هذه المسألة آراء منها ما وافقه البَطَلْيوسي، ومنها ما لم يوافقه.

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، 160/2.

(2) الجمل: للزجاجي /26. والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي/104.

قال سيبويه: ((وزعم يونس أنَّ رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ، فأمَّا قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيره كتفسيره، وقال رؤبة:

إنّي وأسطارٍ سُطرنْ سَطراً .:. لقائلٌ يا نصرُ نصراً نصراً [1]

وأمَّا قول رؤبة فعلى أنَّه جعل نصراً عطف بيان ونصبه، كأنَّه على قوله يازيدُ زيداً، وأمَّا قول أبي عمرو فكأنَّه استأنف النداء، وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ، فصار وصف المفرد إذا كان مفردا بمنزلة لو كان منادى، وخالف وصف أمسِ؛ لأنَّ الرفع قد اطَّرد في كل مفرد في النداء، وبعضهم ينشد: يا نصرُ نصرُ نصراً، ونقول: يا زيدُ وعمرو ليس إلا ؛ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا)) [2].

قال ابن هشام: ((لأنَّ نصرا الثانية مرفوع والثالث منصوب، فلا يجوز فيها أنْ يكونا بدلين؛ لأنَّه لا يجوز يا نصر بالرفع، ولا يا نصراً بالنصب، قالوا: وإنَّما نصر الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأنَّ الشيء لا يبين نفسه، قال وإنَّما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه المحمدان ابنا مالك ومعطي)) [3].

قال المبرد: ((وتقول يا هذا الطويلُ أقبلْ في قول من قال: يا زيدُ الطويلُ، ومن قال: يا زيدُ الطويلُ، قال: يا هذا الطويلُ، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي يُسمى عطف البيان)) [4].

2- ذكر البَطَلْيوسي عِلَّة عدم ترك عطف البيان؛ لأهميته فحكمه أنْ يكون بالمعارف دون النكرات، وله مواضع ينفرد بها عن بقية التوابع؛ لذلك احتيج إليه، ولزم ذكره وتبيّنه للدارس الذي يغفل عن قواعده. وللعلماء رأي آخر، فقد يأتي التابع والمتبوع منكَّرين، كما يكونان معرَّفين، أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ .:. مَا مِنْ وِفَاق الأوَّلِ النَّعْتِ فَوَلِّي

والمعنى: لمَّا كان عطف البيان مُشبها للصفة، لَزِم فيه موافقة المتبوع في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، ويجوز أَنْ يأتيا معرَّفين ومنكَّرين. يقول ابن عقيل: ((ذهب أكثرُ

---

(1) شرح شذور الذهب لابن هشام تح: عبدالغني الدقر، ن: الشركة المتحدة للتوزيع سوريا، 782/2.

(1) البيت رجز لرؤبة، شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية لمحمد حسن شراب، 403/1.

(2) الكتاب لسيبويه، 2 /185.

(3) شرح شذور الذهب لابن هشام، 782/2.

(4) المقتضب للمبرد 220/2

النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك، فيكونان منكَّرين، كما يكونان معرَّفين، ومن تنكيرهما قوله تعالى: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّباركةٍ زَيْتُونَةٍ) [1] وقوله: (وَيُسْقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيْدٍ) [2]، فزيتونةٍ عطف بيان للشجرة وصديدٍ عطف بيان للماءِ)) [3].

3- بيَّنَ البَطَلْيوسي بعض الأمثلة المهمة، التي يشارك فيها عطف البيان التوابع الأخرى، وهي بواقع الحال تمثل أوجهًا نحوية محتملة، مثل:

أ- يشترك النعت مع البدل مع عطف البيان، كقولنا: رأيتُ زيدًا أبا عمرو، تلاحظ أنَّ كلمة أبا عمرو تصلح أنَّ تعرب نعتا، وبدلا، وعطف بيان.

ب-يشترك النعت مع عطف البيان، من قولنا: بعتُّ إليك بالتوبِ الخزِّ، فالخزُّ يجوز أنْ نعربها نعتا، ويجوز أَنْ نجعلها عطف بيان.

ت-يشترك البدل وعطف البيان، كقولنا: رأيتُ أبا عمرو زيدًا، فزيدًا تعرب بدلا، وتعرب عطف بيان. قال ابن مالك:

وصالحًا لِبدَليَّةٍ يُرَى ∴ في غيرِ نحوِ يا غلامَ يعمرا

والمعنى: كل ما جاز أَنْ يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا، نحو: رأيتُ أبا عبدالله زيدًا، ويستثني ابن عقيل في شرحه مسألتين هما: **الأولى:** إذا كان التابع مفردا معرفة والمتبوع منادى مثل يا غلام يعمرا، و**الثانية:** أن يكون التابع خاليا من أل، والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة مثل: أنا الضارب الرجل زيدِ، فيتعين أن يكون زيد عطف بيان [4].

ث-يشترك عطف البيان والتوكيد اللفظي الذي يُكرَر فيه الاسم بلفظه، كقولنا: رأيت زيدًا زيدًا، فزيدا توكيد لفظي، ويجوز أن تعرب عطف بيان.

4- بَيَّن البَطَلْيوسي المواضع التي ينفرد بها عطف البيان، والتي وصفها بأنَّها السبب في الاحتياج لذكر عطف البيان، وتبينه، وهي ثلاثة مواضع:

الموضع الاول: ما جاء في باب النداء مثل: يا أخانا زيدًا، ومنه كما ذكر قول رؤبة بن العجاج:

---

(1) سورة النور: 35.

(2) سورة إبراهيم: 16.

(3) ينظر شرح ابن عقيل: 257/3.

(4) شرح شذور الذهب لابن هشام، 21./2

إنّي وأسطارٍ سُطرن سطرًا ∴ لقائل يانصرُ نصرًا نصرًا [1]

الملاحظ أنَّ الشاعر نصب نصرًا الثانية والثالثة فجعلهما عطف بيان على موضع نصر الأولى التي تعرب منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب منادى، ومن رفع نصرٌ الثانية ونونها جعلها عطف بيان على لفظ المنادى وجعل نصر الثانية عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم ينون كقولنا:

يا نصرُ نصرُ جعله بدلا من نصر الأولى المنادى، وهو مذهب سيبويه [2]، والأصمعي[3]، وأبو عبيده [4].

الموضع الثاني: ما جاء في باب المبهمات كقولنا: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام.

يرى البَطَلْيوسي أنَّ النحاة يتسامحون في لفظة هذا، فيعربونه نعتا ويرى أنَّه عطف بيان.

الموضع الثالث: ما جاء في باب اسم الفاعل نحو قولنا: هذا الضارب الرجل زيدٍ بخفض زيد على عطف البيان، ولا يصح عنده أنَّ يعرب بدلا، فالأول بالألف واللام، والثاني بدونهما، إلا إذا كان مثنًّى أو جمع مذكر سالم.

ويبدو أنَّ البَطَلْيوسي استطرد في شرح المسألة عند رده على الزَّجاجي، ووضّح بعض الوجوه النحوية التي لم يبينها الزَّجاجي، فنراه قد بيَّن التوابع أي تبين، فذكر وجوه الاتفاق فيما بينها، ووجوه الاختلاف، ولقد وجدت كلامه أو إجاباته في كتابه **(رسائل لغوية)** الذي تناول فيه الرسالة الثامنة بعنوان(**رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان)**، فنجده قد فصَّل القول في هذه الرسالة تفصيلا، وذكر جميع الآراء التي أوردها في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، التي تخص النعت وعطف البيان والبدل، وسأكتفي بذكر ما جاء في هذه الرسالة بما يطابق ما جاء من آراء في كتاب الحلل في إصلاح الخلل.

---

(1) البيت من بحر الرجز لرؤبة بن العجاج في خزانة الأدب للبغدادي، 2 /219. والشاهد فيه عند سيبويه نصب نصرا الثانية والثالثة حملا على محل نصر الأولى؛ لأنها منادى في محل نصب، بينما المازني ينصبهما على الإغراء، ينظر شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن الشراب، 1 /103.

(2) ينظر المسالة في كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن شُراب، 1 /103.

(3) الأصمعي هو عبدالملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلي راوية العرب، الأعلام للزركلي، 2 /: 162.

(4) أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري النحوي(ت: 209هـ)، وفيات الأعيان: 4 /322.

قال البَطَلْيوسي: (بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلم جواب الفقيه والأستاذ أبي محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي عن سؤال من سأل عن الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل، وتمييز كل واحد منهم من صاحبه بخواصه اللازمة له، ولِمَ لم يجز في النعت أنْ تُوصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة، وجاء ذلك في البدل؟ وهل هو جائز في عطف البيان أم لا؟، ولِمَ لم يجز أيضا وصف المضمر وجاز البدل منه ؟، وهل يجوز أن يُعطف على المضمر عطف بيان أم لا؟ ولِمَ لم يجز في المعارف أن توصف المعرفة بما هو أخص منها وأكثر تعريفا وجاز في نعت النكرة ؟...أما سؤالك عن الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل وتمييز كل واحد منهم من صاحبيه بفضول تخصه وهي مع ذلك مشتركة في أشياء تعملها وأنا أذكر ما تنفصل به وما تشترك فيه وبالله أستعين، أما النعت والبدل فإنهما ينفصلان من سبعة أوجه: **أحدها:** أن النعت يكون بالصفات المشتقة من الأفعال والبدل من الأسماء الجامدة والمصادر، و**الثاني:** النعت يتبع المنعوت في التعريف والتنكير والبدل لا يلزم، و**الثالث:** النعت صفة من صفات المنعوت والبدل ليس بجزء في كل موضع فقد يكون إياه أو جزؤه أو حدثا من أحداثه كقولك: أعجبني زيد حسنه، و**الرابع:** أن البدل يجري مجرى جملة أخرى وتعذر إعادة العامل معه والنعت لا يجري مجرى جملة أخرى بل هو الأول بعينه، و**الخامس:** أنَّ النعت يكون بما هو من المنعوت أو سببه ولا يبدل من الاسم ما هو أو جزء منه، و**السادس:** أَنَّ البدل قد يكون منه بدل الغلط ولا يكون في النعت، و**السابع:** أنَّ النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم، ولا يكون في البدل) [(1)].

استطرد في التفصيل فذكر الفروق بين النعت وعطف البيان، وهي ثلاثة: **الأول:** النعت يكون بالصفات، وعطف البيان بالأسماء الجوامد كالبدل، و**الثاني:** يكون النعت بالمعارف والنكرات، وعطف البيان بالمعارف، وهناك من العلماء من أجازه بالنكرات إلا أنَّ البَطَلْيوسي لا يؤيد هذا الوجه، و**الثالث:** أنَّ النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو لسببه وعطف البيان للمعطوف عليه بعينه [(2)].

وتكلَّم عن الفروق بين البدل وعطف البيان، وذكر أربعة أوجه هي:

---

(1) ينظر رسائل في اللغة للبطليوسي، تح: د. وليد محمد السراقبي، ن: مركز الملك فيصل للبحوث ط1/ 2007، /197.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي، /109

الأول: البدل يطابق المبدل منه، قد يكون جزءه، أو اسما مصاحبا له، أو حدثا من أحداثه بينما عطف البيان هو المعطوف عليه أبدا. و**الثاني:** يكون البدل بالمعارف والنكرات والأسماء الظاهرة والمضمرة بينما عطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة. و**الثالث:** البدل يقدر معه إعادة العامل، بينما عطف البيان فلا يقدر، بل هو كالنعت، و**الرابع:** البدل يجيء منه بدل الغلط، بينما عطف البيان فلا غلط فيه.

وأمَّا وجوه الاشتراك فيما بين التوابع فإنَّها تشترك كلها في البيان وزيادة الإيضاح وأنَّها جارية على الأسماء التي قبلها في الإعراب [1].

وبعد هذا الشرح المفصل الذي لا يختلف كثيرا عن آراء النحاة قبله، تكلَّم عن التوكيد، وذكر أنَّه يختلف عن التوابع الثلاثة السابقة، وأنَّه يختص بإثبات الحقيقة ورفع المجاز ومنه اللفظي والمعنوي، وبعد أنْ تكلَّم عن هذه التوابع بشكل مجمل تكلَّم على بعض مسائل هذا الباب التي تقفَّى فيها الزُّجاجي وهي كالآتي:

أولاً: مسألة في باب النعت:

قال البَطَلْيوسي: (قال أبو القاسم: أمَّا النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره، {إِنْ كان الاسم مرفوعا فنعته مرفوع، وإِنْ كان منصوبا فنعته منصوب، وإِنْ كان مخفوضا فنعته مخفوض}) [2].

بعد أَنْ تكلَّم البَطَلْيوسي عن التوابع بشكل مجمل، وذكر الصفات التي تتفق فيها والصفات التي تختلف فيها، ها هو يُفصِّل القول في النعت، ويذكر النقص الذي لم يذكره الزُّجاجي، وينتقده نقداً علمياً، وقد يتسامح معه، ويبحث له عن الأعذار التي دفعته إلى اختصار المسألة وعلَّل هذه المسألة بعلل منها:

1- وصف كلام الزُّجاجي في المسألة بأنَّه صحيح، غير أنَّه تجاهل خمسة أشياء أخرى تتبع المنعوت وهي: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كقولنا: مررت برجلٍ كريمٍ، وامرأةٍ كريمة، ومررت برجلين كريمين، وبرجال كرماء وبنساء كريمات وهكذا.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل /109.

(2) المصدر نفسه /111.

2- يرى البَطَلْيوسي أنَّ الزَّجاجي معذور في تركة لهذه الصفات الخمسة التي تتبع المنعوت؛ لعِلَّة عدم اطِّرادِهَا كما اطَّردتْ الخمسة المذكورة.

قال البَطَلْيوسي: ((وينبغي أن يُعتذر لأبي القاسم بأن يُقال: إنما لم يذكر هذه الخمسة الأُخَرَ؛ لأنها لا تطّرد كما تطّرد الخمسةُ التي ذكرها)) [1].

ويقصد به عدم اطِّراد موافقة النعت للمنعوت في غير الخمسة الأُول، وهذا ليس اطرادا في الاستعمال بل اطّراد في الاتباع، وأشار إلى كلام العرب كدليل في عدم الاتفاق بين النعت والمنعوت، نحو: وصفهم الواحد بالجمع فقالوا: مررت بقوم عدو لك، ومررت بقوم صديق لك، وقالوا: ثوب أسمال إذا كان بالياً، وهذا نعل أسماط إذا لم يكن به رقعة، واستدلَّ البَطَلْيوسي بِعلَّة السماع قياسا على كلام العرب فقال: قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي أخلاقُ .·. شرادم يضحك منها التواقُ [2]

وورد في كلام العرب مخالفتهم بين الصفة والموصوف في الإفراد والجمع، وأنَّثوا صفة المذكر، فقالوا: هذا رجل علامة ونسابة، وقالوا امرأة عاشق، وامرأة حائض وطالق وغير ذلك، فلما كانت هذه الأشياء لا تطرد، فكان لأبي القاسم العذر في تركها [3].

2- يرى البَطَلْيوسي أنَّ الحد الذي حدَّه الزَّجاجي في النعت حد ناقص، وكان حقا عليه أن يقول: إنَّ النعت تابع للمنعوت في رفعه وخفضه ونصبه لفظاً وتقديراً وإلاَّ كان في الكلام خلل[4].

وهذا كلام دقيق ومهم تركه الزَّجاجي اختصارا، فهناك أسماء تقدر عليها الحركات كالأسماء المقصورة والمبنية.

3- أيَّد البَطَلْيوسي الزُّجاجي من نحو قوله: (إنَّ النكرة تنعت بالنكرة وأنَّ المعرفة تنعت بالمعرفة) [5]. قال البَطَلْيوسي: ((وقد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين)) [6]،

وهذه بعض أقوال أشهر النحاة:

---

(1) المصدر السابق/111.

(2) البيت في لسان العرب لابن منظور، 10/ 33، أنشده الأصمعي، والتواق: اسم ابنه، أو المرء تواق إلى ما لم ينل، ويروى: النوَّاق بالنون.

(3) الحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي/112.

(4) المصدر نفسه/112.

(5) المصدر نفسه /112.

(6) المصدر نفسه/112.

قال سيبويه: ((ولا يكون صفة كقولك: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةٍ؛ لأنَّ المعرفة لا توصف بها النكرة، ولا يجوز أنْ توصف بنكرة أيضاً لِمَا ذكرت لك)) [1].

قال المبرد: ((فإنْ قلتَ هذا دِرْهمٌ ضربُ الأميرِ لم يجزْ أنْ يكون نعتًا؛ لأنَّ النكرة لا تنعت بالمعرفة، ولكنْ بيَّنتْ ، كأنَّك جعلته جوابا لمَّا قلت: هذا توب، وهذا درهم، قيل ما هو؟ فقلت: ضربُ الأمير على الابتداء والخبر)) [2].

قال ابن السراج: ((فلمَّا كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يجزْ أنْ توصف المعرفة بما توصف به النكرة؛ لأنَّ صفة النكرة نكرة وصفة المعرفة معرفة مثلها، فجاز وصف النكرة بالجمل؛ لأنَّ كل جملة فهي نكرة، ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة؛ لأنَّ ما لا يعرَّف لا يستفاد، فلمَّا كان الأمر كذلك وأُرِيد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته)) [3].

إذن نستطيع القول أنَّ الزَّجاجي وافق سيبويه والمبرد وابن السراج في هذا الرأي وقد تابعهم البَطَلْيوسي في هذا، وعلَّل لهذا الرأي بعلَّة قياس الأصل بفرع فالنكرة أصل والمعرفة فرع عنها.

قال البَطَلْيوسي منتصرا هذه المرة للزُّجاجي، وهذا يدل على نقده العلمي المنصف: ((وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم؛ لأنَّ أبا القاسم لم يصرح بأنَّ أحداهما عِلَّة للأخرى، وإنَّما هو كلام خرج مخرج التشبيه، وليس يلزم إذا شُبه شيئا بشيء أنْ تكون أحداهما عِلَّة للآخر)) [4].

4- يرى البَطَلْيوسي أنَّ كلام الزُّجاجي على النعت المقطوع جاء ناقصا؛ لأنَّهُ لم يُبيِّن، الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها، وظاهر كلامه جاء على سبيل الإجمال.

قال الزَّجاجي: ((إذا تكررت النعوت فإن شئت اتبعتها الأول، وإنْ شئت قطعتها منه ونصبتها بإضمار فعل أو رفعتها بإضمار مبتدأ)) [5].

---

(1) الكتاب لسيبويه، 17/2.

(2) المقتضب للمبرد، 304/4.

(3) الأصول في النحو لابن السراج، 262/2.

(4) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي/113.

(5) الحلل في إصلاح الخلل /113.

وممَّا يؤكد عليه البَطَلْيوسي أنَّ أبا القاسم جعل العِلَّة الموجبة لقطع الصفات التكرار، وظاهر كلامه أنَّ القطع لا يجوز في الصفة المفردة [1].

5- في معرض كلامه على عطف الصفات لم يبينْ كيف يكون العطف وأي الحروف يصلح لها، وأي الحروف لايصلح، فكلامه هذا يحتاج لتقييد وتوضيح كما يرى البَطَلْيوسي.

6- بيَّن البَطَلْيوسي أنَّ هناك نوعان من النعوت، نوع يقصد به تبين الموصوف وإبراز صفاته التي تشاركه في اسمه، وهذا حكمه وقياسه أنْ يتبع الموصوف إعرابه، ونوع آخر يستغني عنه الموصوف بشهرته عند المخاطب، ويذكره الذاكر ليمدح أو يذم، وهذا يجوز إجراؤه على الموصوف في إعرابه، ويجوز قطعه، وفي هذا النوع يجوز القطع رفعًا ونصبًا وجرًا، فنقول مثلا: مررت بزيد الكريمِ أو الكريمَ أو الكريمُ بتقدير عامل في الرفع والنصب.

7- يوافق البَطَلْيوسي سيبويه في أنَّ الواجب لقطع الصفات شيئان هما: **الأول:** أنْ يكون الموصوف غنيا عن الموصوف لشهرته عند المخاطب و**الثاني:** أنْ يكون في الصفة معنى المدح أو الذم سواء تكرّرت الصفات أو لم تتكرّر.

قال سيبويه -: ((ومن النعت مررت برجلٍ إمَّا قائمٍ وإمَّا قاعدٍ، فقد أعلمهم بأنَّه ليس بمضطجع، ولكنَّه شك في القيام والقعود...)) [2].

قال المبرد: ((هذا باب مجرى نعت النكرة عليها، وذلك قولك مررت برجلٍ ظريفٍ، فوجه هذا الخفض؛ لأنَّك جعلته وصفا لِمَا قبله كما أجريت نعت المعرفة عليها، وإنْ نصبت على الحال جاز... وتقول: مررت برجل ذي مال، فقولك ذي مال نكرة؛ لأنَّ ذا مضافة إلى مال ومال نكرة))[3].

ويمكن القول أنَّ البَطَلْيوسي أفاض في شرحه وبيَّنَ وأكمل مالم يذكره الزَّجاجي من آراء في هذه المسألة.

---

(1) المصدر نفسه /114.

(2) الكتاب لسيبويه، 1/ 129.

(3) المقتضب للمبرد، 4 /286.

ثانياً: مسائل باب العطف:

ذكر البَطَلْيوسي من هذه المسائل بعض حروف العطف وآراء العلماء فيها، ومنها: إمَّا، وأوْ، ولكنْ، وكيفية استخدامها في تراكيب الجمل، وأردفها مع مسائل ما يتبع الأسماء.

أولا: إمَّا:

أشار البَطَلْيوسي إلى تناقض آراء الزَّجاجي فيها، فتارة يعدها من حروف العطف في كتاب الجمل، ولا يعدها في غيره، واختلف العلماء حولها، فمنهم من يرى بأنها حرف عطف بمعنى أو، ومنهم من يرفض كونها حرف عطف، ومن هذه الآراء:

قال سيبويه: ((ومنه: مررت برجل راكعٍ أو ساجدٍ، فإنما هي بمنزلة إمَّا، إلاَّ أن إمَّا يُجاءُ بها ليُعْلَمَ أنه يريد أحدَ الأمرين، وإذا قال" أو" ساجدٍ فقد يجوز أن يقتصر عليه)) [(1)].

قال ابن السراج: ((ليست إما بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو فلا في هذه المسألة ليست عاطفة، وإنما هي نافية، ونحن نجد إما هذه لا يفارقها حرف العطف، فقد خالفت ما عليه حروف العطف، ثم إنها يبتدأ بها نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾ [(2)] أن في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: إما العذاب شأنك)) [(3)].

قال السيرافي: ((ومن النعت مررت برجل إما قائم وإما قاعد، قال أبو سعيد: إما معناها: معنى الشك، وتخالف (أو)؛ لأن أو حرف عطف، وإما ليست بحرف عطف، وإنما تتقدم لتؤذن بالشك، وما جرى مجراهما، ثم يعطف عليها بالواو وبمثلها فيقال إما زيد وإما عمرو)) [(4)].

قال ابن الوراق: ((فإن قال قائلٌ إمَّا هذه تكون للشك هي التي تكون للجزاء أو غيرها؟ قيل له: هي هي إلاَّ أنها في الشك يلزم تكريرها، وإنما انتقلت للجزاء؛ لأن الشرط يجوز أن يكون، ويجوز ألاَّ

---

(1) الكتاب لسيبويه، 129/1.

(2) سورة الكهف/ 86.

(3) أصول النحو لابن السراج، /27.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 320/2.

يكون، ومعنى إِمَّا في العطف إيجابُ أحد الشيئين، لمَّا تضارعا من هذا الوجه أُدخلت في العطف، أعني التي للجزاء مع "ما")) [1].

قال ابن جني: ((ومعنى "إِمَّا" كمعنى أَوْ في الخبر والشك والإباحة والتخيير، تقول قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو، وَكُلْ إِمَّا تمراً وإِمَّا سمكاً، إلا أنَّها أقعد في لفظ الشك من أو، ألاَ تراك تبدئ بها شاكاً فتقول: قام إِمَّا زيدُ وإِمَّا عمرو و"أو" يمضي صدر كلامك على لفظ اليقين، ثم يأتي بـ "أو" فيما بعد؛ فيعود الشك ساريا من آخر الكلام إلى أوله)) [2].

يجعلها ابن جني من حروف العطف، ويبين الفرق بين إما و (أو) من حيث المعنى في التركيب اللغوي.

وبعد معرفة آراء بعض النحاة في (إما) يمكن القول أن البَطَلْيوسي استعرض جميع معانيها التي تكلم عليها النحاة قبله، وزاد عليها بعض المعاني التي تُفهم من الأمثلة التي استدل بها وهي باختصار كالآتي:

1- تفيد "إِمَّا "معنى الشك كقولنا: قابلت إِمَّا محمداً وإِمَّا خالداً.

2- تفيد "إِمَّا" الإبهام كقولنا: أكلتُ إمَّا تمرا وإِمَّا زبيبًا، ويرى البَطَلْيوسي أنَّها للإبهام فالأمر مبهم على المخاطب.

3- تفيد "إِمَّا" التخيير بين شيئين يتقدمهما حظر، ولا يُراد الجمع بينهما كقولنا: كُلْ إمَّا سمكاً وإِمَّا لبناً، وقد ذكر ابن جني هذا الوجه ولم يشترط أن يتقدم عليه شيء محظور كما ذكر البَطَلْيوسي.

4- تفيد "إِمَّا" الإباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحا ن كقولنا: جالسْ إِمَّا الفقهاء وإِمَّا القراء.

5- تفيد "إِمَّا" التقسيم والتنويع كقولنا: لا يخلو الجسم أن يكون إِمَّا ساكنًا وإِمَّا متحركًا وهذا المعنى لم يذكره النحاة قبله.

رجح البَطَلْيوسي أنَّ"إِمَّا" ليست من حروف العطف للأسباب التي ذكرها النحاة بقوله: ((وقالوا لا تصح أنْ تكون عاطفة لعلتين: **أحدهما**: أنَّها تقع في صدر الجملة، حيث لا يكون عطف، والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف، وقال من جعل إما هي العاطفة يلزم من جعلها

---

(1) علل النحو، لمحمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن الورّاق، تح: محمود جاسم محمد درويش، ن: مكتبة الرشيد الرياض- السعودية، ط1: 1420- 1999، ص/378.

(2) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: فائز فارس، ن: دار الكتب الثقافية الكويت، /95.

غير عاطفة أنْ يجعل الواو هي العاطفة، ولا يصح أنْ تكون هاهنا عاطفة؛ لأنَّ معناها الجمع وإمَّا معناها التفريق، ولا يصح في الأشياء اجتماع وافتراق في حالة واحدة، فقيل لهم يلزمكم مثل هذا في قولكم: إنَّ إمَّا هي العاطفة، والصحيح أنَّها غير عاطفة، وإنَّما ذُكرت مع حروف العطف لصحبتها لها، كما يُسمي النحويون الألفين في حمراء ألفي التأنيث، وإنَّما ألف التأنيث الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين، والأولى إنَّما زيدت للمد، فلمَّا اصطحبتا ولزمت إحداهما الأخرى سُميتا جميعا ألف تأنيث، وهذه عبارة للنحويين اتفقوا عليها في صناعتهم)) [1].

يلاحظ في تعليل البَطَلْيوسي استخدامه للعلل النحوية، والحجج العقلية، والقياسية ومنها: لا تقع (إمَّا) في أول الكلام، ولا يجتمع حرفا عطف، وتكلَّم على عِلة المصاحبة عندما علَّل لـ (إمَّا) بأنها غير عاطفة عندما قال: ((إنَّما ذكرت مع حروف العطف لصحبتها لها)) [2]، فلما صحبت حرف العطف الواو عطفت، وعلَّل أيضا لاجتماع "الواو" و"إما" في العمل فالواو لمطلق الجمع و"إما" للتفريق والشك. قال :((فإنْ قلت: كيف يصح حمل الواو على معناها من الجمع الذي وضعت له، وإمَّا إنما توجب أحد الشيئين، قلنا: المراد بدخول الواو هاهنا أنَّ الشيئين قد اجتمعا في الشك أو في التقسيم، فإنَّ هذه المعاني ليست في أحدهما دون الآخر)) [3].

ثانيا: مسألة العطف بلا:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: ويقول قام محمد لا أخوك، ترفع محمدا بفعله وأخوك عطف عليه، والقائم محمد دون الأخ، وإنْ كان قد شركه في الإعراب)) [4].

يعقِّب البَطَلْيوسي على كلام الزُّجاجي بأنَّه كلام متناقض في هذه المسألة، فهو يرى أنَّ "لا" لا يُعطف بها إلا بعد الفعل المستقبل، كقولك: أمرُّ بمحمد لا زيد، كأنَّك تقول: أمرُّ بمحمد ولا أمرُّ بزيد، ولو قلت بالماضي: مررت بمحمد لا زيد لم يجز؛ لأنَّك لا تريد مررت بمحمد لا مررت بزيد، ويبدو أنَّ الزَّجاجي يجوِّز الوجهين، فقد تكلَّم عليهما في كتابه حروف المعاني.

قال الزَّجاجي: (("لا" لها أربعة مواضع؛ تكون جحدا وعطفا ونهيا وحشوا وصلة، فالجحد: لا رجل في الدار، والعطف بمنزلة لم، وذلك أنَّ "لم" إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكل ما جاز دخول

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي/120.

(2) المصدر نفسه /120.

(3) المصدر نفسه /120.

(4) شرح شذور الذهب لابن هشام(ت: 781هـ)، تح: عبدالغني الدقر، ن: الشركة المتحدة للتوزيع سوريا، 782/2.

"لم" عليه حسُن (لا) عليه، فتقول: أمرُّ بعبدالله لا بزيدٍ، ولو قلت: مررت بعبدالله لا بزيد لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها المستقبل لا في الماضي، وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل، لأنَّه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال، قال البصريون: "لا" تعطف بنفسها وبالواو معها, إنما كان ذلك فيها دون أخواتها فلم تعطف في باب النسق، فلذلك قويت بالواو، فإنما تنفي إذا كان قبلها مضارع كقولك: أظن عبدالله قائما لا زيدا جالسا ولو قلت: ظننت عبدالله قائما لا زيدا جالسا لم يجز؛ لأنَّك لا تقول: لا ظننت زيدًا)) [1].

بيَّن البَطَلْيوسي التناقض باعتراضات ثلاث هي: **الأولى:** إذا كان العطف (بلا) لا يجوز عند أبي القاسم إلا بعد الفعل المستقبل فلماذا أجازه في كتاب الجمل. قال ابن عصفور: ((واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك: قام زيد لا عمرو، فمنهم من أجاز ذلك وهم جلُّ النحويين، ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب أبو القاسم الزُّجاجي في معاني الحروف)) [2].

والثانية: إنَّ ما ذهب إليه الزَّجاجي بأنَّ"لا" لا تدخل على الفعل الماضي يخالف القياس على كلام العرب فقد جاء في كلامهم إدخال "لا" على الفعل الماضي، بل ورد ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) [3]، ومعناه: لم يصدق ولم يصل، وقد جاءت في القرآن الكريم مفردة غير مكررة، نحو قوله تعالى: (فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ) [4].

والثالثة: ورد في كلام العرب العطف بها في مواضع بعد الفعل الماضي كقول السِّيْدة عائشة –رضي الله عنها–: (بحمد الله لا بحمدك) [5]، أي: برئت بحمد الله لا بحمدك.

وجاء في المثل العربي: (جدّك لا كدَّك) [6]، أي: المعوَّل عليه جدُّك لا كدَّك. قال امرؤ القيس:

---

(1) حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزَّجاجي تح: د. على توفيق الحمد، أربد الأردن، ن/ مؤسسة الرسالة، ط2: 1406– 1986، /31.

(2) شرح جمل الزُّجاجي لابن عصفور الأندلسي، الشرح الكبير، تح / د. صاحب أبو جناح، ط1، /240.

(3) سورة القيامة/31.

(4) البلد/11–12.

(5) رقم الحديث "3208"، باب التفسير، رواه البخاري.

(6) المثل العربي(يروى بالرفع على معنى جدُّك يغني عنك لا كدُّك، ويروى بالفتح أي: ابغِ جدَّك لا كدَّك) مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ن: دار المعرفة، بيروت– لبنان، بدون ط 172/1.

كأنَّ دثاراً حُلّقت بليونه ∴ عقاب تُنُوقي لا عُقاب القواعل [1]

إذن بيَّنَ البَطَلْيوسي تناقض كلام أبي القاسم الزَّجاجي في هذه المسألة بالتعليل العقلي بعقد مقارنة بين كلام أبي القاسم في كتاب الجمل وكلامه في كتابه حروف المعاني، وانتصر للرأي النحوي أيضاً بعلة السماع.

ثالثاً: مسألة العطف بلكنْ:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد لكن عمرو لم يجز؛ لأنَّ لكنْ لا يعطف بها إلا بعد الجحد، فإن جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكنْ عبدالله مقيم)) [2].

يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الكلام على إطلاقه فيه تعقُّبُ، ويلزم أبا القاسم تتمة: كأن يقول: يجوز العطف بلكن إنْ جئت بعدها بكلام قائم بنفسه، مضاد لما قبله؛ لأنَّ لكن مضادة لـ"لا" في الوضع، بمعنى: أنَّ "لا" وضعت لنفي ما بعدها، ولكن وضعت لإيجاب ما بعدها ويأتي بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، أي: الجملة التامة.

وأشار بكلامه هذا إلى تفسير علة النقيض.

---

(1) البيت لامرىء القيس، وهو من البحر الطويل، ديوانه /94.

(2) الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي /123.

رابعاً: مسألة العطف بـ (أم):

قال البَطَلْيوسي: ((وقال في هذا الباب، وتقول: أقام زيدُ أم أخوك؟ ومعناه: أيهما قام، فإنْ قلت: قام زيدُ أم أخوك، لم يجز؛ لأَنَّ "أم" لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام)) [1]

عقَّبَ البَطَلْيوسي على كلام الزَّجاجي بأنَّه صحيح، ولكنَّه يوهم القاريء أو السامع بعدم وجود أحوال أخرى غير ما ذكر؛ لأنَّه لم يُفصِّل الكلام في مسألة "أّم"؛ فلم يتكلم على"أم"المتصلة بألف الاستفهام، ولم يبيِّنْ"أم" المنقطعة، ولكل منهما أحكامه النحوية، إذن أكمل البَطَلْيوسي النقص في المسألة بالإشارة إلى آراء نحوية أخرى لم يذكرها الزُّجاجي الذي اختصر المسألة في العطف بها بعد الاستفهام.

قال سيبويه: ((وذلك كقولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، ويدلُّك على أنَّ هذا الآخر منقطع من الأول: قول الرجل إنَّها لإبلٌ ثم يقول: أم شاءٌ يا قوم. فكما جاءت" أم "ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنَّه حين قال: أ عمرو عندك فقد ظن أنَّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أنْ استغنى كلامه، وكذلك إنَّها لأبلٌ أم شاءُ، إنَّما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين)) [2].

تكلم سيبويه عن" أم "المنقطعة التي بمعنى بل والتي يأتي الكلام بعدها تاماً.

ومعنى كلامه" إنها لإبلٌ أم شاء" أي: إنها لإبلٌ بل هي شاء، جمع شاة.

قال السيرافي: ((وقوله أعمرو عندك أم عندك زيدُ؟ والوجه الظاهر فيه أن يكون بمعنى أم المنقطعة، كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرو عندك؟ وفي نيته الاقتصار عليه، ثم أدركه في زيد من الشك ما أدركه عمرو: فسأل عنه ؛لأنَّ "أم" المنقطعة تأتي بعد الخبر وبعد الاستفهام، ولو جُعلت بمعنى أيهما لنابت أيهما عن عمرو وزيد ومن ألف الاستفهام، وعن أم... فوجه الكلام على كلامنا كل واحد منهما قائم بنفسه وألاَّ يكون على وجه التكرير)) [3].

قال المبرد: ((فأمَّا أم فلا تكون إلا استفهاما، وتقع من الاستفهام في موضعين: **أحدهما:** أنْ تقع عديلة الألف على معنى: أي، وذلك قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟...**والموضع الثاني:** أنْ تكون

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل /124، الجمل للزجاجي/32.

(2) الكتاب: لسيبويه، /172

(3) شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، 3 /117

منقطعة ممَّا قبلها خبرًا كان أو استفهامًا، وذلك قولك فيما كان خبرا: إنَّ هذا لزيدُ أم عمرو يا فتى)) [1].

ثانياً: التعليل النحوي في الأفعال:

تعدُّ مسائل الأفعال من كتاب الحلل في إصلاح الخلل من المسائل المهمة التي تقفى فيها البَطَلْيوسي الزُّجاجي، فذكر فيها مالم يذكره الزُّجاجي، و أكمل ما فيها من نقص، وأصلح الخلل الذي اعتراها، والذي يغلب على الظن أنَّ البَطَلْيوسي علَّلَ جميع الوجوه النحوية مستخدما العِلَلَ بأنواعها، التعليمية، والقياسية، والجدلية العقلية، التي اختلف حولها علماء النحو بين مثبت لها ومنكر، فمنهم من يرى أنَّ العِلَلَ الجدلية النظرية شارحة للْعِلل القياسيَّة، ومنهم ابن جني، ومنهم من دعا إلى إلغائها كابن مضاء الأندلسي.

ويجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو طريقة توظيف العِلَلَ في الاستدلال النحوي عند البَطَلْيوسي، فقد يصِّرح بالعِلَّة في سياق الكلام، وقد يستدلُّ عليها بالشرح؛ فتُفْهَم للقارئ أو السامع، وقد تُفْهَم من المعنى خلال تعليله، عند عرضه لأدلَّة النحو في المسائل المختارة.

أولاً: مسألة أقسام الأفعال:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم)) [2]

قبل أنْ نعرض تعليل البَطَلْيوسي في هذه المسألة، وجب علينا معرفةَ رأي الإمام الزُّجاجي وقصده من هذا الكلام، كما وضَّحه في كتابه الجمل، فقصد الزُّجاجي بالفعل الماضي: ما حسن فيه أمسِ، وهو مبني على الفتح أبدًا، مالم تعرض له عوارض أخرى، ومثَّل له بنحو: قامَ وقعُدَ وانطلقَ، وما أشبه ذلك، وأمَّا الفعل المستقبل فبيَّنَهُ بقوله: ما حسن فيه غدُ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي أحرف المضارعة التي تجمعها كلمة (أنيتُ)، وأمَّا فعل الحال ففسره بقوله: لا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا، إلاَّ عندما تدخل أحرف الاستقبال السين، وسوف، فإذا قلت: سيقوم أو سوف يقوم صار فعلا مستقبلا فقط.

---

(1) المقتضب، للمبرد، 288/3

(2) الحلل في إصلاح الخلل، البَطَلْيوسي /88.

يفهم من كلامه أنَّ فعل الحال ما يدلُّ على الحالة الزمنية التي بين الفعل الماضي والفعل المستقبل، وهو يشبه فعل المستقبل لفظا لامعنى. [1]

ويمكن تلخيص تعليل البَطَلْيوسي في الآتي:

1- هذا التقسيم عند الزُّجاجي صحيح رغم تناقض كلامه في كتاب الجمل على أقسام الفعل حين قال: ((والفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان ماض أو مستقبل، نحو: قامَ يقومُ، وقَعدَ يقْعدُ، وما أشبه ذلك)) [2]، فجعل الأفعال اثنين ماضٍ ومستقبل، وقد تُقفِي فيه.

قال ابن عصفور: ((فأمَّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما، كما أنَّه لا خلاف في زمنهما، وأمَّا فعل الحال ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من أنكره، ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه، فحجة من أنكر زمانه أنْ قال: أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم لم يقع ؟ فإنْ وقع فهو ماضٍ، وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فالجواب إنَّ زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه ؛لأنَّه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل)) [3]

من الذين أيَّدُوا وجود فعل الحال سيبويه، والسيرافي، والزُّجاجي، والفارسي، وابن جني، وغيرهم من البصريين وأنكر وجوده الكوفيون، قال ابن الأنباري: ((وأمَّا قولهم إنَّه يجوز أنْ يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أنْ يقوم مقام المستقبل جاز أنْ يقوم مقام الحال، قلنا: هذا لا يستقيم، وذلك لأنَّ المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدلُّ عليه، كقوله تعالى (إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) [4] فلا يجوز فيما عداه؛ لأنَّا بَحثْنا فيه على الأصل، كما إنَّه يجوز أنْ يقع الماضي في بعض المواضع حالا لدليلٍ يدلُّ عليه)) [5]

تعقَّبَ كثيرُ من النحاة الزُّجاجي في كلامه على فعل الحال، يقول البَطَلْيوسي: ((كان لازمًا عليهم تعقُّب سيبويه قبله الذي أشار إلى أنَّ الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيتْ لما

---

(1) الجمل، للزَّجاجي، /21 وكتابه الإيضاح /88

(2) المصدر نفسه /17.

(3) شرح جمل الزُّجاجي الكبير لابن عصفور الإشبيلي، تح: د صاحب أبو جناح، / 127.

(4) المائدة /116.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري النحوي1/209.

مضى ولِمَا يكون ولمْ يقع، ولِمَا هو كائنٌ لم ينقطع، وقوله لمَّا هو كائن لم ينقطع كقول الزُّجاجي هو يُسمى الدائمُ)) [1].

وبهذه المقاربة يمكن القول إنَّ البَطَلْيوسي استدل على صحة ما ذهب إلية بكلام العلماء قبله فوافق سيبويه وأصحابه فيما ذهب إليه.

2- يتفق البَطَلْيوسي مع الزُّجاجي حول فعل الحال [2] ويرى بأنَّه غير ممتنع من جهتين هما: الأول: يُراد به دائم التعاقب والثاني: أنَّ الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل الذي قيل فيه (الآن)هو على قسمين قسم فلسفي لا علاقة للنحو به، وهو المعترض عليه، وقسم نحوي يستعمله النحاة، ولا يستعمل أحدهما مكان الآخر، فأما الزمن الفلسفي فلا علاقة للنحويين به، وبيّنه البَطَلْيوسي بقوله: ينزل منزلة النقطة التي لا امتداد لها، كالحدِّ الفاصل بين الظل والشمس، في إشارة لعدم الثبات، فهو زمن متغير متحرك بحسب أحواله، وهو متصور في العقول، ومثَّل له بزمن السنين التي تنقسم إلى سنوات والسنوات إلى سنة والسنة إلى شهور والشهور إلى أسابيع، والأسابيع إلى أيام، واليوم إلى ساعات، والساعات إلى دقائق والدقائق إلى ثواني، والزمن الذي نحن فيه ينقسم إلى زمن أنقضى، وزمن لم يأت، وهكذا هو زمن (الآن) الفلسفية غير ثابت، ولا امتداد له، ويسميه الفلاسفة (حدُّ الزمانين) [3].

تظهر العلاقة بوضوح في الزمن النحوي كقولنا: خرج زيد الآن، ويخرج زيد الآن، والآن هذه يمكن أنْ يقع فيها الفعل على التمام، ويمكن أنْ يقالَ لم ينقطع كما أشار سيبويه وأسماه الزَّجاجي الزمن الدائم [4].

---

(1) ينظر الكتاب: 12/1 والحلل في إصلاح الخلل /89.

(2) قال الزَّجاجي رادا على المنكرين لفعل الحال(الفعل على الحقيقة ضربان: كما قلنا ماض ومستقبل، فالمستقبل مالم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان ولا خرج من العدم على الوجود، والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، فلم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولا أولا فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي، فلهذه العِلَّةُ جاء فعل الحال بلفظ المستقبل)، الإيضاح في علل النحو للزجاجي /87.

(3) هناك ارتباط بين مفهوم الزمن ودلالته الفلسفية في معاجم اللغة بحيث تبين المعنى باتخاذ مسارٍفلسفي، ويرى الزركشي(أن الزمن الحقيقي هو مرور الليل والنهار أو مقدار حركة الفلك)، ينظر البرهان في علوم القرآن، تح: محمد إبراهيم 123/1.

(4) ينظر الحلل في إصلاح الخلل، / 89.

أوصى البَطَلْيوسي بفهم هذين الزمنين، الفلسفي والنحوي؛ لإزالة الغموض، وزيادة الأفهام، وفي ذلك إشارة إلى أهمية معرفة علم المنطق والفلسفة للنحوي.

قال ابن يعيش: (ولمَّا كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفَلَك [1]، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر، فالماضي ما عُدِم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك ؛ أي: قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد فاسدا، والمستقبل مالم يكن له وجود بعدُ، بل يكون الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي؛ فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده...) [2]

3- يرى البَطَلْيوسي أنَّ قول الزَّجاجي الماضي ما حسن فيه أمس، والمستقبل ما حسن فيه غد، جاء على وجه التقريب؛ لأنَّ هذا الكلام ينطبق على الأفعال التي لم يعرض لها عارض، يخرجها عن موضعها الذي وضعت عليه، فهو المعتمد في التحديد [3].

4- وافق البَطَلْيوسي الزُّجاجي في قوله إنَّ فعل المستقبل مرفوع أبدا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، ولا تعَقُّبَ في ذلك [4].

5- يشير البَطَلْيوسي في شرحه إلى تقسيم للفعل على حسب العوارض التي تدخل عليه، فهناك حروف تدخل على الفعل الماضي فتحول زمنه إلى مضارع نحو: إنْ جاءني زيد أكرمته، وقد تدخل حروف على المضارع فتصيره ماضيا في المعنى نحو: لم يعمل زيد أمسِ.

حسب هذه العوارض قسَّم البَطَلْيوسي الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: الفعل الماضي في اللفظ والمعنى، نحو: قام زيد أمسِ.

---

(1) الفلَكُ: مدار النجوم، والجمع: أفلاك وفُلُك، وفلك كل شيء: مستداره ومعظمه، وفَلَكُ البحر موجه المستدير المتردد، وفي حديث عبدالله بن مسعود أن رجلا أتى رجلا، وهو جالس عنده، فقال: إني تركت فرسك كأنه يدور في فلك، لسان العرب، لابن منظور، 178/10.

(2) شرح المفصل: لابن يعيش، قدم له د.إميل بديع يعقوب، ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ – 2001: 207، 207/4.

(3) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص /90.

(4) المصدر نفسه /90.

والثاني: الفعل الماضي في اللفظ لافي المعنى، نحو: إنْ نجح خالد أكرمته.

الثالث: الماضي في المعنى لافي اللفظ نحو: لم يذاكر خالدُ أمسِ

ومن أشهر المواضع التي تبين دلالة الفعل الماضي على زمن المستقبل

إذا دلَّ على الدعاء نحو: بارك الله في عملك.

إذا تضمن معنى الشرط، نحو: إن طلبت العلم فالزم العلماء.

إذا كانت دلالة الفعل تدل على الاستمرار كقوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً) [1]

إذا دلَّ الفعل على حدث يقع في المستقبل، كقوله تعالى: (اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ) [2]

ويقال في المستقبل مثل ذلك. بمعنى قد يتغير زمن الفعل المضارع بحسب العوارض الداخلة عليه [3].

من ذلك دخول (لم) على الفعل المضارع وجمهور النحاة يقولون تفيد النفي والقلب ؛ أي: قلب زمن المضارع إلى زمن الماضي، يقول المبرد: (ومنها: " لم" وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنَّها عاملة، وعملها الجزم ولا جزم إلا لمُعرب وذلك قولك: قد فعل، فتقول مكذبا لم يفعل، فإنَّما نفيت أنْ تكون فعل فيما مضى...) [4]

يرى جمهور النحاة أنَّ الفعل المضارع عندما يستعمل في زمانه الذي وضع له وهو الحال والاستقبال، يكون حقيقة، وعندما يستعمل في الزمان الماضي فهو على سبيل المجاز ؛ ليحقق وجها بلاغيا يفهم من سياق الكلام لغرض الاستمرارية أو التجدد والديمومة وغير ذلك، والذي يعين على ذلك السوابق و اللواحق من الحروف ك "لم"، و"لا"، والسين وسوف، والظروف كالآن، وغدا وكل هذا قياس على كلام العرب، فما قيس على كلامهم فهو منه، فعلة السماع حاضرة عند البَطَلْيوسي وإنْ لم يمثِّل لها، فهو يشير بأمثلة من كلام العرب [5].

6- ردَّ البَطَلْيوسي على المنكرين لفعل الحال بعلتين، الأولى: إنَّ له صيغة في غير لغة العرب، وفي هذا الكلام إشارة إلى علمه بلغات أخرى غير العربية.

---

(1) سورة النساء/96.

(2) سورة القمر /1.

(3) الحلل في إصلاح الخلل، ص/90.

(4) المقتضب، المبرد، 46/1.

(5) ينظر الحلل في إ صلاح الخلل، ص/90.

الثانية: في اللغة العربية أشياء كثيرة لمْ يوضع لها صيغ تختص بها، وهذا لا يبطل عملها، فوجود الشيء ليس بوجود اسمه.

يلاحظ تعليله بعلل المناطقة والفلاسفة، وليس بغريب عليه فهو النحوي المنطقي

ويلاحظ أيضا أنَّه اثْبت أزمان الأفعال بعلة السماع بقوله: (وهذه الشبهة يبطلها السماع بقوله تعالى "وله ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك" [1] فما بين أيدينا المستقبل، وما خلفنا الماضي وما بينهما هو الحال، وقال زهير:

واعلمُ علمَ اليومِ والأمسُ قبله: ولكنَّنِي عن علمِ مافي غدِ غمٍ [2]

وأما الرد عليهم من طريق النظر فمن وجوه كثيرة...)) [3]

طريق النظر التعليل العقلي المنطقي ومنها: طرحه لعدة تساؤلات مثل: هل أنت موجود ؟ فإنْ أجاب بنعم، سألناه في أي زمن أنت ؟ وإلى آخره من التساؤلات العقلية التي ذكرناها سابقا و يغلب عليها الاستدلال المنطقي.

إذن يمكن القول أنَّ البَطَلْيوسي يُعلل ما يقول بما يناسبه من الحجج العقلية، والعِلَلِ النحويَّة إنْ وُجِدتْ؛ لينتصر للوجوه النحوية.

ثانياً: مسائل أقسام الأفعال في التعدي:

المسألة الأولى:

ذكر البَطَلْيوسي صيغة (تَفَاعل) التي أوردها الزَّجاجي في كلامه على أنَّها من الأفعال التي لاتصل إلى المفعول به، واعترض على ذلك، وعلَّلَ له من كلام العرب.

قال الزَّجاجي: ((الأفعال في التعدي على سبعة أضرب، فعل لا يتعدى إلى مفعول، نحو: قامَ وقَعَدَ وانطْلَقَ وظَرُفَ وشَرُفَ واحْمَرَّ واصْفَرّ واحمارّ واصفارَّ وتَقَاتَلَ و تَفعْلَلَ نحو: تدحرج، وتفاعل نحو: تضارب، وما اشبه ذلك ممَّا لا دليل فيه على مفعول...)) [4]

ثم ذكر الأفعال التي تتعدى لمفعول ومفعولين وهكذا

---

(1) سورة مريم /64.

(2) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو من البحر الطويل، ديوانه، ص/110

(3) الحلل في إصلاح الخلل/67.

(4) الجمل: الزُّجاجي، / 39.

يلاحظ من كلام الزُّجاجي أنّه ذكر صيغة (تفاعل) على أنَّها فعل لا يصل إلى المفعول به، واعترض البَطَلْيوسي على كلامه بأنَّ هذه الصيغة يصح منها الفعل المتعدي، وعلَّل كلامه بقول العرب: تداولت الشيء وتناولنا الماء، وتجاوزت المكان.

ومنه قول أمرئ القيس في معلقته:

تَجاوزتُ أحراسًا إليها ومعشرًا عليَّ حراصًا لو يشرون مِقْتِلِي [1]

إذن أتبث الرأي النحوي بعلَّة السماع، فقد سُمِعَ من العرب استعمالهم لهذه الصيغة في تعدي الفعل، وهذا ينقض ما ذهب إليه الزَّجاجي.

المسألة الثانية:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: وفعل لا يتعدى إلا بحرف خفض، نحو: قولك دخلت إلى أخيك، ومررت بزيدٍ، وركنت إلى أبيك، وما أشبه ذلك، وفعل يتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض، نحو نصحت زيدًا، ونصحت لزيد...، وإنَّما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقاس عليها)) [2].

لم يذكر البَطَلْيوسي ما قاله الزُّجاجي كاملاً، وعند الرجوع إلى النص في كتاب الجمل نجد الزَّجاجي جعل السماع علة لتعدي الأفعال بحرف الجر وبغير حرف الجر.

قال: ((وإنَّما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها)) [3]

أشار البَطَلْيوسي إلى جملة (ركبتُ إلى أبيكَ) التي وردت في إحدى النسخ، وقد ذكرها (ركنتُ إلَى أبيكَ) بالنون، وهي المختارة عنده، وعلَّل لها بِعلَّة السماع بدلالة النص القرآني من قوله تعالى (وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [4]

وأمَّا على رواية الفعل (ركبت) فيرى أنَّه يتعدى بحرف الجر، إذا كانت في غير ما يركب عليه، كقولنا: ركبت إلى الأمير، وإذا كان القصد فيما يركب تعدى الفعل بغير حرف جر، نحو: ركبت الفرس، وركبت السيارة، ويرى البَطَلْيوسي بأن الفعل ركب ليس كفعلي مررت، وغضبت اللذان لا يتعديان إلاَّ بحرف الجر، إلاَّ ما سمع فيهما شاذا.

كقول الشاعر:

---

(1) البيت لمريء القيس، وهو من البحر الطويل، ديوانه/ 36.

(2) الحلل في إصلاح الخلل /133.

(3) الجمل /44.

(4) سورة هود /113.

تمرون الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا: كَلامُكُم عليَّ إذًا حرامُ [1]

فكان حقُ الفعل أَنْ يقال: تمرونَ على الدِّيارِ.

إذن علَّل بعلَّة سماعيّة إلى جانب علَّة المعنى.

المسألة الثالثة: ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: واعلم أنَّ أقوى تعدي الأفعال إلى المصدر؛ لأنَّه اسمه ومشتق منه، ثم إلى الظرف من الزمان ؛ لأنَّ الفعل إنَّما اختلفت ابنيته للزمان، وهو مضارع له من أجل أنَّ الزمان حركة الفَلَك، والفعل حركات الفاعلين)). [2]

هذه المسألة تدخل ضمن التعليل المنطقي الفلسفي، والنحاة بين مؤيد ومنكر في قضية تعليل النحو بالمنطق، كما هو الحال عند الزَّجاجي، وعلى الفارسي، وابن جني، والبَطَلْيوسي، وغيرهم ممن يرون أهمية علم المنطق للنحوي.

يعتمد التعليل المنطقي على التفكير العقلي والاستدلال بالعِلَلِ العقلية نحو: تشبيه الزمان بالفلك وحركته، وحركة الفاعلين، وغير ذلك من الاستدلال بالمحسوسات.

علَّل البَطَلْيوسي رادًّاً على الزُّجاجي بنفس طريقته المنطقية قائلا: ((إنَّ هذا الكلام تسامح منه في العبارة، وإنَّما الزمان في الحقيقة مدَّة حركة الفلك)) [3]، وهذا التعليل ليس من صناعة النحو وإنَّما ذكرناه ؛لنبين لجوء البَطَلْيوسي إلى التعليل المنطقي أحيانا

وهو لا يعول عليه كثيرا في كتاب الحلل، وقد يذكر معه العِلَلَ النحوية على حسب الاستدلال ويوصي بمعرفته ومعرفة حده.

المسألة الرابعة: مسألة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره:

لم يذكر البَطَلْيوسي المسألة كاملة، وهي كما ذكرها الزَّجاجي كالآتي:

---

(1) البيت من البحر الوافر، لجرير بن عطية، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، 45/3.

(2) الحلل في إصلاح الخلل /133.

(1) المصدر السابق /133.

قال الزَّجاجي: ((إذا اشتغل الفعل بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره كقولك: زيدُ ضربته، ترفعه بالابتداء، وضربته خبره، والهاء عائد عليه...والرفع أجود إلا في الاستفهام والأمر والنهي والجحد والعرض والجزاء، فإنه يختار فيها النصب...)) [1]

أما تعليل البَطَلْيوسي كالآتي:

1- اعترض البَطَلْيوسي على الزُّجاجي عندما رأى أنَّ النصب اقتصر على هذه الأشياء الستة وهي: الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد (النفي)، والعرض، والجزاء، وإنْ اشتغل الفعل بضميره فيها.

يرى البَطَلْيوسي أنَّه لم يفصِّلْ القول في المسألة، وترك كثيرا من شروطها، وأنَّ كلامه هذا يوهم القارئ أو السامع بأنَّ النصب لا يكون إلا مع هذه الستة السابقة الذكر، وأشار البَطَلْيوسي إلى عدم صحة هذا الكلام، و يطَّردُ في غير هذه المواضع، كأسلوب التحضيض نحو: هلا زيدًا أكرمته، وفي الدعاء كقولنا: زيدًا رحمه الله.

2- يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذه الستة تحتاج لتقييد، فعلَّلَ أحوال الاستفهام بثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم يختار فيه النصب، إذا تقدم حرف الاستفهام على الاسم، ولم يفصل بينهما فاصل بغير الظرف، وبعدهما فعل واقع على ضميره، نحو: أزيداً ضربته.

وكذا الحال إذا فصل بين حرف الاستفهام والاسم بظرف نحو: اليومَ زيدًا ضربته، فالوجه اختيار النصب.

قال المبرد: ((وأعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شغل الفعل عنه، انتصب بالفعل المضمر؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له، كما كان في الاستفهام في قولك: أزيدًا ضربتَه، " أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ " [2]...)) [3]

القسم الثاني: قسم يختار فيه الرفع، والنصب جائز في أسماء الاستفهام وبعدها الفعل واقع على ضميره، نحو: أيهم ضربته. "أيهم" يختار فيها الرفع على الابتداء، والنصب جائز على المفعولية بفعل مضمر.

---

(1) الجمل للزجاجي /51.

(2) سورة القمر/24.

(3) المقتضب 76/2.

قال السيرافي: ((وسألته عن" أيهم" لِمَ لمْ يقولوا: أيَّهم مررت به ؟، فقال: لأنَّ أيُّهم هو حرف استفهام ولا تدخل عليه الألف، وإنَّما تركت الألف استغناءً، فصارت بمنزلة الابتداء، ألا ترى أنَّ حدَّ الكلام أنْ يؤخر الفعل، فتقول: أيُّهم رأيتُ، كما تفعل ذلك في أمَّا فهي نفسها في منزلة الابتداء)) [1]

القسم الثالث: قسم لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو كل استفهام وقع موقع الخبر، نحو: زيدُ هل ضربته ؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فالاستفهام ليس خبرا إنَّما حلَّ محله.

هذه الحالات لم يفصِّلها الزُّجاجي، وأثبتها البَطَلْيوسي بالقياس على كلام العلماء قبله الذين أثبتوا هذه الأحكام النحوية بِعللٍ مختلفة كعلَّةِ التشبيه، وعلة كثرة الاستعمال ومنه:

قال السيرافي: ((وقد قدمنا الألف في باب الاستفهام على غيره من الحروف، وبيَّنا إيلاء الاسم إياها؛ لقوتها في بابها، فحسن أنْ نقول: أزيدًا ضربته لذلك، ولم يحسن "هل زيدٌ ضربته "، وشبَّهه سيبويه بهلا...)) [2]

إذن نستطيع أنْ نقول بعد عرض هذه الأدلة أنَّ البَطَلْيوسي علَّلَ هذه الوجوه التي لم يفصِّلها الزُّجاجي مستدلاً بآراء العلماء قبله، كسيبويه، والسيرافي، والمبرد، وأكمل النقص الذي تركه الزُّجاجي بسبب الاختصار في المسألة.

3- علَّل البَطَلْيوسي أيضا الاشتغال في الأمر وجعله على ثلاثة أقسام:

الأوَّل: قسم يختار فيه الرفع، وهو كل أمر يُراد به العموم.

كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [3]

يلاحظ أنَّه انتصر لهذا الوجه النحوي بعلَّة السماع مستدلا بالآية الكريمة.

قال ابن السراج: ((وإنَّما قالوا: زيدُ قمْ إليه، وعمرو اضربْه، اتِّساعاً، كما قالوا: زيدٌ هل ضربته، فسدَّ الاستفهامُ مسدَّ الخبرِ، وليس بخبر على الحقيقة)) [4]

الثاني: قسم يختار فيه النصب إذا قصدت الخصوص لا العموم، نحو: زيدا اضربْه

الثالث: قسم لا يجوز فيه إلا الرفع في الأمر الذي جاء بصيغة أسماء الأفعال نحو: زيدًا نزالِه، والسبب أنَّ أسماء أفعال الأمر لا تعمل فيما قبلها.

---

(1) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 465/1.

(2) المصدر نفسه، 408/1.

(3) سورة المائدة /38.

(4) أصول النحو، ابن السراج، 172/2.

قال ابن السراج: ((واعلمْ أنَّه يُقبَح أنْ تقول: زيدًا عليك، زيدًا حذرك، وإنَّما قَبُحَ ؛لأنَّ هذه الحروف ليست بأفعال، وإنَّما وضعت موضع الأفعال، ولا تَصرُّفَ لها، فلم تعملْ عمل الفعل في جميع الأحوال ولم تقو قوتَه)) [1]

وتكلَّم ابن السراج على الأمر والنهي في الاشتغال ويرى أنَّهما لا يتقدمهما منصوبهما؛ لأنَّ لهما حق الصدارة، ويردُّ على المجيزين التقديم بأنَّهم يضمرون إذا شغلوا الفعل [2]

وكل هذه الوجوه التي فصَّلها البَطَلْيوسي علَّلها بعلَّة السماع، ووافق العلماء قبله.

يرى ابن الأنباري أنَّ البصريين علَّلوا مسألة التنازع بعلَّة الاستغناء، فاستغنوا بالفعل الظاهر عن الفعل المضمر [3]

4- علَّل البَطَلْيوسي أيضا الاشتغال بعد النفي وسمَّاه الجحدَ، وقسَّمه أيضا إلى ثلاثة أقسام

الأوَّل: لا يجوز فيه إلا الرفع في حالة تقدم الاسم على الفعل المنفي "بما"، مثل زيدٌ ما ضربته.

الثاني: ما يختار فيه النصب في الاسم المتقدم على فعل منفي بلا أو لم أو لن، مثل: زيدا لم اضربه وعمرا لن أنصره.

الثالث: قسم جائز النصب إذا كان النفي بليس، مثل: زيدا لست مثله، ويجوز زيدُ لست مثله.

وعلَّل الشرط أو الجزاء بقسمين هما:

الأوَّل: واجب الرفع إذا وقع الاسم قبل حروف الشرط مثل زيدُ إنْ تأته يكرمْك

والثاني: واجب النصب إذا كان الاسم واقعا بعد حرف الشرط، مثل: إنْ زيدا تكرمه يكرمك

كقول الشاعر: لا تجْزِعِي إنْ منفساً أهلكْتُه: فإذا هَلكتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعِي [4]

واختلف البصريون والكوفيون في إعراب "مُنْفِسًا" فالبصريون عندهم منصوب بفعل مضمر يُفسِّرُه الفعل المذكور، والتقدير: إنْ أهلكت منفسًا، والكوفيون يجعلونه مرفوعا على الفاعلية، والتقدير: إنْ هلك منفسُ، ومهما يكن من أمر ففي الحالتين إضمار للفعل على سبيل الاشتغال.

الملاحظ على هذه الآراء أنَّ لها ما يقابلها من كلام العرب سواء من القرآن الكريم أم من الشعر العربي، فقد يستدل البَطَلْيوسي بالشعر أو بآيات من القرآن العظيم وهذا يقودنا إلى أنه ينتصر

---

(1) المصدر نفسه، 153/2.

(2) المصدر نفسه، 172/2.

(3) ينظر الأنصاف، الأنباري، 80/1.

(4) هذا البيت، لنمر بن تولب، وهو من البحر الكامل، ديوانه /72.

للآراء النحوية ويعلل لها بعلة السماع، وعلة كثرة الاستعمال، فقد يصرح بالعِلَّة، وقد تفهم من شرحه من خلال عرضه لأمثلة توضيحية.

وممَّا يؤكد ما ذهبنا إليه أنَّه ختم هذا الباب بآية من كتاب الله ولم يعلق عليها وهي: قال تعالى (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) [1].

يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذه الآية من باب الاشتغال، ولم يضع الزَّجاجي مقدمة لها، فتكلم على إعراب كلمة الظالمين سيبويه، وتابعه السيرافي وغيرهما، بأنها مفعول به منصوب بفعل مضمر يفسره في المعنى الفعل المذكور، والتقدير: أهلكَ الظالمين وأعدَّ لهم عذابًا أليماً.

يقول السيرافي: ((يعني أنَّ حَمْلَ الثاني على الأولِ أجودُ حتى يكونَ الكلامُ على نَظمٍ واحد في حمل الجملتين على الفعل)). [2]

(1) سورة الإنسان، /31

(2) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 386/1

المبحث الثاني:

التعليل النحوي في الحروف

أولاً: مسألة حدِّ الحرف.

ثانياً: مسألة باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

ثالثاً: مسألة دخول اللام على الخبر

رابعاً: مسألة العطف على معمولي (إنَّ)

خامساً: مسألة (ما)في نظير العطف على)إنَّ)ومعموليها

سادساً: مسألة الفرق بين (إنَّ وأنَّ)

سابعاً: مسألة (حتَّى)في الأسماء

ثامناً: مسألة حروف القسم

تاسعاً: مسألة (كم، ومنذ، مذ)

عاشراً: مسألة الحروف التي تنصب الأفعال

المبحث الثاني: التعليل النحوي في الحروف

بدأ البَطَلْيوسي التعليل لمسائل الحروف فى كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل بالتعليل لحدِّ الحرف، كما فعل مع الاسم والفعل، وقبل أَنْ يرجح حدًّا يرتضيه، يأتي بآراء أشهر العلماء وحدودهم التي حدوها، ويناقشها مناقشة علمية، مبيّنا جوانب القوة والضعف فيها، ثم يصدرُ أحكامه عليها، فقد يقبل بعضها، أو جزء منها، ويُخطِّئ البعض الآخر، ولا يَرْتَضِيهِ حَدًّا، معتمدًا على أدلَّة النحو عند الانتصار لهذا الوجه النحوي أو ذاك، ويُعلِّلُ الوجوه النحوية بأكثرَ من علَّة، تتنوعُ بين التعليمية والقياسية، وعلَّلَ الحروف العاملة وغير العاملة، وبَيَّنَ علاقتها بالأسماء والأفعال، وتكلَّمَ عن دلالة بعضها في التراكيب اللغوية، ومن هذه المسائل ما يلي:

أولاً: مسألة حد الحرف:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: والحرف ما دلَّ على معنى في غيره نحو: من، إلى، وثم، وما أشبه ذلك)) [1]

1- ردَّ البَطَلْيوسي على كلام الزُّجاجي بقوله: ((هذا الحدُّ غير صحيح عند مُتَأَمِلِهِ حتى يُزاد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة، أو يُقال كما قال سيبويه ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [2] يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الحد لا يُعدُّ حدًا ؛ لأنَّه غير جامع وغير مانع، فمن الأسماء ما معناه في غيره كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط والأسماء الموصولة.

2- ذكر رأي سيبويه و أبي نصر الفارابي ووافقهما، ولم يوافق الأخفش، والمبرِّد، والزُّجاج، والأخفش على بن سليمان، ومحمد بن الوليد، وابن كيسان، والطُوَّال فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة، وحكم على حدودهم التي حدَّوها بالفساد، وفنَّدها رأيا رأيا بأدلَّة يغلب على بعضها الاستدلال العقلي.

يفهم من كلام البَطَلْيوسي اعتماده على العِلَلِ القياسية بدلالة النص من كلام سيبويه وكذا الحال مع استشهاده بكلام أبي نصر الفارابي، ويرى أنَّ النحاة تسامحوا في هذه التعريفات أو الحدود التي حدّوا بها الحرف، بسبب قلة تثقيفهم بعلم الكلام والمنطق، وعدم إلمامهم بهذا العلم، وما يدل عليه من معاني، لها علاقة بعلم النحو من بعض الجهات. [3]

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل /74.

(2) المصدر نفسه /74.

(3) المصدر السابق/75.

ومهما يكن من أمر فإنَّ البَطَلْيوسي أثبت حد الحرفِ، ووافق سيبويه والفارابي في حديهما، مبيّنا طريقة المناطقة في الجدل، ويلاحظ أيضا أنَّه لا يعد كلام الأشعري طعنا في صناعة النحو، وأنَّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل، وإنْ كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات [1] وذكر كلام الأشعري وهو يناظر أحد النحاة حول قضية احتياج الحرف إلى غيره، حين قال: (قال أبو الحسن: ثم قلت له ألسنا قد نجد في الأسماء مالا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف، فالواجب عليك أن تلحقه بالحروف دون الاسماء، قال: فقال لي إن ذلك لا يوجد في الأسماء البتة بوجه من الوجوه، فإن كنت تدعي ذلك فهاته، قال أبو الحسن: فقلت "أيُّ" اسم عندك أم حرف ؟ فقال: بل اسم، فقلت له: أرأيت إذا قلنا: "أيُّ "أليست كقولك: "من" لا تدل على شيء إلا باقترانها بموضوع، قال: فقال لي: أيُّ " يدخله الإعراب، و "من" لا يدخله الإعراب، فلما دخله الإعراب كان اسما، فقلت له: إنَّ الشيء يبين بأبين منه، وهذا أغمض منه...)). [2]

3- يرى البَطَلْيوسي بأنَّ ما قاله الأشعري لا يجب الطعن به على صناعة النحو، وإنْ اشتمل على الحجج العقلية، فلكل علم طرقه وحججه التي تخصه، وإنْ وُجِد بين العلمين بعض المناسبة والتأثير. مما يلاحظه الباحث أنَّ البَطَلْيوسي عرض آراء النحاة قبله، وبيّن عللها بأنها غير جامعة وعزا بعضها إلى علة المعنى الذي لا يستقيم ولا ينطبق على حد الحرف.

ثانياً: مسألة باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: (إنَّ و أنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ).

قال البَطَلْيوسي: (قال أبو القاسم في هذا الباب: إلا إنَّها غير متصرفة فلا يجوز تقديم أخبارها عليها ولا على أسمائها. لا يجوز إنَّ قائمُ زيداً، ولا زيداً إنَّ قائمُ، ولا ما أشبه ذلك مما جاز في باب كان ؛لأنها متصرفة، تقول: كان يكون فهو كائن ومكون، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب)) [3]

1- يعلل البَطَلْيوسي هذه المسالة بقوله: كل ما قاله عن (إنَّ) وأخواتها صحيح إلا أن كلامه انصب على (كان) وسآتي عليها في بابها، ويكفي الإشارة إلى تعليله لأحوال كان في المسألة بعلة السماع معتمدا على القرآن الكريم و الشعر الفصيح.

---

(1) المصدر نفسه/79.

(2) المصدر نفسه /.78

(3) الحلل في إصلاح الخلل /178.

2- قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: واعلم أن كلَّ شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومبتدأ وظرف كما كان ذلك في باب كان)) [1]

يرى البَطَلْيوسي في كلام الزُّجاجي هذا تسامح [2] أي: تساهل وتغاضي عن بعض جوانب المسألة.

وهذا التسامح من ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول: إن المبتدأ قد يخبر عنه بأشياء، لا يصح أن يخبر بها في الأشياء التي عملت فيها (إنَّ) كأسلوب التحضيض والدعاء والأمر والنهي والاستفهام

ودلل على صحة هذا الوجه بعلة السماع

ومنه: قال الجميع بن منقذ:

ولو أصابتْ لقالتْ وهي صادقةٌ: إنَّ الرياضةَ لا تنصبْك للشيبِ [3]

والشاهد في هذا البيت جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا لأنَّ (لا تنصبْك) فلا هنا ناهية وجزمت الفعل.

الوجه الثاني: تشبيه "إنَّ وأخواتها" بكان في الإخبار عنها بالأفعال الماضية، و" كأنَّ" مختلف في جواز الإخبار عنها، بينما "مازال، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس "فلا يجوز الاخبار عنها بالماضي بإجماع، وقد استدل البَطَلْيوسي بإجماع العلماء في هذا.

والعِلَّة على هذا الوجه علة مشابهة.

الوجه الثالث: إنَّه سمَّى مرفوعات إنَّ وأخواتها أخبارًا لها، وهي في الواقع أخبار عن الأسماء المنصوبة ؛ لأنَّ الحروف والأفعال لا يخبر عنها باتفاق.

وهذا الأمر إجابة عن سؤال ضمني لماذا نسب أخبارها للحروف دون الأسماء والأفعال ؟ وهل يصح هذا ؟ويمكن القول إنَّ الإجابة تعليل بعلة جدلية شارحة للعلة القياسية.

ثالثاً- مسألة دخول اللام على خبر (إنَّ وأخواتها):

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: واعلم أنه يدخل في خبر إنَّ وحدها اللام من بين سائر أخواتها، كقولك: إنَّ زيداً لقائمُ، وإنَّ زيدًا قائمُ، أنت مُخيرٌ في الإتيان بها وتركها.

---

(1) المصدر نفسه /180.

(2) المصدر نفسه/181.

(3) البيت من البحر البسيط وهو مجهول النسب وشاهد على الجملة الخبرية، خزانة الأدب للبغدادي 295/4.

قال: وإنما دخلت اللام توكيدا للخبر، كما دخلت إنَّ توكيدا للجملة)) [1].

1- اعترض البَطَلْيوسي على كلام الزجاج ويرى أنه جاء على سبيل الإطلاق، ويحتاج لتقييد عند الكلام على دخول اللام، وفصَّل القول فيها على ثلاثة أقسام

الأول: يدخل اللام على خبرها باتفاق وهي إنَّ المكسورة الهمزة

قال المبرد: ((واعلم أنَّ هذه اللام تقع ما دخلت عليه مما قبلها، وكان حدها أنْ تكون أوَّل الكلام كما تكون في غير هذا الموضع...)) [2]

الثاني: ما يمتنع دخول اللام معه نحو: أنَّ المفتوحة الهمزة وليت ولعلَّ وكأنَّ

الثالث: قسم فيه خلاف نحو: "لكنَّ"، أجاز الكوفيون دخول اللام معللين الأمر بعلة السماع ومنه:

يَلومُونَني فِي حُبِّ ليلى عَواذِلي: ولكنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لعميدُ [3]

إمَّا البصريون فلا يعتدون بهذا البيت الشعري، فهم لا يبنون قواعدهم على القليل الناذر من كلام العرب، ويشترطون فيه الكثرة، ويجرونه مجرى الضرورة الشعرية، ويعللونه بعلة القياس "لكنَّ" عندهم متضمنة الاستدراك بعد نفي ملفوظ، والنفي لا يؤكد باللام بل بالباء، مثل: "ما زيدُ بقائم ".

قال أبو سعيد السيرافي: ((اعترض أبو العباس على سيبويه في قوله: "ولكنَّ" المثقَّلة في جميع الكلام بمنزلة "إنَّ"، فقال: نحن ندخل اللام في خبر "إنَّ" ولا ندخلها في خبر "لكنَّ"، لا نقول لكنَّ زيدًا لقائمُ، كما تقول: إنَّ زيدًا لقائمُ، والذي أراده سيبويه أنَّ "لكنَّ" بمنزلة "إنَّ" في العطف الذي ساق الكلام عليه...وإنَّما لم تدخل اللام على لكنَّ ؛لأنَّها لاستدراك الشيء مما قبلها، ولا تقع في أول الكلام)) [4]

قال ابن الأنباري: ((وَلكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لكَمِيدُ، فهو شاذ ولا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أنْ يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إنَّ)) [5]

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل /182.

(2) المقتضب، المبرد، 344/2.

(3) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف، 209/1، خزانة الأدب 362/1، والهمع140/1.

(4) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 2 /171.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، 173/1.

2- علل البَطَلْيوسي اعتراضه على إطلاق أبي القاسم دخول اللام في خبر إنَّ المكسورة، ويرى أنَّ هذا الكلام يحتاج لتقييد، ومنه إذا كان خبرها فعلاً ماضيا، فلم يجز اقتران اللام به، قال بذلك سيبويه وأصحابه من البصريين، والحجة عندهم أن هذه اللام الأصل فيها أن تأتي في أول الكلام، فلما تأخرت وجب دخولها على اسم أو ما يضارعه لا فعل ماض [1].

من الملاحظ أنَّ البَطَلْيوسي استدل هنا بعلة الأصل.

3- يشير البَطَلْيوسي إلى رأي الكوفيين بذكر رأي الكسائي وهشام بأنهما يجيزان دخول اللام على خبرها الماضي بشرط دخول قد على الفعل الماض؛ لأنَّها تقرب الماضي من الحال، وذكر رأي الزجاج الذي أجاز دخول اللام على خبرها، وهو فعل ماض على أن تكون لام قسم، واستدل بعلة السماع.

من نحو قول امريء القيس:

حَلَفْتُ لِهَا بِاسِهِ حَلْفةَ فَاجِرٍ: لَنَاموا فَمَا إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ [2]

ذكر أيضا رأي الأخفش الذي أجاز دخول اللام على نعم ؛لأنها فعل ماضي جامد وبجمودها اشبهت الأسماء ؛فجعل العِلَّة للمشابهة، وهذا الأمر لا يجوز على مذهب سيبويه والبصريين.

4- من العِلَلَ النحوية التي استدل بها البَطَلْيوسي على صحة اعتراضه على كلام الزُّجاجي (علة الحمل على المعنى) حين علَّق على كلام أبي القاسم حين قال: ((إن زيداً لقائمُ، وإن زيداً قائمُ، أنت مُخيَّر في الإتيان بها وتركها، وإنما دخلت اللام لتوكيد الخبر كما دخلت إنَّ لتوكيد الجملة)) [3]

يرى البَطَلْيوسي بأن هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الجملتين تحملان معنين مختلفين،

فإن قلت: إنَّ زيدا قائم فأنت تستأنف كلامًا، وإن قلت: إنَّ زيدًا لقائمُ فأنت تؤكد إجابةً باللام على سبيل الإيجاب، فتركها وإبقاؤها لمعنى يفهم من السياق، والمتكلم غيرُ مخيَّرٍ هنا لعلة التأكيد باللام الذي غيَّر المعنى، فأخرجه إلى ضرب آخر من أضرب الخبر.

---

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/182.

(2) البيت لا مريء القيس، وهو من البحر الطويل، ديوانه /137.

(3) الحلل في إصلاح الخلل /182.

قال الفرَّاء: ((إنما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه الجواب)) [1]

بعد أنْ علل دخول اللام على خبر" إنَّ" وعدمه، عاد ليعلِّل الوجه الذي ارتضاه الزُّجاجي من نحو قوله: (أنت مخيَّرُ في الإتيان بها وتركها)) وذكر أنَّ بعض النحويين يرون دخول اللام على خبر "إنَّ" ليس على وجه الجواب ولا على وجه الفرق بين الحال والاستقبال، بل على وجه التأكيد للخبر، ويوافق البَطَلْيوسي الزُّجاجي في كلامه هذا، فالمتكلم مخير بين الإتيان باللام أو تركها على هذا الوجه.

والمعنى أيضاً على هذا الوجه يتأثر ببقاء اللام أو تركها من ناحية المعنى المراد في السياق اللغوي، كما في أحوال أضرب الخبر؛ لأن للنحو علاقة وثيقة بالمعنى البلاغي، وللقواعد النحوية معانيها المتغيرة في سياقات التراكيب اللغوية النحوية الفصيحة، وقد تكلم النحاة والبلاغيون قديما وحديثا عن هذا.

وما ذهب إليه الزَّجاجي من نحو أنَّ "اللام" لتأكيد الخبر و"إنّ" لتأكيد الجملة وصفه البَطَلْيوسي بعدم الصحة، وعلَّل له بعلة التشبيه فاللام تشبه "إنَّ" في التأكيد على السواء

وأشار الزَّجاجي إلى هذا الأمر، وقال إنَّ اللام حكمها أنْ تكون أول الكلام ولكن استَقبَحَ النحاةُ الجمع بين مؤكدين في بداية الكلام [2].

5- من يمعن النظر في كلام البَطَلْيوسي يلحظ تناقضا منه هو الآخر، فتارة يرمي كلام الزُّجاجي بعدم الصحة، وتارة أخرى يلتمس له الأعذار، ويصحح كلامه على وجه من الوجوه النحوية. دفع هذا الأمر بعض الباحثين إلى القول بأنَّ البَطَلْيوسي لم يكن موفقا في تخطئته للزُّجاجي في بعض المسائل، وقد يكون هذا الكلام صحيحا في بعض المسائل، ولكنَّ البَطَلْيوسي حريص كل الحرص على عرض الأدلَّة والبراهين في المسألة الواحدة، وينتقدها نقدًا علميًّاً شأنه شأن ابن جنيّ في عرض الأدلَّة والردِّ عليها، واختيار الوجه الذي يراه صحيحاً.

رابعاً: مسألة العطف على معمولي (إنَّ):

---

(1) المصدر نفسه/182.

(2) ينظر الجمل، الزُّجاجي /70.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: وتقول في العطف "إنَّ زيداً قائمُ وعمراً، وعمرو" بالنصب والرفع، ثم ذكر أنَّ الرفع على ثلاثة أوجه: العطف على المضمر في "قائم " قال: والأجودُ في ذلك أن تؤكد المضمر، والثاني: أنْ تعطفَه على موضع "إنَّ" قبل دخولها، والثالث: أن ترفعه بالابتداء، وتضمر الخبر، فيكون التقدير: "إنَّ زيدًا قائمُ وعمرو قائمُ" فتضمر الخبر لدلالة ما تقدم عليه)) [1].

1- تعقَّبَ البَطَلْيوسي الزُّجاجي في هذه المسألة، واعترض على الأوجه الثلاثة التي أختار، وأشار إلى أنَّ أغلب النحاة يجعلونه على وجهين، والوجه الثالث داخل في العطف على الموضع.

من آراء العلماء في هذه المسألة:

قال أبو سعيد السيرافي: ((فأمَّا ما حُمِل على الابتداء، فقولك: إنَّ زيدًا ظريفُ وعمرو، وإنَّ زيدًا منطلقُ وسعيدُ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف، فأمَّا الوجه الحسن فأنْ يكون محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى: إنَّ زيدًا منطلقُ معنى زيدٌ منطلقُ، و"إنَّ" دخلت توكيدًا، كأنَّه قال: زيدُ منطلقُ وعمرو في الدار، وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [2] وأمَّا الوجه الضعيف فأنْ يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف...)) [3]

وقال السيرافي أيضا: ((فأمَّا حمل المعطوف على الابتداء فهو كلام جيد قوي، وذلك أنَّا لو جئنا بمبتدأ وخبر بعد اسم إنَّ وخبره، وجعلنا جملة معطوفة على جملة لكان كلاما جيدا لا ضعف فيه...وأمَّا استشهاده بالقرآن: "أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله "فهو في الظاهر وهْمٌ منه، ومن كل من استشهد به من النحويين؛ لأنهم يردون الاسم على موضع "إنَّ" على أنها مكسورة، والذي في القرآن "أنَّ" المفتوحة...)) [4]

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل /187.

(2) التوبة/3.

(3) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 472/2.

(4) المصدر السابق، 473/2.

يقول ابن جني: ((فإنْ عطفت على اسم إنَّ ولكنَّ بعد خبرهما جاز لك في المعطوف النصب على اللفظ والرفع على موضع الابتداء، تقول: إنَّ زيدًا قائمُ وعمراً، وإنْ شئت قلت: وعمرو كذلك... ولا يجوز العطف على معنى الابتداء مع بقية أخواتها لزوال معنى الابتداء منها وتَشَبُه "لا" "بإنَّ")) [1]

2- يلاحظ أيضاً أنَّ البَطَلْيوسي التمس العذر للزجاجي في الوجه الثالث من الرفع، وعلَّلَهُ بعطف جملة على جملة، وهو بذلك يوافق السيرافي فيما ذهب إليه بأنَّه وجه جيد وقوي

يرى البَطَلْيوسي أنَّ عطف الجمل على قسمين: الأول عطف الجمل المشاكلة أي المشابهة لها في المعنى، والتشاكل هو التشابه والمماثلة والموافقة [2] نحو: إنَّ زيدا قائم وعمرو خارجُ

الثاني: عطف الجمل الغير مشاكلة أي: المختلفة معنى، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته.

يفهم من كلام البَطَلْيوسي ((فكأنَّ أبا القاسم جعل العطف في أحد الوجهين على وجه التشاكل والآخر على غير وجه التشاكل... فإذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده)) [3]

كلمة (كأنَّ) تدلنا على التعليل بعلة المشابهة أو التشبيه الذي يفهم من سياق الكلام.

فاتَّحدَ إعرابُ الجمل لتشابهها وتماثلها، واختلف الإعراب لاختلاف الجمل، واختلاف المعنى.

---

(1) اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، ن: دارالكتب الثقافية الكويت /43.

(2) ينظر لسان العرب، ابن منظور، 11/ 357 قال: والمشاكلة: الموافقة والتشاكل مثله.

(3) الحلل في إصلاح الخلل /187.

خامساً: مسألة (ما) في نظير العطف على (إنَّ) ومعموليها:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: ونظير هذا العطف قولك: "ما زيدُ بجبان ولا بخيل "بالخفض عطفا على بجبان، أو ما زيد بجبان ولا بخيلاً بالنصب عطفا على موضع الباء...))

1- علَّل البَطَلْيوسي عدة أوجه هي:

الأوَّل: جواز الجر في كلمة "بخيل" عطفا على كلمة "جبان" المجرورة لفظا.

الثاني: جواز النصب بالعطف على الموضع باعتبار "ما" حجازية عاملة، وبخيلا اسم معطوف على خبر ما المنصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد

الثالث: جواز الرفع على موضع جبان، أو ترفعه على أنَّه خبر لمبتدأ مضمر نحو: ولا هو بخيلٌ .

هذه الوجوه النحوية جائزة عند النحاة، وكلها صحيحة عند البَطَلْيوسي، وعلَّلَ لها بعلة السماع، قياسا على بيت امريء القيس الذي يحتمل جميع هذه الوجوه.

قال امرؤ القيس:

لعمرك ما قلبي إلى أهله بحرّ: ولا مقصّرُ يوما فيأتيني بِقُرّ [1]

يلاحظ كلمة "مقصّرُ" يجوز فيها الجر عطفا على بحر، ويجوز النصب فنقول: ولا مقصراً فهي معطوفة على خبر "ما" بحرّ المنصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ويجوز الرفع على وجهين عطفا على خبر المبتدأ باعتبار "ما" تميمية غير عاملة دخولها كخروجها، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ولا هو مقصرُ.

2- بيَّنَ البَطَلْيوسي أنَّ الزُّجاجي مال إلى الرأي الذي اعتبر "ما" حجازية واستدل لها بعلَّة السماع قياسا على النص القرآني من قوله تعالى: (مَا هذا إلاَّ بَشَرًا) [2] وكذلك استشهد بالآية القرآنية من قوله تعالى (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) [3]

وتكلمنا على كلام العلماء حول هذه الآية ونكتفي بالقول إنَّه احتج بجواز الوجوه النحوية فيها بعلتي السماع والتشبيه

أمَّا السماع فاستدل ببيت جعفر بن عُلْتة الحارثي الذي قال:

فلا تحسبي أني تخشَّعتُ بعدكمْ: لشيءٍ ولا أنّي من الموت أفْرَقُ

---

(1) البيت لمريء القيس، وهو من البحر الطويل، ديوانه /98.

(2) المؤمنون/24.

(3) التوبة /3.

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدُكمْ: ولا أنّني بالمشي في القيدِ أحزقُ [1]

يلاحظ أنه عطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله إني تخشعت وأنَّ هنا مفتوحة الهمزة ووردت في كتاب الله في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) [2]

3- علل البَطَلْيوسي بعلة التشبيه، فقد أشار البَطَلْيوسي إلى كلام ابن جني الذي يرى أنَّ المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها على التحقيق والاعتدال وتقاربت مع المكسورة الهمزة في العمل والمعنى وتقاربتا في اللفظ فتشابهتا ومعناهما التأكيد [3].

4- من الملاحظ من تعليل البَطَلْيوسي أنه قد يستدل بعلتين على حكم نحوي واحد، وهذا ما يسميه علماء الأصول بالعِلَّة المركبة.

سادساً- مسألة الفرق بين (إنَّ وأنَّ):

قال البَطَلْيوسي: (قال أبو القاسم: اعلم أنَّ "إنَّ" تُكْسَرُ في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك مفتوحة، وفَصَّلَ المواضع الأربعة وهي: أن تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم)) [4]

علق البَطَلْيوسي في تَعَقُّبِهِ هذا بقوله: إنه كلام غير صحيح ؛ لأنه لم يذكر جميع المواضع واقتصر على أربعة مواضع فقط [5]، ومن المواضع التي تكسر فيها إنَّ

1- تكسر همزة إنَّ بعد "ألاَ الاستفتاحية "نحو قوله تعالى: (أَلا إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُونَ) [6]

وقوله أيضا: (أَلا إِنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ) [7]

قال طرفة

: ألاَ إنَّني شربت أسودَ حالكاً: ألا بجلّي من الشرابِ الأبجلِ [8]

2- تكسر بعد حتى، نحو: أخبره الناس حتى إنَّ زيداً عَلِمَهُ.

---

(1) البيت للشـــاعر جعفر بن عبلة الحارثي، وهو من البحر الطويل، شـــرح الشـــواهد النحوية، 2\175وخزانة الأدب، 10\330.

(2) المؤمنون /52.

(3) ينظر الحلل في إصلاح الخلل /191.

(4) المصدر نفسه /193.

(5) ينظر المصدر نفسه: 193 وما بعدها.

(6) البقرة /12.

(7) البقرة /13.

(8) البيت، لطرفة بن العبد من البحر الطويل، ديوانه/89.

3- تأتي مكسورة الهمزة بعد "أمَّا"، وأجاز سيبويه الفتح والكسر نحو: أمَّا إنَّه منطلقُ، وأمَّا أنَّه منطلقُ.

قال سيبويه: ((فسألت الخليل عن ذلك، فقال: إذا قال أمَّا أنَّه منطلقُ يجعله كقولك: حقا أنَّه منطلق، وإذا قال: أمَّا إنَّه منطلق، فإنَّه بمنزلة قوله: ألاَ، كأنَّك قلت: ألاَ إنَّه ذاهبُ)) [1]

4- تكسر بعد "إذا الفجائية، واستدلَّ البَطَلْيوسي أيضا بكلام سيبويه.

قال سيبويه: - ((وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به

وكُنتُ أرَى زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّدا : إذَا إنَّه عبدُ القفَا واللَّهَازمِ [2]

فحال "إذا" هاهنا كما "لهل" إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم...)) [3]

5- تكسر أيضاً بعد جملة الحال المتصدرة بالواو نحو رأيتُ محمدًا وإنَّه سعيدُ

وأجاز سيبويه والأخفش الكبير في همزة إنَّ الفتح أيضا، واستدل بقول ساعدة بن جؤنة

رأتْهُ علَى شيْبِ القِذَالِ وإنَّهَا: تُواقِعُ بَعلاً مرةً وتئِمُ [4]

والخلاصة في كل ما تقدم ما يلي:

1- علَّلَ البَطَلْيوسي هذه الوجوه النحوية بِعلَّة السماع، واستدلَّ بكلام العلماء الموثوق بهم، حين قال: ((وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: ألف "إنَّ" تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعا، وإذا وقعت في موضع لا يصلح فيه إلاَّ أحدهما لم يجز كسرها، وكذلك قال أبو على الفارسي في الإيضاح، وهذا اشبه بأنْ يكون أصلا يستمر عليه بالقياس)) [5].

2- استدلالُ البَطَلْيوسي بكلام النحاة قبله وموافقته لهم، بيّن أنَّ ثمة علَّة أخرى ؛وهي العِلَّة القياسيَّة بدلالة النص.

سابعاً: مسألة "حتى" في الأسماء:

---

(1) الكتاب لسيبويه، 122/3.

(2) هذا البيت من الطويل وهو من شواهد الكتاب التي لا يعرف لها قائل144/3 والمقتضب 351/2، وشرح ابن عقيل 356/1، ووجه الاستشهاد "إذا إنه " أجاز فيها الوجهين الفتح والكسر، وأرى بمعنى: أظنُّ.

(3) الكتاب لسيبويه، 144/3.

(4) البيت من الطويل، ديوان الهذليين، 228/1، الشاهد: جواز فتح همزة إن وكسرها عند سيبويه والأخفش الكبير.

(5) الحلل في إصلاح الخلل /195.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: وأمَّا دخولها على الاسماء المفردة، فإنَّ الوجه فيها أنْ تكون خافضة لها، وربما أُجريت مجرى حرف العطف، ولا تقع في الوجهين إلاَّ بعد جمع)) [1]

ذكر في هذه المسألة مالم يذكره الزُّجاجي، وأصلح ما فيها من خلل، وأكمل ما فيها من نقص، وكان على النحو التالي:

1- اعترض البَطَلْيوسي على كلام الزُّجاجي، ووصفه بالفاسد ؛ لعدم الاطِّراد في القياس كما أشار. وذكر أنَّ "حتى" تأتي بعد جمع، وبعد مفرد، نحو: جاء الناس حتى زيدٍ، سار زيدُ حتى الليلِ ويكون ما بعد حتى داخل فيما قبلها، وقد لا يكون غير داخل.

2- أشار إلى أنَّ الزُّجاجي عندما تكلَّم على العطف " بحتى " كان كلامه عاماً ومرسلاً، وغير مقيَّدٍ بشروط مهمة لا يجوز إغفالها بحال من الأحوال، فإغفالها يسبب خللاً في القاعدة النحوية وهو يرى "حتى "على وجهين:

الأول: أنْ يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها، وهذا الوجه يشترط فيه أنْ تأتي حتى بعد جمع، وما بعدها يكون من جنس ما قبلها، نحو: جاء الرجالُ حتى زيد

يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الوجه أفضل لمجيء العطف بأغراضه المختلفة؛ كالتعظيم والتحقير وإظهار القوة أو الضعف وغيره من الأغراض، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء، وشتم الناس السلطان حتى السفهاءُ.

الثاني: هو الذي ينتهي الأمر عنده، ولا ينتهي به، وما بعد حتى ليس من جنس ما قبلها وتأتي حتى بعد جمع وبعد مفرد، ولا يرى البَطَلْيوسي جواز العطف فيه.

قال المبرد: ((اعلم أنّ الفعل ينصب بعدها بإضمار "أنْ"، وذلك لأنَّ حتى من عوامل الأسماء الخافضة له، تقول: ضربت القومَ حتى زيدٍ، ودخلتُ البلادَ حتى الكوفةِ ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، أي: لم أُبقِ منها شيئاً، فعملها الخفضُ، وتدخل الثاني فيما دخلَ فيه الأولُ من المعنى؛ لأنَّ معناها إذا خفضتَ كمعناها إذا نُسِق بها)) [2]

قال ابن السراج: ((وقوم يجيزون ضربت القوم حتى زيدًا. فضربتُ إنْ أردت كلامين، وقالوا: يجوز فيه الخفض والنصب، والاختيار عندهم الخفض، قالوا وإنْ اختلف الفعل أُدخل في الثاني الفاء ولم

---

(1) المصدر السابق/197.

(2) المقتضب، 38/2

تسقط، وخُفض الأول نحو قولك ضربت القوم حتى زيدٍ فتركتُ، ولا يكون ضربت القومَ حتى تركتُ زيدًا)) [1]

3- علَّل **الوجوه النحوية المحتملة بعد "حتى" ويرى أنَّ الزُّجاجي قد ناقض نفسه عندما قال والرفع** بعدها لا يجوز ؛لأنَّهُ لا خبر له، وقد أجازه في كتابه حروف المعاني

قال الزُّجاجي: ((حتى تكون عاطفة وناصبة وجارة بمعنى انتهاء الغاية، كقولك صار الناس حتى زيدٍ، ويكون حرف ابتداء كقول الشاعر:

فمَا زالتْ القتلى تَمُجُّ دماؤُها بدجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشكلُ [2]

وقد ذكر كونها اسما وحرفا وفعلا متقدما...)) [3]

وقد أجازه في إحدى النسخ من كتاب الجمل وربما تختلف عن النسخة التي شرحها البَطَلْيوسي، وهذا نصها: قال الزَّجاجي: ((فإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسِها، ، كان الأوجه الخفض ؛لأنَّه بمنزلة قولك: ضربت القومَ حتى زيدٍ، وإنْ شئت نصبت فقلت: أكلت السمكةَ حتى رأسَها كما تقول: ضربت القومَ حتى زيداً على العطف، ولا يجوز الرفع ؛لأنَّهُ خبرٌ لهُ.

قال المتلمس:

أَلقَى الصحيفةَ كَي يُخفّف رَحْلَهُ: والزادُ حتى نَعْلُهُ ألقَاهَا [4]

يروى برفع النعل ونصبها وخفضها على ما ذكرت لك)) [5]

4- ذكر البَطَلْيوسي أيضا بعض الشروط التي تركها الزُّجاجي اختصاراً وشرحها لأهميتها، واستدل بكلام العلماء قبله، منها:

---

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، 428/1

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير، ديوانه، 143/1، تح: د نعمان محمد أمين، ن: دار المعارف القاهرة – مصـــر، ط3.

(3) حروف المعاني للزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، ن: الرسالة بيروت، ط1، 1984، /65

(4) البيت من الكامل من قصيدة للمتلمس الضبعي وهو خال الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد، خزانة الأدب 422/9، وقيل هو منسوب إلى أبي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس وطرفة عندما فر المتلمس من عمرو بن هند الذي أعطاهما صـــحيفة واغراهما بأنها كتاب لواليه ليعطيهما عطاياه، وفيها أمر بقتلهما، ففتحها المتلمس في الطريق وعرف ما فيها.شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد الشراب 311/3.

(5) الجمل للزجاجي /82.

أ- إذا دخلت "حتى " على "أنْ" في التقدير فهي بمنزلة الجارة ويكون العطف بها على جملة في المعنى.

ب- استدل بكلام أبي الحسن الرماني الذي يرى أنَّ "حتى " تفيد انتهاء الغاية ك "إلى" والفرق بينهما أنَّ "حتى" وُضِعتْ للمعنى الضمني والمُصرَّحِ به من المنتهي، بينما "إلى" وضعت للمُصرَّح به من منتهي الكلام، وتقابل "مِنْ" التي تفيد ابتداء الغاية.

ج – إذا ضَعُفَ الكلامُ المُضَمَّنُ بعد "حتى" تفرَّعتْ عنه عدةُ وجوهٍ نحويةٍ محتملةٍ، وهي جوازُ الجرِ، والنصبِ، والرفعِ، والتأويل على " أن، وكي، وإلى".

وهذه الأوجه المحتملة التي تمثل أراءً نحوية جائزة وصحيحة، علَّلها البَطَلْيوسي في شرحه بعلة القياس على كلام العلماء قبله، فوافق كلام الخليل وسيبويه وبعض الكوفيين وأبي الحسن الرماني والمبرد وابن السراج وغيرهم ومنه:

قال الخليل: ((حتى فيه ثلاث لغات، أكلت السمكة حتى رأسِها، وحتى رأسَها النصب حتى أكلت رأسها، والرفع حتى بقي رأسُها، والخفض حتى وصلتُ إلى رأسِها، وأكلتُ السمكةَ مَعَ رأسِها، وإنْ شئت قلت: رأسُها على الابتداء...)) [1]

قال سيبويه: ((اعلم أنَّ حتى تنصب على وجهيين فأحدهما أنْ تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنَّك قلت: سرت إلى أنْ أدخلَها، فالناصبُ للفعل هو الجار للاسمِ إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جُرّ، وهذا قول الخليل، وأمَّا الوجه الآخر فأنْ يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل: كي التي فيها إضمار أنْ وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء)) [2]

الخلاصة أنَّ البَطَلْيوسي علَّل هذه المسألة قياسا على آراء العلماء قبله. فأورد أدلة السماع من كلام العرب، ودلَّل بآيات من النص القرآني المقدس، وجاء بكلام العلماء المشهود لهم، وعدَّه دليلاً قويا على صحة الآراء النحوية التي انتصر لها.

---

(1) الجمل في النحو، سيبويه، تح: د فخر الدين قباوة، ط5 1995، /204.

(2) الكتاب لسيبويه، 17/3.

ثامناً: مسألة حروف القسم:

المسألة الأولى: قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: في هذا الباب واعلم أنَّ "الباء والواو " يدخلان على كل محلوف به، ولا تدخل "التاء" إلا على اسم الله عزَّ وجلَّ وحده، ولا تدخل اللام إلا في التعجب)) [1].

تعقَّب البَطَلْيوسي الزُّجاجي في هذه المسألة من وجهين:

الأول: أنَّه خصَّ اللام بالتعجب وحدها دون التاء، وكلاهما يحمل معنى التعجب، كما نصَّ سيبويه في الكتاب.

قال سيبويه: ((وقال الخليل: وإنَّما تجيء بهذه الحروف ؛لأنَّك تضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف مررت به بالباء، إلا أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد، وقد تقول: تاللهِ ! وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أنْ يكون فيها معنى التعجب)) [2]

وقال سيبويه: ((تقول: تالله رجلاً!، وسبحانَ الله رجلاً !، وإنَّما أراد تالله ما رأيتُ رجلاً، وأضمرَ الفعل لكثرة الاستعمال)) [3]

علل البَطَلْيوسي كلامه مستدلا بكلام سيبويه, ودعَّمَ تعليله بعلة السماع، قياسا على النص القرآني، من قوله تعالى (تاللهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ القَدِيمِ) [4].

واستدل أيضاً بكلام العرب من قول الهذلي:

تاللهِ يبْقي عَلَى الأيامِ ذو حَيَدٍ: بمُشمَخِرّ به الظيَّان والآسُ [5]

أشار البَطَلْيوسي أيضا إلى الجر (باللام) لغرض التعجب أيضا، وهذا الوجه لم يذكره الزُّجاجي، واستدل على صحة هذا الوجه بحديث شريف رغم قلة استشهاده بالحديث الشريف، جاء في حديث

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل / 202، وينظر الجمل /82.

(2) الكتاب، 497/3.

(3) المصدر السابق، 293/2.

(4) يوسف/95.

(5) البيت لمالك بن خالد الخناعي، وينسب لأبي ذويب الهذلي، أمالي الشجري، 2 /140 وفي خزانة الأدب، 95/10، الحلل في شرح أبيات الجمل /15 وورد في ديوان الهذليين: تالله يبقي على الأيام ذو حيد: أدمى صلود من الأوعال ذو خدمِ، 93/18 ن والحَيَدُ: بمنزلة العوج وهو اعوجاج قرن الوعل، والمُشمخِرُ: الجبل العالي، والآسُ: الريحان والياسمين، والمعنى: أن الوعل يرعى في خصب على سفوح الجبال العالية فلا يحتاج إلى النزول فيُصتاد.

ابن عباس – رضي الله عنه– أنَّهُ ذكر الايام وما خلق الله بكل يوم منها، وذكر أنَّهُ خلقَ آدم – عليه السلام – يوم الجمعة، وأسكنه جنة عدن، ثم قال: (فللهِ ما غابتْ الشمسُ حتى خرجَ مِنْهَا)) [1]

الشاهد في الحديث الشريف " فَلِلَّهِ "فجعل الجر باللام لغرض التعجب.

والثاني: إنَّ الباء والواو يدخلان على كل مقسم به، وأشار البَطَلْيوسي بأنَّ سيبويه قال بهذا ويعذر أبو القاسم ؛لأنَّه وافقه في هذا الرأي، وأشار أيضا إلى ضرورة تأويل دخولهما على الاسم الظاهر خاصة، فالباء تدخل على الظاهر والمضمر، بينما الواو لا تدخل على المضمر نحو: به لأخرجنَّ، ولا نقول وه لأخرجن.

يفهم من كلام البَطَلْيوسي: ((و"الواو" أعم تصرفا من "الباء" وإنْ كانت الباء هي الأصل))[2] أنه علل بعلتي كثرة الاستعمال في دخول واو القسم على الظاهر، وعلة الأصل في جواز دخول الباء على المقسم به الظاهر والمضمر.

وتكلَّم العلماء على أنَّ الباء أصلُ حروف القسم، وأنَّها تدخل على المظهر والمُضمر ويستعطفُ بها وبذلك تميَّزت عن بقية أحرف القسم.

قال ابن يعيش: ((قال صاحب الكتاب والباء لأصالتها تستبد عن غيرها بثلاثة أشياء بالدخول على المضمر كقولك به لأعبدنَّه، وبك لأزرنَّ بيتك... وبظهور الفعل معها، كقولك: حلفت بالله...والأمر الثالث: أنَّك قد تحلف على إنسان وذلك بأنْ تأتي بها للاستعطاف والتقرب إلى المخاطب، فتقول بالله إلاَّ فعلت)) [3]

وقال ابن يعيش أيضاً: ((إنَّ الباء أصلُ حروفِ القسمِ وغيرُها من الحروف محمولٌ عليها)) [4]

المسألة الثانية: مسألة عوض ألف الاستفهام من حروف القسم:

---

(1) رقم الحديث(5581) باب فضل الجمعة، رواه البخاري.

(2) الحلل في إصلاح الخلل /203.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش: 258/5.

(4) المصدر نفسه: 257/5.

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: في هذا الباب وربما جعلوا ألف الاستفهام عوضًا من الخافضِ، فخفضوا بها فقالوا: آللهِ لتخرجَنَّ)) [1]

في هذه المسألة آراء لم يتطرق لها الزُّجاجي، و تعقَّبَهُ البَطَلْيوسي، وذكر مالم يذكره، وأفاضَ، ومن هذه الآراء ما ذكره العلماء:

قال ابن الانباري: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّهُ يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلا بعوض نحو: ألف الاستفهام نحو قولك للرجل: اللهِ ما فعلت كذا. أو هاء التنبيه نحو: هاللهِ، وحجة الكوفيون: أنَّ العرب يحذفون الواو من القسم ويخفضون بها، قال الفرَّاء: سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلن، فيقول المجيب: أله لأفعلن بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض)) [2]

عقَّبَ البَطَلْيوسي على كلام الزُّجاجي في المسالة بأنَّهُ غير صحيح ويوهم القارئ والسامع بأنَّ ألف الاستفهام وحدها هي العوض من حروف القسم، والواقع هناك ثلاثة أحرف هي: ألف الاستفهام كما جاء في المثال، وهاء التنبيه نحو: هاللهِ لأفعلنَّ.، وقطع ألف الوصل نحو: أفأله.

أمَّا توجيه المقسم به إعرابا فذكر الزُّجاجي له وجهاً واحداً وهو النصب على إضمار فعل.

ويقول البَطَلْيوسي إنَّ للعرب ثلاث لغات مشهورة وهي النصب بإضمار فعل، والجر بإضمار حرف جر، والرفع على تقدير مبتدأ خبره محذوف، أو بتقدير خبر لمبتدأ مضمر، والمتتبع لكلام البَطَلْيوسي هذا يلحظ تعليله بعلة السماع، حينما أشار إلى لغات العرب الثلاث، واستدل بكلام سيبويه والفرَّاء وابن السرَّاج و وافقهم فيما ذهبوا إليه.

قال ابن السراج: ((ما يعرض في القسم وهو حذف حرف الجر بغير تعويض اعلم أنَّ هذا يجيء على ضربين: فربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً، نحو قول بعض العرب: الله لأفعلن، قال سيبويه: جاز حيث كثر في كلامهم ؛فحذفوه تخفيفا كما حذفوا ربَّ)) [3]

يفهم من موافقة البَطَلْيوسي لسيبويه والفرَّاء وابن السراج أنه علل هذا الوجه بعلة كثرة الاستعمال وهي نفسها علة التخفيف، فلما كثر في كلام العرب حذفته تخفيفا.

---

(1) الحلل في إصـــلاح الخلل /203، والجمل /84 وما بعدها، قال الزُّجاجي: ومنه قوله: عهدُ اللهِ لأخرجن، ويمين الله، وأمانةُ اللهِ ، ترفعه على الابتداء وتضمر الخبر...).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، 326/1.

(3) الأصول في النحو: ابن السراج، 433/1.

تاسعاً: مسألة (كم، ومنذ، ومذ.):

أولاً مسألة "كم":

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: اعلم أنَّ ما بعد كم منصوب أبداً إذا كانت استفهاماً على التمييز إلا أنْ يدخل عليها حرف خفض، فيكون لك فيما بعدها النصب على أصل الاستفهام، والخفض على إضمار "من"، ثم قال بعد ذلك لا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين)) [1].

1- يرى البَطَلْيوسي أنَّ الرأي الذي يقول بأنَّ "من" تخفضُ ما بعد "كم" في الاستفهام مذهب سيبويه وجمهور النحويين، ووافقهم الزُّجاجي في هذا، وأمَّا كلامه بأنَّهُ لا خلاف بين النحويين فغير صحيح، وذكر بعض آراء العلماء الذين خالفوا سيبويه والجمهور، ومنهم أبو جعفر النحاس وأبو إسحاق الزُّجاج وأبو علي الفارسي والأخيران يقولا بعدم إضمار "مِنْ" وهؤلاء احتجوا على آرائهم بكثرة الاستعمال في كلام العرب ووافقهم البَطَلْيوسي في هذه الوجوه

إذن انتصر البَطَلْيوسي بعلة كثرة الاستعمال، وللعلماء آراءُ متباينة في هذه المسألة منها:

قال سيبويه: ((وسألته على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأمَّا الذين جرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى "مِنْ"، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت "على" عوض منها)) [2]

قال المبرد: ((قال: على كم جذعاً بيتك مبنيّاً؟ إذا نصب مبنيا جعل على كم ظرفا للبيت؛ لأنَّهُ لو قال لك على المذهب: على كم جذعاً منك لا اكتفى، كما أنَّهُ لو قال في الدار لاكتفى...، والبصريون يجيزون على قبح، على كم جذعٍ وبكم رجلٍ ؟ ويجعلون ما دخل على" كم" من حروف الخفض دليلا على "من" ويحذفونها ويريدون على كَمْ مِنْ جذعٍ)) [3]

قال السيوطي: ((هل يجوز جرّ تمييز "كم" الاستفهامية حملا على الخبرية، مذاهب أحدها: لا، والثاني: نعم، والثالث: الجواز بشرط أنْ يدخل على كم حرف جر نحو: على كم جذع بيتك مبني ؟ثم الجر حينئذ "بمن" مقدرة حذفت تخفيفا وصار الحرف الداخل على كم عوضا عنها، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والفرَّاء والجماعة وخالف الزُّجاج فقال بإضافة "كم" لا بإضمار "من")) [4]

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل/239، وينظر الجمل / 146.

(2) الكتاب لسيبويه، 160/2.

(3) المقتضب للمبرد، 56/3.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، 351/2.

2- من هذه الآراء يتبين أيضاً بأنَّ البَطَلْيوسي وافق العلماء قبله، وعلَّلَ الوجوه النحوية التي انتصر لها بعلَّة السماع، وعلَّة التخفيف.

ومنه: بيت الفرزدق

كَمْ عَمَةٍ لكَ يَا جَرِيرُ وَخَالةُ: فَدْعَاءُ حَلَبتْ عَليَّ عِشَارِيّ [1]

يقول البَطَلْيوسي إنَّ في توجيه وجه النصب في عمة وخالة اختلاف بين العلماء فهذا أبو سعيد السيرافي يرى أنَّ النصب في عمة وخالة على جهة كم الاستفهامية، بينما يرى أبو على الفارسي أنَّ كم هنا خبرية ولا وجه للاستفهام هنا، وذكر أبو الحسن الربيعي وجهاً توسط بين الرأيين بقوله: القول ما قال الفارسي، وما قاله السيرافي استفهام على سبيل المجاز غرضه السخرية والاستهزاء [2].

3- أما علة التحليل فتفهم من تحليله وشرحه، فلما أشبهت "كم" الخبرية "كم" الاستفهامية عملت النصب على سبيل المجاز.

ثانياً: مسألة (مُنْذ، مُذ)

قال أبو القاسم: ((اعلم أن "منذ" تخفض ما بعدها على كل حال، وهي في الزمان بمنزلة "من" في سائر الاسماء، تقول: ما رأيته منذُ يومين، ومنذ خمسة أيام ومنذُ يومنا...تخفض ذلك كله ما مضى وما لم يمض، ولو استعملت في هذا الباب "من" مكان منذُ فقلت: ما رأيته من يومين أو من شهرين كان قبيحا...)) [3]

1- وافق البَطَلْيوسي الزُّجاجي فيما ذهب إليه من اللغات التي في "منذُ" وهي ثلاث لغات هي:

الأولى: "منذُ " يرفع بها على كل حال.

الثانية: "منذُ " يخفض بها على كل حال.

الثالثة: أنْ تخفض "بمنذٌ " وترفع "بمذ" ما مضى وتخفض ما أنت فيه ولا يجوز استعمال "من" بدلا منها لقبح الاستعمال ومنعه البصريون.

2- المتتبع لكلام البَطَلْيوسي وتعقبه يلحظ استدلاله بعلة السماع قياسا على لغات العرب.

---

(1) البيت الشعري للفرزدق وهو من البحر الكامل من قصيدة يهجو فيها جريراً، شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية: 1\402.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل /240.

(3) الجمل /151.

3- أمَّا قوله: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران فقد علَّله الزُّجاجي على أنَّه مرفوع على الابتداء وخبره مذ، ويرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الوجه ليس بالمختار، والمختار عنده ما ذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني من اسمية "مذُ " وأعربوها اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر.

ويبدو أنَّ البَطَلْيوسي وافقهم في هذا لعلة الأصل، فأصل "مذ" عندهم اسم لا حرف.

قال ابن السراج: ((وأمَّا "مذُ " فمحذوفة من مُنْذُ ، والأغلب على" مُذ "أنْ تستعمل اسما، ولو سميت إنسانا "بمذ" لقلت: مُنيذُ إذا صغرته، فرددت ما ذهب، وصار" مذُ "))[1]

قال أبو على الفارسي: ((مذ ومنذ يجوز أن يكون كل واحد منهما اسما، ويجوز أنْ يكونا حرفا جارًا، والأغلب على مذ أنْ تكون اسما للحذف.وتكون حرف جر نحو: منذ كم سرت ؟ فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم، وكذلك إذا قلت: أنت عندنا مذ الليلة ؛لأنَّ المعنى أنت عندنا في الليلة فهذا للوقت الحاضر، ويكونان اسمين على ضربين، الأول: أنْ يكون بمعنى الأمد فيضم أول الوقت إلى آخره، والثاني يضم أول الوقت.))[2]

عاشراً: مسألة الحروف التي تنصب الأفعال:

أولاً: مسألة نصب الفعل المستقبل بالواو:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم: "الواو" تنصب الفعل المستقبل، إذا أردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ))[3]

علل البَطَلْيوسي هذه المسألة من أوجه عدة منها:

1- يرى البَطَلْيوسي أنَّ هذا الكلام يوهم بأنَّ الواو تنصب الفعل المستقبل بنفسها من غير إضمار" أنْ" وهو بذلك يوافق الكوفيين في أنها تعمل النصب صرفا أي: تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها؛ فنصبت بالمخالفة، وعدم المشاكلة، ومثلها "الفاء" و" أو".

والعِلَّة النحوية التي ذهب إليها الكوفيون ومن تابعهم علة عدم المشاكلة أو علة مخالفة

---

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، 137/2.

(2) ينظر الإيضاح العضدي: لأبي على الفارسي(ت: 377هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ- 1969م.

(3) الجمل للزجاجي /198، وينظر الحلل في إصلاح الخلل/254.

قال سيبويه: ((وتقول: لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، وإنْ شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع)) [1]

2- يوافق البَطَلْيوسي سيبويه في هذه المسألة، ويميل إلى تدعيم رأيه بالعِلَلَ العقلية عند إثبات صحة ما ذهب إليه.

وهي كثيرة وتقوم على طرح أسئلة والرد عليها، ومنها قوله: ((فقد ثبت بجميع ما ذكرنا صحة قول سيبويه وفساد قول من خالفه، ولا يخلو قول أبي القاسم من أمرين: إما أن يكون وافق الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب أنْ يقال له: لِمَ وافقت أصحابك في "الفاء" و"أو"، وخالفتهم في الواو ؟، وإمَّا أنْ يكون لمْ يخالف أصحابه، غير أنَّه أساء العبارة على عادته في غير هذا)). [2]

(1) الكتاب لسيبويه، 42/3.

(2) الحلل في إصلاح الخلل /257.

الفصل الثالث

التعليل النحوي في المرفوعات

ويشمل مبحثين هما

المبحث الأول: التعليل النحوي في الابتداء والخبر والفعل الفاعل.

المبحث الثاني: التعليل النحوي في مرفوعات النواسخ.

المبحث الأول:

التعليل النحوي في الابتداء والخبر والفاعل

أولاً: مسألة المبتدأ.

ثانياً: مسألة الخبر.

ثالثاً: مسألة الفاعل.

المبحث الأول: التعليل النحوي في الابتداء والخبر والفاعل

أولى البَطَلْيوسي اهتماماً واسعاً لمسائل المرفوعات وذكرَ فيها بعضَ القضايا النحوية التي اختصرها أبو القاسم الزُّجاجي، ولم يكملها، وشرحها، وأصلح خللها كما قال، وعلَّلَ جميعَ الوجوه النحوية التي أيَّدها بعللٍ تتنوع بين السماعيةِ والقياسية وشرحها بأدلة عقلية.

بدأ هذه المسائل في كتاب الحلل في إصلاح الخلل بمسألة الفاعل مقترنا مع المفعول، والابتداء، ومرفوعات كان وأخواتها، ومرفوعات إنَّ وأخواتها، وذكر بعض مسائل نائب الفاعل تحت باب "من مسائل مالم يسم فاعله، ولا أدري لماذا لم يلتزم الترتيب النحوي على طريقة ابن السراج وأبي علي الفارسي، كما ذكر في مسألة الرتبة بين المبتدأ والفاعل، فقدم مسألة الفاعل على مسألة الابتداء والخبر، وربما دفعه إلى هذا تقفيتُه للزجاجي، وتتبعه لبعض المسائل في كتاب الجمل التي يرى الخلل فيها.

أولاً: مسألة المبتدأ:

قال البَطَلْيوسي: (قال أبو القاسم في هذا الباب حين ذكر المبتدأ والخبر والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك إنَّ المبتدأ لابدَّ له من خبر، ولابدَّ للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعلَ رُفع) [1]

1- علَّل البَطَلْيوسي عدة أوجه في هذه المسألة، مبتدئاً برتبة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، أيها تكون في الرتبة أولاً؟

وذكر أنَّه لا يحفظ خلافاً بين النحويين حول حكم المرفوع أنْ يكون في الرتبة قبل المنصوب والمجرور، ويرى أنَّ الجمل المفيدة تتكون من المرفوعات دون المنصوبات والمجرورات، ويفهم ذلك من كلام العرب الفصيح.

2- أشار البَطَلْيوسي إلى مسألة الرتبة بين المبتدأ والفاعل بأنَّها مسألة خلافية، وما ذهب إليه الزُّجاجي بأنَّ الفاعل في الرتبة قبل المبتدأ هو رأي المبرد والزجاج وغيرهما وحجتهم أنَّ سيبويه قدَّمَ الفاعلَ في كلامه على المبتدأ والخبر، وزعموا أنَّ المبتدأ ارتفع لمضارعته الفاعل، وجعلوا العِلَّة للمشابهة بينهما.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل/144، وينظر الجمل/48.

قال المبرد: ((فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام، وإنَّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ)) [1]

وأمَّا الفريق الثاني فيرى أنَّ المبتدأ مقدم على الفاعل في الرتبة، وهو ما ذهب إليه ابن السراج في ترتيبه في كتابه الأصول، وأبو علي الفارسي في الإيضاح، وابن جني وغيرهم.

و وافقهم البَطَلْيوسي قائلا: ((والأشبه عندي أنْ تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبه أبو بكر بن السراج في الأصول، وأبو علي الفارسي في الإيضاح، ويقوّي ذلك أنَّ حكم المبتدأ أنْ يؤتى به أولا لثانٍ وحكم الفاعل أنْ يؤتى به ثانيا لأول...)) [2]

وقوله: الأشبه عندي دلَّ على تعليله بعلة التشبيه، وإلى جانب هذه العِلَّة ذكر تعليلاً عقليًا انتصر به لهذا الوجه ومنه:

أ- الأشخاص مقدَّمةً في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها، وقبل تأثيراتها في غيرها.

ب- المبتدأ يُقدَّمُ قبل الحديث عنه، بينما الفاعل يتقدَّمُ الحديث عليه؛ فيصير تابعًا للحديث.

ج- قد ينعكسُ الفاعل إلى مبتدأ، ولا يحدث العكس، مما يدل على تقُدمِ رتبته.

وكل هذه الحجج العقلية انتصرت لهذا الوجه النحوي، وبيَّنتْ علةَ القياسِ النحوي على كلام العلماء، الذين سبقوا البَطَلْيوسي.

3- ذكر البَطَلْيوسي أقوالاً في حقيقة الرافع للمبتدأ، وأشار إلى رأي البصريين الذين يرون أنَّ الرافع معنوي، وأيَّد هذا الرأي و وافقه، ورأى بأنَّ أفضل هذه الآراء القول القائل: الرافع للمبتدأ عناية المتكلم واهتمامه ,وشبهه بأمر حسي، وهو كالملك الذي قلَّدَ إنساناً أمراً، وأسند إليه أموراً، والفاعل شبهه برجل رفعته أفعاله التي فعل [3].

لا يميل البَطَلْيوسي للقول القائل بأنَّ الرافع التعرية من العوامل، ولا يميل أيضا إلى رأي الكوفيين الذين يقولون بأن المبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بالمبتدأ، فهما مترافعان.

ومهما يكن من أمر فإنَّ البَطَلْيوسي علَّل هذه الوجوه مستدلاً بأقوال العلماء قبله، كابن كيسان وغيره بدلالة النص، وإلى جانب هذه العِلَّة استعمل العِلَلَ العقلية لإثبات الآراء النحوية.

---

(1) المقتضب للمبرد، 126/4

(2) الحلل في إصلاح الخلل/149.

(3) الحلل في إصلاح الخلل/147.

ومنها على سبيل المثال قوله: ((واحتج الذين قالوا بالتعرية بأنْ قالوا: إنَّ العوامل في صناعة النحو ليست عوامل في الحقيقة ؛إنَّما هي أدلَّة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلاً كما يكون وجوده، كثوبين أبيضين صبغنا أحدهما، وتركنا الآخر عاريا من الصبغ، فكما إنَّ وجود الصبغ في أحدهما علامة ينفصل بها عن صاحبه، فكذلك عدمه من الآخر...))[1] ويستمر في طرح العِلَلَ العقلية التي تتعلق بالقواعد النحوية، لإثبات الآراء النحوية.

ثانياً: مسألة الخبر:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: واعلم أنَّ الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة أشياء، باسم كقولك: زيدُ قائمُ، واللهُ ربُنا، ومحمدُ نبيُّنا، وعبدالله أخوك، وما أشبه ذلك، أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول، كقولك: زيدُ خرج، وعبدالله أكرم أخاك...أو بظرف كقولك زيدُ عندَك، ومحمدُ في الدار، أو بجملة، نحو قولك: زيدُ أبوه قائمُ)) [2]

الملاحظ من كلام البَطَلْيوسي في هذه المسألة اعتراضه على هذا التقسيم، فهو يرى بأنَّهُ خاطئ ؛لأنَّهُ جعل الفعل والفاعل وما اتَّصل به قسما بذاته، وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، وجعل أقسام الخبر ثلاثة، وهي المفرد بأنواعه الثلاثة المشتق وغير المشتق، وما نزل منزلة المشتق، والجملة بأنواعها الإسمية والفعلية والشرطية والحالية، وفصَّل القول في أنواع الجمل، جمل من فعل وفاعل، وماسد مسد الفاعل وجملة من شرط وجزاء وهكذا، والظرف بأنواعه الثلاثة، الزماني، والمكاني، والجار والمجرور أي شبه الجملة.

وجعل لهذه الأقسام الثلاثة من الخبر ملحقاتٍ فمثلا: يسدُّ عن الخبر المفرد الواو نحو قولهم: كل إنسان وضيعته، والتقدير: كل إنسان مع ضيعته، وهناك من قال كل إنسان وضيعته مقترنان، فقدر الخبر، وكلها آراء جائزة عند النحويين.

وما يسد عن الجملة الأمر والنهي، ونحوهما وما يسد عن الظرف الحال.

رد البَطَلْيوسي مصلحاً الخلل في هذه المسألة بشرحٍ واضحٍ مختصرٍ، مستدلا بآراء النحاة قبله، ، وَشَرْحُهُ دَالُ على آرائهم التي يؤيدها، وإنْ لم يصرح بهذا التوافق فلقد بيَّن الخلل من النقص، وحلَّله للقارئ والسامع، ويمكن القول بأنَّه انتصر لهذا الرأي بعلة تحليلية.

---

(1) المصدر نفسه/149.

(2) المصدر نفسه/150.

ثالثاً: مسألة الفاعل:

مسألة تقديم المفعول به على الفاعل

يمكن اجمال التعليل فيما يلي:

1- اعترض البَطَلْيوسي على الزُّجاجي عندما أجاز تقديم المفعول على الفاعل من غير تقييد، وقال ذلك يجوز فيما لا إشكال فيه، وأمَّا إذا خُفِيَ الإعرابُ، ولم يأمن اللبس فلا يجوز ذلك، نحو ضرب موسى عيسى إلا أنْ يثنَّى الأول، ويجمع الثاني ؛ لأن الإعراب مقدر غير ظاهر، فوجب أنْ يكون الأول فاعلا والثاني مفعولاً.

وهذا الأمر باتفاق أغلب النحاة.

2- ما استدل به الزُّجاجي من القرآن الكريم من نحو قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) [1] وقوله تعالى: (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا) [2] لا يجوز تقدم الفاعل فيه على المفعول باتفاق النحاة.

ونستخلص من هذا اعتماده على إجماع العلماء.

3- ذكر البَطَلْيوسي المواضع التي يتقدم فيها المفعول على الفاعل وهي ثمانية

الأول: إذا كان المفعول اسم استفهام له حق الصدارة نحو: أيهم نجح ؟

الثاني: إذا كان المفعول به معظما أكثر من الفاعل، نحو: ذكر الله المؤمنون.

الثالث: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ولو تقدم يعود على متأخر في الرتبة كما في الآية (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) [3]

الرابع: إذا كان للعناية به أكثر من الفاعل: نحو: شتم أباك عمرو.

الخامس: مراعاة لفاصلة السجع، نحو: أعيى الذاهب المذهب، وفات الطالبَ المطلبُ

السادس: مراعاة للقافية الشعرية في الضرورة الشعرية.

السابع: إذا قدم الفاعل وجب انفصاله، نحو: ضربني زيدُ.

الثامن: إذا كان المفعول من أسماء الشرط وحروف المجازاة، نحو: (أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ) [4]

---

(1) سورة البقرة/124.

(2) سورة الانعام /158.

(3) سورة البقرة /124.

(4) سورة الاسراء/110.

هذه الآراء النحوية علَّلها البَطَلْيوسي بِعِلل قياسية اجتمع عليها أغلب النحاة ولها ما يقابلها من كلام العرب.

المبحث الثاني:

التعليل النحوي في مرفوعات النواسخ

أولاً: مسألة تسمية كان وأخواتها بالحروف.

ثانياً: مسألة أقسام كان.

ثالثاً: تقديم أخبار كان وأخواتها عليها.

المبحث الثاني: التعليل النحوي في مرفوعات النواسخ

أولاً: مسألة تسمية كان وأخواتها بالحروف:

1- تعقَّبَ أكثر النحاة أبا القاسم على تسميته لكان وأخواتها بالحروف، وهي ليست بالحروف، ونقصانها لا يخرجها من الفعلية إلى الحرفية، وذكر من الأدلَّة بأنَّها أفعال متصرفة يأتي منها الماضي والمستقبل، ويشتق منها اسم الفاعل، وتتصل بالضمائر في حالتي الظهور والإضمار نحو: كنتُ، كنتَ، وكنتِ، وكان سعيداً، بإضمار اسمها.

يرى البَطَلْيوسي أنَّ المعترضين على أبي القاسم محقون، فنقصان بعض الخصائص من كان وأخواتها، أو تنوعها، لا يخرجها من الفعلية.

2- وافق البَطَلْيوسي الزُّجاجي في تسمية "كان وأخواتها " بالحروف لسببين هما:

الأول: إنَّ معنى الفعل غير مُضَمَّن في كان وأخواتها، ومعناها لا يكتمل إلا بخبرها، وخبرها خارج عنها، فهي أشبهت الحروف التي معناها في غيرها.

انتصر البَطَلْيوسي لهذا الرأي بعلة التشبيه بينها، وبيَّنَ الحروفَ في الاحتياج إلى غيرها، فلا يفهم معنى الحروف إلا مع غيرها، وكان وأخواتها لا تكتمل معانيها إلا بأخبارها.

والثاني: إذا قلت: زيدُ قائمُ، فالجملة تحتمل معاني كثيرة غير محصلة، وإذا أدخلت أفعال "كان وأخواتها" تحصل لك منها المعاني المحددة، نحو: كان زيدُ قائما , أفادت إنَّه قائم فيما مضى، وإذا قلت أمسى أفادت حدوث الأمر وقت المساء وهكذا مع بقية أخواتها، فهي في تحصيل المعنى كالحروف مع غيرها [1].

يشير البَطَلْيوسي إلى كلام سيبويه حين تكلَّم على الفعل الماضي بقوله: ((وإنَّما لم يسكِّنوا آخرَ هذه الحروف؛ لأنَّ فيها بعض معاني المضارعة، تقول: هذا الرجل ضربنا، فتصف بها النكرة، ويكون في موضع ضارب، إذا قلت: هذا الرجلُ ضاربُ، وتقول: إن فعلَ فعلتُ ؛فيكون في معنى: إن تفعلْ أفعلْ...)) [2]

إذن وافق البَطَلْيوسي الزَّجاجي في تسمية كان وأخواتها بالحروف، وعلَّل هذا الرأي بعلة التشبيه.

---

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل /150.

(2) الكتاب لسيبويه، 16/1.

ختم البَطَلْيوسي تعليله هذا بتعليلٍ عقليّ قياسي أو بعلة قياسية، حين قال: ((إنَّما جاز أنْ نسمي الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا؛ لأنَّها لمّا كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء إنَّما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصحَّ بما ذكرنا أنَّ تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس بالمستحيل في القياس)) [1]

والذي يغلب على ظني أنَّ البَطَلْيوسي التمس العذر للمنكرين على الزَّجاجي تسمية كان وأخواتها حروفا، ووصفهم بالمحقين، ومن ناحية أخرى وافق أبا القاسم في هذه التسمية للعلة التي ذكرنا آنفا.

ثانياً: مسألة أقسام كان:

ردَّ البَطَلْيوسي على الزُّجاجي الذي جعل أقسامها أربعة، واعتبر هذا التقسيم خاطئ؛ لأنَّ كان التي يضمر فيها الشأن والقصة نوع من أنواع كان الناقصة، وكذلك كان التي بمعنى صار، وقسَّم البَطَلْيوسي "كان" إلى أربعة أقسام هي:

الأولى: كان التي يضمر فيها الشأن.

الثانية: كان التي تفيد الانتقال من حال إلى حال.

الثالثة: كان التي تدل على وقوع الأمر في زمن مضى وانقضى نحو: كان زيدُ مريضا وهو اليوم صحيحُ.

الرابعة: كان التي تدل على وقوع الأمر المشاهد الذي يدل على حال غير منقطعة، نحو: "وكان الله عليما حكيما " [2]

ذكر البَطَلْيوسي" كان" الزائدة ويرى أنَّ استشهاد أبي القاسم ببيت الفرزدق غير موفق لما فيه من خلاف النحويين، وكان عليه أنْ يأتي بدليل آخر من كلام العرب لا خلاف فيه.

وعلَّل البَطَلْيوسي هذا الرأي بعلة السماع باستشهاده ببيت لا خلاف فيه على زيادة كان

قال الشاعر:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى على كانَ المسومةِ العرابِ [3]

الشاهد في هذا البيت: دخول كان الزائدة بين الجار والمجرور، وهي في هذا الموضع غير عاملة.

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل/160.

(2) سورة النساء/111

(3) البيت من بحر الوافر، وهو من شواهد ابن عقيل التي لم يعرف قائلها، والشاهد: زيادة "كان" بين الجار والمجرور.

وذكر البَطَلْيوسي نوعا آخر من أنواع كان، وهي كان التي بمعنى "كفل"، وهي من غريب اللغات، نحو: كان الرجلُ الصبيَّ. إذا كفله، وكان الصوفَّ إذا غزله [1].

ثالثاً: تقديم أخبار كان وأخواتها عليها:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، وتوسطها ؛ لأنَّها متصرفة)) [2]

ما يلاحظه المتتبع لكلام البَطَلْيوسي أنَّه أكمل النقص في هذه المسالة، وعلَّل الوجوه النحوية بالآتي:

1- يرى أنَّ توسط أخبارها جائز لا خلاف فيه إلا إذا كان اسما متضمنا معنى الاستفهام؛ لأنَّ حق الصدارة له.

2- قسَّمَ البَطَلْيوسي حالاتِ تقديم خبر كان وأخواتها عليها بثلاث حالات هي:

الأولى: يجوز تقديمه في ثمانية أفعال، وهي: كان، أصبح، أمسى، غدا، أضحى، بات، ظلَّ، صار.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر بلا خلاف مثل: آتيك ما دام زيد جالساً. فإذا قدمت الخبر قدمت الصلة على الموصول، وهذا لا يجوز فالأصل أنْ تأتي الصلة بعد الموصول، والعِلَّة هنا علة أصل.

الثالثة: قسمُ فيه خلاف في خمسة أفعال هي: مازال، ما انفك، ما فتيء، ما برح، ليس.

واختلف النحويون حول تقديم خبر ليس عليها وأجاز سيبويه ذلك.

قال السيرافي: ((وقد فُهِمَ من قولِ سيبويه في هذا الموضع أنَّه يُجيز "قائما ليس زيدُ "، فيقدم خبر ليس عليها، وقد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها وتقديمه جائز ؛ لأنَّ الذي منع "ليس" من التصرف في نفسها أنَّ معناها في زمان واحد، وإنَّما جاز تقديم الخبر في ليس ؛ لأنَّها فعل يتصل بها الضمائر التي ذكرناها...)) [3]

---

(1) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت: 1206هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417هـ -1997م، /347

(2) المصدر نفسه/161

(3) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، 413/1.

3- يقول البَطَلْيوسي إنَّ بعض النحاة اعتقدوا في " ليس " الحرفية، وزعموا أنَّها مركبة من "لا" النافية و أيس بمعنى: الوجود، وأنَّ أصلها لا أيس أي: لا وجود، ولكثرة الاستعمال حذفوا الهمزة كما قالوا:

ويلمه، والأصل ويلُ لأمه، وقالوا أيش لك ؟ وأصلها أي شيء لك ؟

وهؤلاء احتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من كلام العرب فسمعوا من كلامهم، " ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع فجعلوا ليس حرف نفي وشبهوا ليس بما النافية وما بعدها مبتدأ وخبر.

أشار البَطَلْيوسي إلى جواز وجهي الرفع والنصب في هذه المسألة، فمن رفع على لغة تميم بحذف الخبر، ومن نصب على لغة الحجاز.

واستدل بكلام سيبويه الذي أشار إلى سماع هذه الوجوه من كلام العرب والوجه فيه أن تحمله على ما في ليس من إضمار والتقدير: ليس الطيبُ في الدنيا إلا المسكُ، فأبدل المسك بالطيب.

ومهما يكن من أمر فالوجهان جائزان، وعلَّل البَطَلْيوسي وجهيهما بعلة السماع فمن رفع على لغة تميم، ومن نصب فعلى لغة أهل الحجاز، كما أشار أبو عمرو بن العلاء ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع [1]

ويمكن القول بعلة أخرى وهي العِلَّة القياسية، فقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى الحكم على قياسين أو أكثر [2].

اعتلوا ل"ما" التميمية التي لا تعمل بشبهها ب "هل" في عدم الاختصاص بالدخول على الاسم والفعل، وأفادت في الحالتين النفي في" ما" والاستفهام في "هل"، واعتلوا ل"ما" الحجازية العاملة بشبهها بليس في نفي الحال، والدخول على الجملة الاسمية فعملت عملها.

رابعاً: مسألة الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى "حروف الرفع"

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/164.

(2) ينظر دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاوي/22.

قال الزَّجاجي: ((وهي إنما، وكأنما، ولعلَّما، وبينا، وأين، وكيف، وهل، وبل، ومتى، تقول من ذلك إنَّما زيدُ قائمُ، وإنَّما أخوك مقيم، قال الله جلَّ وعزَّ: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [1]...تقول: كأنَّما أخوك، ولعلمَّا أبو بكر مقيمُ...وما أشبهه)) [2]

1- لم يذكر البَطَلْيوسي كلام الزُّجاجي كاملا في المسألة، و وافقه في جواز الرفع والنصب بعدها، فالرفع إذا لم ينو الوقف، وإنْ أراد المتكلم الوقف جاز الرفع والنصب.

قال الزَّجاجي: ((وكل شيء من هذه الحروف حسن فيه السكوت على اسم واحد بعده جاز فيما بعده الرفع والنصب، كقولك: أين زيدُ جالسٌ، ترفعه بالابتداء والخبر، وإنْ شئت قلت: أين زيدُ جالسًا، بالابتداء وما قبله خبره، وتنصب جالساً على الحال؛ لأنَّ الكلام يتم دونه...))

2- اعترض البَطَلْيوسي على صحة رواية البيت الشعري:

بينَا تُعانِقُه الكماةُ وروغُه يوما أُتِيحَ له جريءُ سلفعُ [3]

قال البَطَلْيوسي: ((وهو غلط ؛ لأنَّ تعانق لا يتعدى إلى مفعول، والصواب: تعنقه بغير ألف، وكذلك وقع في أشعار الهذليين)) [4]

نقول تعانق الرجلان، فيكتفي الفعل بفاعله، وعلَّل البَطَلْيوسي لهذا الرأي بعلة السماع.

---

(1) سورة النساء /171.

(2) الجمل، الزُّجاجي /293.

(3) البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين، 18/1ويروى تعنقه الكماة.

(4) الحلل في إصلاح الخلل /333.

الفصل الرابع"

التعليل النحوي في المنصوبات والمجرورات، وبعض المسائل الصرفية

ويشمل مبحثين هما:

المبحث الأول: مسائل المنصوبات والمجرورات

المبحث الثاني: مسائل المشتقات وبعض المسائل الصرفية

المبحث الأول:

مسائل المنصوبات والمجرورات

مسائل المنصوبات.

مسائل المجرورات.

المبحث الأول: مسائل المنصوبات والمجرورات

مسائل المنصوبات:

لاشك أن البَطَلْيوسي علَّلَ المنصوبات في كتابه الحلل في إصلاح الخلل، فتكلم على رتبتها النحوية، وذكر بعضها مع مسائل المرفوعات، وذكر رتبة المفعول به مع الفاعل، وذكر بعض المنصوبات في مسائل الحروف، ومع مسائل الأفعال الناسخة، ومع مسائل التوابع، وعلَّلَ أغلب الوجوه النحوية فيها، ولم يذكر إلا بعض المسائل التي تقفَّى فيها الزَّجاجي، ممن اعتراها الخلل والنقص، ولم يفِهاالزَّجاجي حقها من الشرح والتفصيل، ويبدو أنَّ هذه المسائل قليلة في كتاب الحلل هذا، حيث اكتفى البَطَلْيوسي بشرح جزء منها في بعض المواضع أو الجزئيات من المسائل التي أتى على ذكرها.

أهم هذه المسائل التالي:

أولاً: مسألة المفعول به:

علَّلَ البَطَلْيوسي لهذه المسألة في باب الفاعل والمفعول به، وقد ذكرنا في باب الفاعل مسألة تقديم المفعول به على الفاعل في مسائل المرفوعات، ومن بين القضايا النحوية التي ذكرها:

1- اعترض البَطَلْيوسي على تسمية الزُّجاجي للمفعول على سبيل الإطلاق، و يرى أنَّ هذه التسمية لا تناسب إلا المصدر ؛ لأنَّهُ هو المفعول الصحيح الذي يُسمَى الحدث.

يُفرِّق البَطَلْيوسي بين مصطلحي المفعول على الإطلاق ومصطلح المفعول به، وهذا الأخير لا يكون مفعولا به إلا إذا وقع عليه الفاعل دون غيره [1]

علَّل هذا الوجه بعلة الفرق بين المصطلحين.

2- يرى البَطَلْيوسي أَنَّ إطلاق النحاة على المفعول به مصطلح المفعول جائزُ على سبيل الاختصار، إذا لم يُشْكل الأمر على القارئ أو السامع.

فعلَّلَ هذا الرأي بعلة الاختصار.

ثانياً: مسألة المفعول المحمول على المعنى:

(1) ينظر الحلل في إصلاح الخلل /95.

تكلم كثير من النحاة قبل البَطَلْيوسي على هذه المسألة، والمفعول المحمول على المعنى قد يكون فاعلا في اللفظ مفعولا به في المعنى، وقد يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعضُ المرفوعِ.

لم يذكر البَطَلْيوسي نص الزُّجاجي كاملاً، وعلَّلَ توجيه البيت الشعري، ونص الزَّجاجي في الجمل: ((اعلم بأنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل، ونصب المفعول إذا ذُكِرَ الفاعلُ، وقد جاء في الشعر شيء قُلِب فصُيِّرَ مفعوله فاعلا، وفاعله مفعولا على التأويل ضرورةً ، أذكرُ لك منه شيئاً يستدلُ به على ما يرد في الشعر منه، فتعرف وجهَهُ، ولا تنكرُه، فمنه قول الأخطل:

مثلُ القنافذَ هُدَّاجونَ قد بلغتْ : نجرانَ أو بلغتْ سوءاتِهِم هجرُ [1]

قلبَ؛ لأنَّ السوءاتِ تبلغ هجرَ فنصبَها ورفع هجرُ)) [2]

تكلم العلماء على هذه المسألة سابقا، ومنهم ابن السراج في أصوله الذي قال: ((المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين: فالقسم الأول: قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى، والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع.

ذكر ما كان المنصوب هو المرفوع في المعنى، وهذا النوع ينقسم على ثلاثة أضرب، فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي، ومنه ما العامل فيه شيءٌ على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه، وليس بفعل في الحقيقة، ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف،

وذكر ما شُبِّه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي، وهو صنفان يسميهما النحويون الحال والتمييز، نحو: جاء عبدالله راكباً، وقام أخوه منتصباً...)) [3]

((ومن المحمول على المفعول الحال والتمييز هما فضلتان، كما أن المفعول كذلك، وزيادتان في الفائدة كما أنَّ المفعول زيادة فيها، ويفارقانه في أشياء، منها أنَّه لا تصل فيه المعاني، إنَّما تعمل فيه الافعال الصريحة، والحال والتمييز ينتصبان تارة بالأفعال، وتارة بالمعاني، فانتصابهما بالأفعال كقولك في الحال جاء زيدُ راكباً، وفي التمييز: طبت نفساً وقررْتَ به عيناً، وانتصابهما بالمعنى: أي بالعامل المحمول على الفعل في المعنى كقولك في الحال: هذا زيدُ قائماً، فلفظة هذا عاملة

---

(1) البيت للأخطل واسمه غياث بن غوث، وهو من البحر البسيط، من قصيدة يهجو فيها جريرا، خزانة الأدب، البغدادي، 271/9.

(2) الجمل، للزجاجي /212.

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، 213/1.

بمعنى أو أشير "فأنبّه " وهي التي تدل عليها "ها" وأشير هي التي تدل عليها "ذا"، وقولك في التمييز عشرون درهماً المشبه بقولك ضاربون زيدا)) [1].

يظهر تعليل البَطَلْيوسي في اعتراضه على الزَّجاجي حين جعل الفعل مجازا "لهجر" دون "نجران"، و وافق المبرد فيما ذهب إليه بأنْ جعل الفعل للبلدتين على سبيل السعة، ووصف رأيه بأنَّه صحيح ؛ لأنَّ المجاز لم يقع في البيت الشعري في أحدهما دون الآخر [2].

إذن علَّل البَطَلْيوسي قوله هذا مستدلا برأي المبرد في الكامل.

قال المبرد: ((ومن كلام العرب: إن فلانة لتنوء بها عجيزاتها، والمعنى: لتنوء بعجيزاتها، وأنشد أبو عبيدة للأخطل:

أما كليبُ بن يربوع فليس لها : عند التفاخر إيراد ولا صدرُ

مخلّفون ويقضي الناس أمرهم: وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت: نجرانَ أو بلغت سواءتِهم هجرُ [3]

فجعل الفعل للبلدتين على السعة)) [4]

ثالثاً: من مسائل النداء:

أولاً: قال البَطَلْيوسي: ((أنشد أبو القاسم في هذا الباب شاهدًا على المنادى المضاف

ألاَ يا عبادَ اللهِ قلبي مُتيَّمُ بأحسنَ منْ صلَّى وأقبحَهم بعلاً [5]

قال المفسر: وقع في بعض النسخ "فعلاً" بدل "بعلاً"، ولا أعلم أهو تصحيف من أبي القاسم أو من الناقلين للكتاب ؟، وإنَّما هو" بعَلا" وهو الزوج...)) [6]

---

(1) المرتجل في شـــرح الجمل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشَّـــاب(492–567هـ)، تح: علي حيدر، ط دمشق 1972، /315.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/268.

(3) هذه الأبيات للأخطل، وسبق تخريج بيتا منها، وهي من البحر البسيط.

(4) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم(ت1401هـ)، ط3(1417–1997م)، 290/1.

(5) البيت من الطويل، وهو غير منسـوب في الهمع، 70/2، شـرح الشـواهد الشـعرية في أمات الكتب النحوية، 382/2 والحلل في شرح أبيات الجمل، البَطَلْيوسي ويقول البَطَلْيوسي: هذا البيت لا أعلم قائله ص/33.

(6) المصدر السابق /246

يمكن القول أنَّ تعليل البَطَلْيوسي في هذا البيت محصور في كلمة "بعلاً" التي جاءت في بعض النسخ "فعلا" تصحيفا، فهو يرى أنَّ لفظة" فعلاً" لا تناسب المعنى والسياق، والدليل البيت الشعري الذي يليه بيَّن أنَّ الفاعل في الفعل "يدبُّ" للبعل نحو قوله:

يدبُّ على أحشائها كل ليلة دبيب القرنبى بات يقرو نقًا مهلاً [1]

إذن استدل على صحة ما ذهب إليه بعلة المعنى.

ثانياً: قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع أيضا بين علامة التأنيث وياء الإضافة في نداء ولا في غيره، لا يقال: يا أبتي بإثبات الياء ولا يا أمتي، ؛ لأنَّ علامة التأنيث فيهما عوض من ياء الإضافة)) [2]

اعترض البَطَلْيوسي على كلام الزَّجاجي، عندما قال: لا يُجمَعُ بين علامة التأنيث وياء الإضافة في نداء ولافي غيره، ويرى بأنَّ هذا الكلام يُوهم أنَّهُ يمتنع في "أبت" و"أمت" وفي غيرهما، ويرى أن السماع يبطله ومنه

قوله تعالى (وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ) [3] وقوله: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِي) [4]

وأشار إلى قول الشاعر:

فقلت لها يا عمتي لك ناقتي: وتمرُ فضا في عيبتي وزبيبُ [5]

علَّلَ صحة ما ذهب إليه بعلة السماع.

وللعلماء أقوال في هذا منها:

قال المبرد: ((هذا باب ما يلزمه التغيير في النداء، وهو في الكلام على غير ذلك، فمن ذلك قولهم: يا أبتِ لا تفعل، و يا أمتِ لا تفعلي فهذه الهاء إنَّما دخلت بدلا من ياء الإضافة، والدليل على ذلك أنَّك إنْ جئت بالياء حذفتها، فقلت: يا أبي لا تفعل، و يا أمي لا تفعلي، فأمَّا الكسر التي فيها

---

(1) القرنبى: دويبة على هيئة الخنفس وفي قوائمها طول الخنفس وهي ضعيفة المشي وقد شبه بها البعل وفي هذا البيت مدح للمرأة وهجاء لبعلها، ينظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد 59/2، وينظر الحل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي /33، وقال البَطَلْيوسي لا يعرف قائل هذا البيت

(2) ينظر الجمل، الزُّجاجي/178، الحل في إصلاح الخلل /247

(3) سورة البقرة /150.

(4) سورة البقرة /124.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب 158/15، وفي تاج العروس، 240/39، قال: أنشده الفرَّاء: يا عمَّتا، وهكذا أنشده.

فدلالة على الإضافة، وكانت الهاء داخلة على الأم ؛ لأنَّها مؤنثة، وعلى الأب، كما دخلت في راوية وعلاّمة للمبالغة ؛ولأنَّ الشيئين إذا جريا مجرى واحداً سُوِّيَ بين لفظهما)) [1]

قال ابن عقيل: ((يقال في النداء يا أبتِ و يا أمَّتِ بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقل يا أبتي و يا أمتي؛ لأنَّ التاء عوض من الياء، فلا يُجمع بين المعوض والمعوض منه)) [2]

ثالثاً: مسألة المنادى المرخم:

قال الزَّجاجي: ((فإن كان في آخر الاسم زيادتان زِيدتَا معاً، حذفتهما في الترخيم، فقلت في ترخيم عثمان: يا عثمَ أقبلْ، وفي ترخيم سلمان يا سلمَ أقبلْ، وفي ترخيم مروان يا مروَ أقبلْ))[3].

بيَّنَ البَطَلْيوسي تعليله في ما يلي:

1- يرى بأن التأصيل الذي أصَّلهُ الزُّجاجي في المسألة غير صحيح، حتي يُقيِّدَهُ بقوله: إذا كان في آخر الاسم الزائد على ثلاثة أحرف زائدتان، زيدتا معًا، ولم يكن فيه تاء تأنيث، ولاياء نسب، واشترط هذا التقيد ؛لأهميته في قواعد ترخيم المنادى، فلا يرخم إلا ما زاد على ثلاثة أحرف.

الذي يغلب على الظن أنَّ الزُّجاجي لم يكن ليغفل عن هذه القواعد المهمة، وإنَّما جرى كلامه مجرى الاختصار في المسألة، وجرى كلام البَطَلْيوسي على الشرح والتفصيل، وكلام البَطَلْيوسي حول الاسم المختوم بتاء التأنيث فيه نظر فقد ورد في كلام العرب ترخيم المنادى المختوم بتاء تأنيث كعائشة وفاطمة.

ومنه قول أمرئ القيس

أفاطمَ مهلا بعد هذا التدلل إنْ كنتِ قد أزمعتِ صَرْمِي فاجْملِ [4]

2- انتصر البَطَلْيوسي لهذا الرأي النحوي بعلَّة الحمل على النظير.

3- وافق البَطَلْيوسي علماء النحو قبله في شروط الترخيم.

فهذا سيبويه يقول: ((وأعلم بأن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلاَّ أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في

---

(1) المقتضب، المبرد، 262/4.

(2) شرح ابن عقيل، 276/3.

(3) الجمل /184، الحلل في إصلاح الخلل/249.

(4) البيت من معلقة امريء القيس وهو من البحر الطويل، ديوانه/32، تح: عبدالرحمن المصـــطاوي، ن: دار المعرفة بيروت ط2، 2006م.

النداء، واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف ؛ لأنهما غير مناديين...إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب...)) [1]

قال السيرافي: ((والترخيم على ثلاثة أوجه أولها: ترخيم النداء، وهو أن تحذف من آخر الاسم المنادى تخفيفا ما تقفُ على تقصِّيه في باب الترخيم، غير أنا نذكر ما يتصل به ضرورة الشاعر، وهذا الترخيم يجيءُ على ضربين، أحدهما: أن تحذف من الاسم المنادى ما يجوز حذفه، ويبقى سائر الاسم على حاله، كقولك في ترخيم حارث: يا حارِ، وفي حنظلة يا حنظلَ...هذا الترخيم إنما يكون في النداء، والضرب الثاني: أن تحذف للترخيم

ما يجوز حذفه، وتجعل ما في الاسم كاسم غير مرخم، فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد غير المرخم كقولك في حارث يا حارُ ، فإذا اضطر الشاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء...)) [2]

قال ابن هشام: ((إن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسما برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر، ويجوز أنْ لا تقطع النظر ؛بل تجعله مقدرا، فيبقى

ما كان على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر، فتقول على اللغة الثانية في جعفر

يا جعفَ ببقاء فتحة الفاء، وفي مالِك يا مالِ ببقاء كسر اللام...)) [3]

ويلاحظ أن البَطَلْيوسي ذكر هذه الوجوه، وانتصر لها بعللٍ من نظائرها، كما أشار إلى علة التخفيف من خلال كلامه على لغتي الترخيم؛ لغة من لا ينتظر ولغة من ينتظر.

---

(1) الكتاب، 239/2.

(2) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 207/1.

(3) قطر الندى وبل الصد لابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط11(1381هـ-1963م)، ن: المكتبة التجارية الكبرى مصر./214.

رابعاً: مسألة في الاستثناء:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: وقد تكون "غير" نعتا فتتبع ما قبلها، وذلك إذا لم تجز إلاَّ في موضعها)) [1].

1- تعقَّب البَطَلْيوسي الزَّجاجي في كلامه هذا، واعترض عليه فيما يخص "غير"، فهو يرى أنَّ كلامه يوهم السامع والقارئ أنَّ الاستثناء أملك ل "غير" من الصفة، والعكس صحيح.

ويذهب البَطَلْيوسي بأنَّها ضد "مثل " في المعنى وأنَّها عندما أفادت الاستثناء شابهت أو ضارعت "إلاَّ" في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، فانتصر لهذا الوجه بعلة التشبيه، فلما ضارعت "غير" "إلاَّ" في العمل كانت من أحرف الاستثناء، فخرجت من الإسمية إلى الحرفية.

2- يرى البَطَلْيوسي أنَّ معنى الاستثناء يفارقها إذا لم تكن بمعنى "إلاَّ" ومعنى الصفة لا يفارقها كقولنا: مررت برجلٍ غيرِكَ.

قال المبرد: ((واعلم أنَّ كل موضع جاز أن يستثنى فيه ب" إلاَّ" جاز الاستثناء فيه ب"غير"، وغير اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته "إلا"، وكل موضع وقع الاسم فيه بعد إلا على ضرب من الإعراب كان ذلك حالا في غير إلا أنْ يكون نعتا، فيجرى على المنعوت الذي قبلها)) [2]

قال المبرد أيضا: ((وتقول: مررت برجلٍ مثلك غيرك، ف"غير" هاهنا توكيد ؛ لأنَّ غير يتكلَّم بها على وجهين، أحدهما للفائدة والآخر للتوكيد، فإذا قال مررتُ برجلٍ غير زيدٍ، فقد أفادك أنَّ الرجل الذي مررتَ به سوى زيدٍ، وكذلك مررت برجل غيرِك، كأنَّهُ قال: مررتُ برجلٍ آخرَ، لئلا يتوهم السامعُ أنَّهُ بعينه...)) [3]

إذن الأصل في "غير" أنْ تفيدَ المغايرة، وليس الأصل فيها أنْ تكونَ للاستثناء بخلاف "إلا " ولذلك تستعمل غير في مواضع أخرى عندما لا تفيد الاستثناء في المعنى [4].

إذن اعتلَّ للحكم بعلَّة الأصلِ.

---

(1) ينظر الجمل /236، الحلل في إصلاح الخلل/297.

(2) المقتضب 263/2.

(3) المصدر نفسه، 293/4.

(4) ينظر معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، ط1، ن: دار الفكر الأردن،(1420-2000م)، 263/2.

مسائل المجرورات:

أولاً: مسألة الإضافة:

قال الزُّجاجي: ((إذا أضفت اسما إلى اسم خفضت المضاف إليه، وأجريت الأول بالإعراب، وحذفت منه التنوين وفي التثنية والجمع النون، وتنكِّرُ وتعرِّفُ بالمضاف إليه، وذلك قولك هذا غلام زيد وهذان غلاما زيد...اعلم أنَّك لا تجمع بين الألف والام والإضافة لا تقول هذا الغلام زيدُ ولا هذا الصاحب عمرو ؛لأنَّ الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين)) [1].

لم يكثر البَطَلْيوسي من التعليل في هذه المسألة، ووافق الزَّجاجي في معظم كلامه، واختلف معه حول عبارة " لا يتعرَّفُ من وجهين مختلفين، فهو يرى بأنَّها عبارة فاسدة ؛ لأنَّها توهم أنَّ التعريف يأتي من وجهين متفقين، وهو لا يتعرف من وجهين مختلفين ولا متفقين، ولم يذكر شيئا آخر في هذا الباب.

ثانياً: مسألة (ايْمُن اللهِ في القسم):

وقد ذكرتها في باب المجرورات؛ لأنها تجر ما بعدها، رغم خلاف العلماء حولها

ولم أتطرق للمجرور بالحروف ؛لأن البَطَلْيوسي تعقب أبا القاسم في كتاب الحلل في حروف الخفض وعملها وقد تكلمنا عليها سابقا، ولم يتحدث البَطَلْيوسي كثيرا عن المجرور بالحرف، ووافق الزَّجاجي في كثير من مسائله.

قال الزَّجاجي: ((ومما لا يكون من القسم إلا مرفوعا قولهم "ايْمُنُ اللهِ لأفعلنَّ ذلك، وألفه ألف وصل إلاَّ أنَّها فُتِحَتْ لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيبويه، واشتقاقه عنده من اليُمْنِ والبركةِ، واستدل على ذلك بقول بعضهم إيمُنُ الله بكسر الألف، ولو كانت ألف قطع لم تُكْسَرْ)) [2]

1- تقفَّى البَطَلْيوسي أبا القاسم في هذه المسألة، واعترض على قوله من نحو "ولو كانت ألف قطع لم تكسر" ويرى الصواب "ولو كانت ألف جمع لم تكسر" فأيمن جمع يمين كأفْلُس جمع فِلْس وهو جمع قلة، وأمَّا ألف القطع تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وانتصر لهذا الوجه بعلة القياس على النظير.

2- يوافق البَطَلْيوسي الزَّجاجي حول وجود ثمان لغات من لغات العرب في "ايمُنُ الله"

---

(1) الجمل، الزَّجاجي /155.

(2) الجمل: الزَّجاجي /85 والحلل في إصلاح الخلل: /204.

وهي لغات صحيحة سمعت من العرب وهي كالآتي:

الأولى: أيْمُنُ اللهِ بفتح الهمزة.

الثانية: أيْمُ اللهِ بفتح الهمزة.

الثالثة: ايمن الله بهمزة الوصل.

الرابعة: إ يْمُ الله بكسر الهمزة.

الخامسة: وليَمُنُ اللهِ باللام.

السادسة: مُنُ اللهِ بضم الميم والنون.

السابعة: مِ اللهِ بميم مكسورة.

الثامنة مُ اللهِ بميم مضمومة.

وكل هذه اللغات صحيحة لها ما يقابلها من كلام العرب، ويرى البَطَلْيوسي أن أيمن لو كانت جمع يمين لم تجز هذه اللغات فيها.

ومن الأبيات التي انتصر بها البَطَلْيوسي لبعض اللغات

قال الشاعر: فقال فريقُ القومِ لما نشدتُهمْ نَعَمْ وفريقُ ليُمنُ الله ما نَدرِي [1]

قال البَطَلْيوسي: ((مما يدل على دخول اللام عليها قول عروة بن الزبير حين قطعت رجله: "ليمنك لئن كنتَ ابتلِيتَ لقد عافيتَ، ولَئِنْ كنتَ أخذتَ لقد أبقيتَ)) [2]

قال السيرافي: ((جعل ألف ايم وايمن وصل، وذكر أنهم جعلوها مفتوحة، وإنْ كانت داخلة على اسمين؛ لأنَّ ايم وايمن لا يستعملان إلا في القسم فلم يتمكنا، فنسبها بلام التعريف، وقد حكى يونس أن من العرب مَن يكسر فيقول إِيمُ اللهِ، وهذه الألف هي الف وصل عند البصريين، وايمن اسم موضوع للقسم غير مشتق من شيء من الأسماء المعروفة، وذكر أبو إسحاق الزجاج، وهو قول الكوفيين إن أيمن جمع يمين، كما قال أبو النجم: يأتي لها من أيمن وأشمل

وإنَّ ايمُ محذوف منه النون، ومنهم من يقول مُ اللهِ لأفعلنَّ، كأنَّه تكلم بالميم من ايمن، ومنهم من يقول مِ اللهِ لأفعلنَّ بكسر الميم، كأنَّهُ تكلَّم بالميم من يمين، وذكر أنَّ الألف سقطت من ليَمن الله

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لنصيب بن رباح الأكبر، وهو شاعر أموي، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 466/1.

(2) عروة بن الزبير بن العوام القرشي، أبوه أحد الصحابة العشرة المبشرين بالجنة، أصابته أكلة وهو في الشام فقطعت رجله في مجلس الوليد بن عبدالملك(ت93، وقيل 94هـ)، وفيات الأعيان 419/2.

ولَيَم الله ؛ لأنَّ اللام صارت عوضًا منها كما قالوا: لاها الله ذا، وإنما هو لا والله هذا، فجعلوها عوضا من واو القسم ولم يذكروها)) [1].

وخلاصة الأمر أَنَّ البَطَلْيوسي علَّلَ المسألة بِعِلٍ مركبة فُهِمتْ من الأمثلة التي استدل بها وتتنوع هذه العِلَلَ بين القياسية والسماعية، وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض اللغات التي استدل بها تدلُّ على التخفيف فهي تحمل في طياتها علة التخفيف من نحو: (مِ بكسر الميم، مُ بضم الميم، مُنُ بضم الميم والنون).

(1) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 17/5.

المبحث الثاني:

التعليل النحوي في المشتقات، ومسائل صرفية متفرقة

أولاً: من مسائل المشتقات اسم الفاعل.

ثانياً: مسألة في تثنية اسم الفاعل وجمعه وهو بمعنى الحال والاستقبال.

ثالثاً: مسألة في الصفة المشبهة باسم الفاعل.

المبحث الثاني: التعليل النحوي في المشتقات، ومسائل صرفية متفرقة

تنتشر بعض المسائل الصرفية في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، وقد تقفَّى البَطَلْيوسي الزُّجاجي فيها، وأكمل ما فيها من نقص، وعلَّل بعض المشتقات من حيث العمل وعدمه، وتكلَّمَ عن الأصل الاشتقاقي لها، ومن هذه المشتقات اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، وصيغ المبالغة، وتطرق لبعض مسائل ما لا ينصرف، والفعل المهموز وغير المهموز، وما يحذف منه التنوين لكثرته، وتكلَّم على ما يجمع من الجمع، وعلى ظاهرة إلحاق الفعل المعتل بالصحيح وآراء النحاة فيها، وبعض القضايا اللغوية المتفرقة، ويذكر البَطَلْيوسي بعض المسائل الصرفية، ويبين العلاقة الوثيقة بين علمي النحو والصرف شأنه شأن علماء النحو قبله، فهم لا يفرقون في مباحثهم بين العلمين، كما فعل العلماء المحدثون، فكم من وجه نحوي بيَّنَ النحويون عاملَهُ المشتق، وعلَّلوا وجهه النحوي.

أولاً: من مسائل المشتقات اسم الفاعل:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب، وهو يتكلم في اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى: فإنْ عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف الخفض والنصب، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، عطفاً على "زيد"، "وهذا ضاربُ زيدٍ وعمراً" تنصبه على إضمار فعل تقديره: ويضرب عمراً، أو ضرب عمراً.)) [1]

يعلل البَطَلْيوسي في هذه المسألة جوازَ الخفضِ والنصبِ في الاسم المعطوف على المضاف لاسم الفاعل، ويوافق الزُّجاجي في جوازهما، ويختلف معه حول تقدير العامل، هل هو ماض أو مضارع ؟ فالزُّجاجي لا فرق عنده في نوعي الفعلين المقدرين، فهو يجوِّزُ الاثنين، ولا يشترط شرطا لذلك، وبهذا يخالف سيبويه والمبرد والسيرافي والبَطَلْيوسي وغيرهم، ممن يرون قصرَ تقدير العامل على الفعل الماضي، إذا لم يدل دليل على الفعل المستقبل، ويقدر الفعل الدال على الاستقبال أو الحال بقرينة تدل عليهما، كقولنا: "هذا ضارب زيدا أمسِ، وضارب عمراً غداً " والتقدير: يضرب زيداً أمسِ ويضرب عمراً غداً.

قال سيبويه: ((فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً.

---

(1) ينظر الجمل /96، الحلل/216.

فإذا حدثتَ عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان لذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدالله الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: " هذا يضرب زيداً الساعة)) [1]

قال السيرافي: ((ووجه ثالث وهو أَنَّ اسم الفاعل في معنى الفعل الماضي كان حكمه أنَّ يضاف إلى المفعول به، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ. فلمَّا دخلت الألف واللام امتنعت الإضافة، واحتيج إلى ذكر المفعول للفائدة فنصب. وحكي عن الأخفش أنَّه قال: "هذا الضاربُ زيداً" إذا كان في معنى الفعل الماضي، وإنَّما ينصب كما ينصب "الحسنُ وجْهَه "

فإنْ قال قائل لِمَ جعل سيبويه "الضارب" مفسراً بالذي ضرب، ولم يُفسِّرْهُ بالذي يضربُ، قيل له من قبل: أن اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي لا ينصبُ الاسم الذي بعده مع غير الألف واللام، والذي في معنى المستقبل ينصب...)) [2]

بهذا الاستدلال يوافق البَطَلْيوسي سيبويه والمبرد والسيرافي والبصريين في أنَّ الفعل المضارع يعمل فيما بعده بقرينة تدلُّ عليه، وكان لزاما على أبي القاسم أنْ يُقيِّدَ كلامه حينما يقدر فعلا للمنصوب المعطوف على المضاف لاسم الفاعل.

وانتصر لهذا الوجه بالقياس على آراء العلماء قبله.

ثانياً: مسألة في تثنية اسم الفاعل وجمعه وهو بمعنى الحال والاستقبال:

قال الزَّجاجي: ((فإذا ثنَّيتَ اسم الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال وجمعته، كان لك فيه وجهان إثبات النون وحذفها، فإذا أثبت النون لم يكن بعدها إلا النصب ؛ لأنَّها لا تجتمع مع المضاف إليه، وذلك قولك: هذان ضاربان زيداً غداً، وهؤلاء مكرمون عمراً الساعة وكذلك ما اشبهه، وذلك حذف النون من التثنية والجمع، فإذا حذفتهما كنت مخيَّراً في خفض ما بعدها على الإضافة، ونصبه على أنْ لا يقدِّرَ حذف النون لمعاقبة الإضافة، ولكنْ للتخفيف)) [3]

عقّب البَطَلْيوسي على هذا النص ويرى أنَّه يحتاج لإكمال وتقييد فيما يلي:

1- إذا حذفت النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع المتصل بالألف واللام، يكون الاسم بعدهما منصوباً ولا يجوز الخفض نحو: هذان الضاربا زيداً، وهؤلاء الضاربو عمراً.

---

(1) الكتاب، سيبويه، 164/1.

(2) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 38/2.

(3) ينظر الجمل، الزُّجاجي /99، والحلل، البَطَلْيوسي /217.

وإذا لم يتصلا بالألف والنون يكون الاسم بعدهما مجرورا على الإضافة، نحو: (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ) [1] و هذان ضاربا زيدٍ، ويقول البَطَلْيوسي أن أبا القاسم لم يفرق بين الحالتين

واستدل على صحة الوجهين بالقياس على كلام العرب الفصيح من القرآن ومن الشعر العربي بعلة سماعية.

2- يمكن القول أيضاً أنَّ البَطَلْيوسي استدل بعلَّة التشبيه حينما قارن بين اسم الفاعل المتصل بالألف واللام واسم الموصول "الذي" في سقوط النون منهما، فكل منهما يحتاج إلى صلة في سياق الكلام.

قال: ((وإنَّما وجب سقوطها مع الألف واللام خاصة ؛ لأنَّ الألف واللام بمعنى "الذي"، وما بعدهما صلة لهما، فتُحذف النون معهما، كما تُحذف من صلة الذي من نحو قوله:

أَبَنِي كليبٍ إنَّ عميَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وفكَكَا الأغلالَا [2])) [3].

3- علَّلَ مجيء ما بعد اسم الفاعل المثنى والمجموع مجرورًا على الإضافة إذا لم تتصل بهما الألف واللام بعلة السماع قياسا على آيات من القرآن العظيم ومنه:

قال تعالى: (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ) [4]

ثالثاً: مسألة في الصفة المشبهة باسم الفاعل:

قال البَطَلْيوسي: ((قال في هذا الباب والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِهِ بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنَّه أضاف الشيْ إلى نفسه، وهو كما قالوا)) [5]

قبل الإشارة إلى تعليل البَطَلْيوسي في هذه المسألة، لابدَّ لنا من معرفة الوجوه النحوية الجائزة في هذه المسألة التي ذكرها الزُّجاجي، وذكر منها البَطَلْيوسي هذا الوجه فقط، وهي باختصار كالتالي:

---

(1) سورة الصافات /38.

(2) البيت من بحر الكامل وهو للأخطل التغلبي، ديوانه /387.

والشاهد فيه حذف النون من الاسم الموصول تخفيفا.

(3) الحلل في إصلاح الخلل، البَطَلْيوسي/217.

(4) الصافات/38.

(5) الحلل في إصلاح الخلل /223.

الأول: تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، فتنعتُ الرجلَ بحسنِ وترفع الوجهَ.

الثاني: أنْ تقول مررتُ برجلِ حسنِ الوجهِ، فتخفض الرجل بالباء وتجعل حسنا نعته وتضيفه إلى الوجه.

الثالث: تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ، فتنون حسنا بالجر وتنصب الوجهَ على التشبيه بالمفعول به.

الرابع: أَنْ تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً على التمييز باعتباره نكرة.

الخامس: أَنْ تقول مررتُ برجلِ حسنِ الوجهِ بترك التنوين وخفض الوجهِ على الإضافة.

السادس: أنْ تقول مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، فتعرف الرجل بالألف واللام، وتجعل الحسن نعته، وتنصب الوجهَ على التشبيه بالمفعول به، مثل مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامَ.

السابع: أَن تقول مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فتجعل الحسنَ نعتا للرجل، وتضيفه إلى الوجهِ، وهو وجه ضعيف في العربية فلا يجتمع المعرف بأل مع الإضافة.

الثامن: أنْ تقول مررتُ بالرجل الحسنِ وجهاً.نصبا على التمييز.

التاسع: أن تقول مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ، فتجري الحسنَ على الرجل وترفع الوجه به.

العاشر: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ، فتخفض الحسن وتجريه على الرجل وترفع الوجه به، وتضمر ما يعود على الرجل، والتقدير: مررتُ بالرجل الحسن الوجهُ منه.

الحادي عشر: – وهو موضع تعليل البَطَلْيوسي– أَنْ تقول مررتُ برجلِ حسنِ وجهِهِ بإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرجل [1].

يقول البَطَلْيوسي أن هذا الكلام جمع الكذب والخطأ معا ؛ لأنَّ سيبويه لم يجز هذه المسألة قال سيبويه: ((وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِهَا، شبهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديء ؛لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنَّهُ من سببه بالألف واللام)) [2]

ويبدو أنَّ البَطَلْيوسي وافق سيبويه في هذا، وعلَّل رأي الكوفيين بنصب الوجه، ويرى بأنَّهُ ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، ويجوز بتقدير ضمير في حسن يعود إلى الموصوف، وهذا الوجه أيضا يقول برداءته.

---

(1) ينظر الجمل، الزُّجاجي، /111.

(2) الكتاب، سيبويه، 199/1 وما بعدها.

ومهما يكن من أمر فإنَّ البَطَلْيوسي أصلح هذا الخلل بالعِلَّة القياسية، بدلالة كلام سيبويه.

رابعاً: مسألة من الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل:

قال الزَّجاجي: ((وهي فَعُول وفَعَّال ومِفْعال وفَعِل وفَعِيل، اعلم أَنَّ هذه الامثلة تجري مجرى اسم الفاعل؛ فيعمل فيما بعدها عمله، ويتصرف ما تعمل فيه كما يتصرف ما يعمل منه اسم الفاعل، وذلك قولك: هذا ضروب زيدًا، كما تقول هذا ضارب زيدًا...وكذلك تقول هذا ضرَّابُ زيداً وضَرِبٌ زيداً وضرَّاب زيداً وضريب زيداً، كل ذلك جائز، وفي فعيل اختلافُ، وسيبويه يُجريه مجرى هذه الأمثلة...وقد أجروا فُعُلا مجرى فعول؛ لأنه جمعه...)) [1]

تعقّبَ البَطَلْيوسي أبا القاسم في هذا الكلام بالآتي:

1- يرى أنَّ المتفق على عمله من صيغ المبالغة (فعول، فعَّال، مفعال) وانتصر له بعلة القياس على النظير.

قال سيبويه: ((وقد جاء في "فَعِل" وليس في كثرة ذلك، قال: وهو عمرو بن أحمر:

أ و مِسْحَلٌ شَنِجُ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِه نَدَبُ لهَا وكَلومُ [2]

وقلْ: إنه لمِنَحارُ بوائكها، وفَعِل أقل من فعيل بكثير)) [3]

2- اعتمد البَطَلْيوسي على القياس والسماع لإكمال النقص في هذه المسألة، وأظهر تعجبًا من ذكرالزَّجاجي لصيغة " فَعِل" دون صيغة "فعيل" والصيغتان مختلف حول إعمالهما.

ومنه قوله: ((وذهب إلى أن شَنِجاً بمعنى مُشنِج، وأن عضادةَ منصوب به، وقال أبو عمرو الجرمي والمازني والأصمعي وأبو عمرو بن العلاء عضادة نصب على الظرف)) [4]

قال أبوسعيد السيرافي: ((اعلم أنَّ النحويين خالفوا سيبويه في تعدي "فَعِل وفعيل" وجريهما مجرى الأفعال، فقالوا لا تتعدى ولا تعمل عمل الفعل فلا يقال: رجل حَذِرُ عمراً، ولا زيدٌ رحيمُ أخاه.وقالوا

---

(1) الجمل، الزُّجاجي/104 وما بعدها.

(2) البيت الشـــعري من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه/101، اعتنى به حمدو طقاس، ن: دار المعرفة، ط 1، 1425-2004م. ويروى في الديوان "أو مسحل سنِق عضادة "، وفي خزانة الأدب للبغدادي 451/3.

(3) الكتاب، سيبويه، 112/1.

(4) الحلل في إصلاح الخلل /220.

من قبل أنَّ "فعيل وفَعِل" هما اسمان يبنيان للذات لا لأنْ يجريا مجرى الفعل، فيكون كقولك: رجل كريم ونبيل، ورجل عَجِلُ ومَغِث ولَقِس، إذا كان في طبعه)) [1]

3- ذكر من السماع بيتا لزيد الخيل الطائي استدل به على عمل صيغة "فَعِل" ووصفه بأنَّه لا مطعن فيه، قال زيد الخيل:

ألمْ أخبركما خبراً أتاني: أبو الكساح جدَّ به الوعيدُ

أتاني إنَّهم مَزِقُون عِرضي: جِحَاشُ الكرملين لها قديدُ [2].

وبهذا وافق البَطَلْيوسي سيبويه حول عمل صيغة "فَعِل " مع قلته، وانتصر لهذا الوجه بعلة السماع.

خامساً: مسألة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب: فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس منها "أفعل " إذا كان نعتاً، نحو: أحمرُ وأصفرُ وأبيضُ وأشقرُ، وأفضل منك وأكرمَ منك...، وقال منها كل جمع ثالث حروفه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد نحو: مساجد ودنانير ودراهم وطاويس ودوابُّ وشوابُّ إلا ما كان في آخره هاء التأنيث فإنَّه يُصرف في النكرة نحو: فرازنة [3]...)) [4]

اعترض البَطَلْيوسي على الزَّجاجي في بعض ما أصَّله في هذه المسألة بما يلي:

1- يرى أنَّ هذا الأصل الذي أصَّله في " أفعل " فاسدُ لسبب عدم استمرار القياس عليه، فهو لم يقيده بشروط مهمة لا يجوز إغفالها، منها أنْ يكون أفعل صفة لم تحذف همزته، أو شيء من بنائه، ولم تلحقه هاء التأنيث.

ويفهم من كلامه: ((فإذا قيَّد بهذه الشروط صحَّ أنْ يقوم منه مقياس لا ينكسر)) [5]

أنَّهُ علَّل المسألةَ بالعِلَّة القياسيَّة على النظير، فقد وافق سيبويه والمبرد وبعض البصريين فيما ذهبوا إليه في هذه المسألة ومن أقوال المبرد: (فإنْ سميت رجلاً بمساجدَ وقناديل، فإنَّ النحويين أجمعين

---

(1) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 442/1.

(2) البيتان لزيد الخيل، وهما من البحر الوافر، وهو زيد الخيل بن مهلل شاعر جاهلي أدرك الإسلام ووفد مع قومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه زيد الخير ينظر خزانة الأدب للبغدادي، 169/8.

(3) جاء في اللسان: فرزن: الفرزانُ: من لُعَبِ الشطرنج، أعجميٌّ معرَّب، وجمعه فرازين، لسان العرب، ابن منظور، 322/13.

(4) الحلل في إصلاح الخلل /279.

(5) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/279.

لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع وعلى هذا لم يصرفوا" سراويل" وإنْ كانت قد أعربت ؛لأنَّها وقعت في كلام العرب على مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأمَّا العجمة فقد زالت عنها بأنَّها قد أعربت، إلا أبا الحسن الأخفش فإنَّه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة، فهذا عندي هو القياس)) [1]

2- يعقِّبُ البَطَلْيوسي على كلام الزُّجاجي عندما تكلم على كل جمع ثالث أحرفه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة، أو حرف مشدد نحو: مساجد ودنانير ودوابُّ بأنَّها لا تُصرف مالم تلحقها هاء كفرازنة، بأنَّه كلام مختل غير مطرد. [2]

إذن اعتل البَطَلْيوسي بعلة عدم اطِّراد، فالزَّجاجي ترك اختصارًا شروطًا مهمة في المسألة كأنْ يقول إذا لم تلحق الاسم هاء التأنيث أو ياء النسب، وألاَّ يكون جمعا لاسم منقوص، كجوارٍ وغواشٍ.

سادساً: من مسائل باب الهجاء:

قال البَطَلْيوسي: ((قال أبو القاسم في هذا الباب وأما قوله تعالى (وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ) [3] ففي أوله ثلاث ألفات، وكتب في المصحف بألف واحدة، وقد كتبه بعضهم بألفين فرقاً بين الاستفهام والخبر، ومن كتبها بألف واحدة قال: النقط يأتي على ذلك)) [4]

قال البطليوسي: ((لأن الأصل في أوله همزة، وهي فاء الفعل، فإذا جمع أدخلت ألف الجمع على ألف الأصل، فقيل "آلهة" بهمزتين كما تقول في جمع إناء آنية فتقلب الهمزة الثانية ألفاً استثقالا لاجتماع الهمزتين، ثم تدخل ألف الاستفهام التي يراد بها التقرير على همزة الجمع؛ فتجتمع همزتان أيضاً، فمنهم من يحقق الهمزتين ومنهم من يسهل الثانية)) [5]

ويفهم من كلامه: " ومنهم من يسهل الثانية" تعليله بعلة التخفيف إلى جانب تعليله بعلة الأصل التي أشار إليها في فاء الكلمة.

2- ذكر اختلاف العلماء حول الألف الباقية في المصحف، هل هي للاستفهام أم للجمع؟

---

(1) المقتضب، المبرد 345/3، وينظر 171/3 لتفصيل المسالة أكثر.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/280.

(3) سورة الزخرف /58.

(4) الحلل في إصلاح الخلل /301.

(1) المصدر السابق/301.

ذهب فريق إلى أنها ألف الاستفهام التي وضعت لمعنى، ولا يجوز حذفها بحال من الأحوال وعلى رأس هؤلاء الفرَّاء، وأبو العباس ثعلب، وأبو الحس بن كيسان، وذهب بعضهم إلى أنَّها الف الجمع، ومنهم: الكسائي ويقولون بزيادتها ؛لأنَّها غير أصلية.

3- اعترض البَطَلْيوسي على كلام الزَّجاجي في "آلهة " أنَّ فيها نقطتان [1] نقطة في قفا الألف تدل على الاستفهام ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف ويقول: إنَّ هذا الكلام لا يتصور في الذهن، ولا يتمثل، وهو مخالف لمن أثبت الألفين في التحقيق ولمن اقتصر على ألف واحدة [2].

والذي يغلب على ظني أنَّ البَطَلْيوسي هنا علَّل بعلة التحليل، فحلل مواضع الحركة وأسبابها في كلمة "آلهة " كما عند علماء الخط المصحفي.

(1) التنقيط هو وضـــع الحركات، قال الداني: "فإذا التقت الهمزتان في كلمة أو كلمتين نقطوهما معاً، وجعلوا الأولى إن كانت للاستفهام في قفا الألف عن يمينها كما يجعلون المقصورة سواء وجعلوا الثانية إذا كانت مفتوحة في جبهة الألف عن يسارها " المحكم في نقط المصاحف لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تح: د عزة حسن، ط 2، 1407 ن: دار الفكر دمشق، ص /237.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل/302.

الخاتمة

يُعدُّ البَطَلْيوسي من النحاة الذين يعتمدون التعليل النحوي عند إثبات الآراء النحوية، فهو حريص كل الحرص على عرض المسائل النحوية في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل كما ذكرها الزَّجاجي، مركزًا على مواطن الخلل أو النقص الذي لم يذكره بسبب الاختصار، ثم سمَّى نفسه المُفَسِّر، وهذا دليل على أنَّه من شُرَّاحِ كتاب الجمل، وأنَّه معترف بفضل هذا الكتاب وبفائدته الكبيرة.

يتبعُ البَطَلْيوسي الآراءَ النحويةَ بتعليلاتٍ نحوية، متى اقتضى الأمرُ منه ذلك، وهو لا يبالغ في استحضار العِلَلَ النحوية في مقام واحد، إلا ما نذر في بعض المواضع التي يذكر فيها عِللاً مركبة، وهو من مؤيدي تعليل الأحكام النحوية بأدلة النحو الأساسية، ولا يدعو إلى التمرد على العِلَلَ، كما فعل ابن مضاء الأندلسي وغيره ممن يدعون إلى إلغاء بعضها، ويمكن اختصار **بعض النتائج من هذا البحث فيما يلي:**

1- إنَّ منهج كتاب الجمل يختلف عن منهج كتاب الحلل في إصلاح الخلل من الجمل، فالأول يقوم منهجه على الاختصار والتقريب والتنظيم ووضوح العبارة، وهذه الصفات من مميزات المنهج التعليمي، بينما يقوم منهج كتاب الحلل على الشرح والتفصيل والتعليل النحوي و العقلي عند طرح الآراء النحوية.

2- اعتمد البَطَلْيوسي في تعليله مسائل كتاب الجمل النحوية على منهجين

الأول: منهج تقليدي قائم على النقل من العلماء القدامى ومناقشة آرائهم وبيان الصواب منها.

الثاني: منهج عقلي قائم على الاستدلال العقلي وعرض الأدلة والبراهين التي تنتصر للرأي النحوي.

3- لا ينتقد البَطَلْيوسي كتاب الجمل كله، ويعترف بمكانة المؤلف إنما يتقفى مواضع الخلل والنقص مبرزا آراء أشهر النحاة وإجماعهم في بعض القضايا النحوية التي تركها صاحب كتاب الجمل بسبب الاختصار، ويرى البَطَلْيوسي أنها سببتْ خللاً تأصيلياً لا يجوز إغفاله، وأن هذا التقفي الذي سار عليه البَطَلْيوسي خدم كتاب الجمل وأكمله وزاده جمالاً وكمالاً.

4- التزم البَطَلْيوسي بمنهجه الذي حدده في مقدمة الكتاب وبهدفه الذي حدده

وهو التنبيه على أغلاط كتاب الجمل، وما اختل من كلام صاحب الجمل، وقد التزم المؤلف بهذا فحدد بعض المسائل التي اشتملت على ذلك، وقام بمعالجتها.

5- علل البَطَلْيوسي الآراء النحوية بعدة علل متنوعة منها: علة السماع، علة المشابهة، علة النظير، علة تحليل النص، علة مجاورة، علة تغليب، العِلَّة الجدلية، العِلَّة القياسية بدلالة نصوص العلماء قبله، علة التخفيف، علة كثرة الاستعمال، علة عدم الاستعمال، علة الأصل، علة النقيض، علة المعنى، علة الحذف، علة استطالة، علة مصاحبة وقد غطت العِلَّة عنده جميع مستويات اللغة المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وأغلب العِلَلَ النحوية في كتاب الحلل في إصلاح الخلل تعليمية وقياسية ؛لأن هدفه سد الخلل في كتاب الجمل وإظهار أهميتها في الدرس اللغوي.

6- قد يلجأ البَطَلْيوسي إلى العِلَلِ العقلية، والاستدلال المنطقي إلى جانب العِلَلِ النحوية وليس بغريب عليه فهو النحوي المنطقي الذي تمكن من حدود العِلْمَين كما فعل في حد الفعل والحرف.

7- لا يصرح بالعِلَّة إلا ناذراً ويكتفي بالقول (والحجة كذا وكذا، واحتج النحاة، واحتجَّ سيبويه بكذا، واحتج الفرَّاء بكذا، ومن مضمون عباراته تفهم العِلَّة، وقد ينسبها لسيبويه وغيره من العلماء وقد يعمم العِلَّة دون نسبة

8- قد يُخَطِّئُ البَطَلْيوسي الزَّجاجي، وقد يقبل بعض كلامه، ويرد البعض الآخر، وقد يصف بعض عباراته بالفساد، وعدم الصحة، والكذب، وقد يلتمس له الأعذار ويدافع عنه، وكل هذا يدل على النقد العلمي البنَّاء الذي التزم به ومن عباراته: (هذا الكلام غير صحيح، هذا الكلام لا يصح على الإطلاق، هذا الكلام خطأ، هذه عبارة فاسدة، هذا يحتاج لتقييد وتثقيف، هذا لا يجوز، هذا الكلام قد جمع الكذب والخطأ، العذر لأبي القاسم، هذا الذي قاله تقريب، هذا الكلام يوهم من يسمعه، فيه تعقب، هذا اعتذار اعتذر به أبو القاسم، هذا مما تعقبه الناس عليه) وغيره من العبارات بعضها يدل على التخطئة وبعضها يدل على الخلل وبعضها فيه التماس للعذر وهكذا.

9- من أدلة النحو التي اعتمد عليها البَطَلْيوسي في كتاب الحلل السماع والقياس والإجماع، ويكمن موقف البَطَلْيوسي من أدلة النحو في كتاب الحلل في إصلاح الخلل بالتالي:

أ- تعدد الأدلة المساقة في المسألة النحوية الواحدة من سماع أو قياس أو إجماع من العلماء.

ب- الترجيح بين الأدلة عند تعارضها؛ فيختار الدليل الأقوى والأوضح والأكثر استعمالاً.

ج- نقدَ البَطَلْيوسي أدلة النحاة قبله عندما رأى عدم صحتها أو ضعفها أو نقصها.

د- يراعي البَطَلْيوسي السياق ؛لأنه أدرك أهميته في تحديد المعنى النحوي.

هـ- كانت أدلة السماع هي الأكثر، ومن مظاهرها الإكثار من الاستدلال بالأبيات الشعرية والآيات القرآنية، وكان الاستدلال بالأبيات الشعرية أكثر من الاستدلال بالقرآن الكريم الذي وصل الاستشهاد بآياته في كتاب الحلل تحقيق سعيد سعودي ثلاث وثمانون آية تقريبا.

و- قلَّل البَطَلْيوسي من الاستدلال بالحديث الشريف في كتاب الحلل بتحقيق سعيد سعودي، وقصر استدلاله على خمسة أحاديث تقريبا.

التوصيات

1- يوصي الباحث بدراسة التعليل في كتب ابن السيد البطليوسي المتنوعة، ككتاب رسائل في اللغة، وكتاب المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل لاحتوائها على بعض مسائل كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.

2- يوصي الباحث باستكمال التعليل في مستويات اللغة الآخرى الصوتية والدلالية واللغوية.

3- هناك تشابه بين عِلَلِ النحويين وعِلَلِ المناطقة وعِلَلِ الفقهاء، وقد استعمل بعض النحاة المنطق في الانتصار لبعض الوجوه النحوية، ولذلك أنصح بالمزيد من الأبحاث حول هذه القضايا.

في الختام لا يسعني إلا أن أقول كل عمل لا يخلو من النقص، وهذا ما منَّ الله به عليَّ من معرفته، وما توفيقي إلا بالله، فإن أصبت فهو توفيق منه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملخص

ارتبط التعليل النحوي بشكلٍ وثيقٍ بالعِلَّة النحوية، فلكل حكم نحوي سبب أو علة تفسره.

تهدف هذه الدراسة بعنوان: (التعليل النحوي عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل دراسة نحوية تحليلية) إلى التعرف على طريقة البَطَلْيوسي في التعليل النحوي من خلال تحليل نماذج مختارة من المسائل النحوية التي تقفى البَطَلْيوسي فيها الزُّجاجي، وتهدف أيضاً الى الوقوف على طرائقه في استخدام العِلَلَ النحوية عند الانتصار للوجوه النحوية التي ذهب اليها ومقارنتها بآراء العلماء الذين سبقوه؛ لتجليتها ومعرفة طريقته في ترجيح الأدلة النحوية عند اختلافها، أو تعارضها.

وخلصت هذه الدراسة الى نتائج أهمها:

1- إنَّ منهج كتاب الجمل يختلف عن منهج كتاب الحلل في إصلاح الخلل من الجمل، فالأول يقوم منهجه على الاختصار والتقريب والتنظيم ووضوح العبارة، وهذه الصفات من مميزات المنهج التعليمي، بينما يقوم منهج كتاب الحلل على الشرح والتفصيل والتعليل النحوي والعقلي عند طرح الآراء النحوية.

2- اعتمد البَطَلْيوسي في تعليله مسائل كتاب الجمل النحوية على منهجين:

الأول: منهج تقليدي قائم على النقل من العلماء القدامى ومناقشة آرائهم وبيان الصواب منها.

الثاني: منهج عقلي قائم على الاستدلال العقلي وعرض الأدلة والبراهين التي تنتصر للرأي النحوي.

3- لا ينتقد البَطَلْيوسي كتاب الجمل كله، ويعترف بمكانة المؤلف إنما يتقفى مواضع الخلل والنقص مبرزا آراء أشهر النحاة وإجماعهم في بعض القضايا النحوية التي تركها صاحب كتاب الجمل بسبب الاختصار، و يرى البَطَلْيوسي أنها سببتْ خللاً تأصيلياً لا يجوز إغفاله، وأن هذا التقفي الذي سار عليه البَطَلْيوسي خدم كتاب الجمل وأكمله وزاده جمالا وكمالاً.

4- التزم البَطَلْيوسي بمنهجه الذي حدده في مقدمة الكتاب وبهدفه الذي حدده

وهو التنبيه على أغلاط كتاب الجمل، وما اختل من كلام صاحب الجمل، وقد التزم المؤلف بهذا فحدد بعض المسائل التي اشتملت على ذلك، وقام بمعالجتها.

5- علل البَطَلْيوسي الآراء النحوية بعدة علل متنوعة منها: علة السماع، علة المشابهة، علة النظير، علة تحليل النص، علة مجاورة، علة تغليب، العِلَّة الجدلية، العِلَّة القياسية بدلالة نصوص

العلماء قبله، علة التخفيف، علة كثرة الاستعمال، علة عدم الاستعمال، علة الأصل، علة النقيض، علة المعنى، علة الحذف، وقد غطت العِلَّة عنده جميع مستويات اللغة المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وأغلب العِلَلَ النحوية في كتاب الحلل في إصلاح الخلل تعليمية وقياسية ؛لأن هدفه سد الخلل في كتاب الجمل وإظهار أهميتها في الدرس اللغوي.

6- قد يلجأ البَطَلْيوسي إلى العِلَلَ العقلية، والاستدلال المنطقي إلى جانب العِلَلَ النحوية وليس بغريب عليه فهو النحوي المنطقي الذي تمكن من حدود العِلْمَين

كما فعل في حد الفعل والحرف.

7- لا يصرح بالعِلَّة إلا ناذراً ويكتفي بالقول (والحجة كذا وكذا، واحتج النحاة، واحتجَّ سيبويه بكذا، واحتج الفرَّاء بكذا، ومن مضمون عباراته تفهم العِلَّة، وقد ينسبها لسيبويه وغيره من العلماء وقد يعمم العِلَّة دون نسبة

8- قد يُخَطِّئُ البَطَلْيوسي الزُّجاجي، وقد يقبل بعض كلامه، ويرد البعض الآخر، وقد يصف بعض عباراته بالفساد، وعدم الصحة، والكذب، وقد يلتمس له الأعذار ويدافع عنه، وكل هذا يدل على النقد العلمي البنَّاء الذي التزم به ومن عباراته: (هذا الكلام غير صحيح، هذا الكلام لا يصح على الإطلاق، هذا الكلام خطأ، هذه عبارة فاسدة، هذا يحتاج لتقييد وتثقيف، هذا لا يجوز، هذا الكلام قد جمع الكذب والخطأ، العذر لأبي القاسم، هذا الذي قاله تقريب، هذا الكلام يوهم من يسمعه، فيه تعقب، هذا اعتذار اعتذر به أبو القاسم، هذا مما تعقبه الناس عليه) وغيره من العبارات بعضها يدل على التخطئة وبعضها يدل على الخلل وبعضها فيه التماس للعذر وهكذا.

9- من أدلة النحو التي اعتمد عليها البَطَلْيوسي في كتاب الحلل السماع والقياس والإجماع، ويكمن موقف البَطَلْيوسي من أدلة النحو في كتاب الحلل في إصلاح الخلل بالتالي:

أ- تعدد الأدلة المساقة في المسألة النحوية الواحدة من سماع أو قياس أو إجماع من العلماء.

ب- الترجيح بين الأدلة عند تعارضها؛ فيختار الدليل الأقوى والأوضح والأكثر استعمالاً.

ج- نقدَ البَطَلْيوسي أدلة النحاة قبله عندما رأى عدم صحتها أو ضعفها أو نقصها.

د- يراعي البَطَلْيوسي السياق ؛لأنه أدرك أهميته في تحديد المعنى النحوي.

هـ- كانت أدلة السماع هي الأكثر، ومن مظاهرها الإكثار من الاستدلال بالأبيات الشعرية والآيات القرآنية، وكان الاستدلال بالأبيات الشعرية أكثر من الاستدلال بالقرآن الكريم الذي وصل الاستشهاد بآياته في كتاب الحلل تحقيق سعيد سعودي ثلاث وثمانون آية تقريبا.

و- قلَّل البَطَلْيوسي من الاستدلال بالحديث الشريف في كتاب الحلل بتحقيق سعيد سعودي، وقصر استدلاله على خمسة أحاديث تقريبا.

10- من التوصيات أوصي الباحثين أن يستكملوا التعليل في مستويات اللغة الأخرى الصوتية والدلالية واللغوية؛ لأن هذا البحث اقتصر على المسائل النحوية فقط.

11- هناك توافق كبير بين الأصول الفقهية ومصطلحات علماء المنطق مع أصول النحويين، ولاشك أن هذه الأصول أثرت في النحويين في كثير من المباحث، وعلى الباحثين تقديم دراسة متأنية شاملة في هذا.

12- يوصي الباحث بدراسة التعليل النحوي في كتب ابن السيد البطليوسي المختلفة ككتاب رسائل في اللغة وكتاب المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل لاحتوائها على بعض مسائل كتاب الحلل في إصلاح الخلل.

Abstract

Grammatical reasoning is closely linked to grammatical causes. Every grammatical rule has a reason or cause that explains it. This study, entitled "Grammatical Reasoning in Ibn al-Sayyid al-Batalyusi's Book al-Hallal fi Islah al-Khalal min Kitab al-Jumal: An Analytical Grammatical Study," aims to identify al-Batalyusi's method of grammatical reasoning by analyzing selected examples of grammatical issues in which al-Batalyusi followed al-Zajjaji.

It also aims to examine his methods of using grammatical reasons when supporting the grammatical views he advocated, and to compare them with the opinions of scholars who preceded him, in order to clarify them and understand his method of giving preference to grammatical evidence when it differs or conflicts.

This study concluded with the following key findings：

1. The methodology of the Book of Sentences differs from that of the Book of Solutions in correcting errors in sentences. The former's methodology is based on brevity, conciseness, organization, and clarity of expression, all of which are characteristics of the educational approach. The Book of Solutions' methodology is based on explanation, detail, and grammatical and rational justification when presenting grammatical opinions.

2- Al-Batalyusi relied on two approaches to explaining the issues in the book "Numerical Sentences"：

The first: a traditional approach based on quoting from ancient scholars, discussing their opinions, and explaining the correctness of those opinions.

The second: a rational approach based on rational inference and presenting evidence and proofs that support the grammatical view.

3- Al-Batalyusi does not criticize the entire book of Al-Jumal, and acknowledges the author’s position, but rather traces the places of error and deficiency, highlighting the opinions of the most famous grammarians and their consensus on some grammatical issues that the author of the book of Al-Jumal left out due to brevity. Al-Batalyusi believes that it caused a fundamental error that should not be overlooked, and that this tracing that Al-Batalyusi followed served the book of Al-Jumal, completed it, and added to its beauty and perfection.

4- Al-Batalyusi adhered to the approach he outlined in the introduction to the book and to the goal he set, which was to point out the errors in the

book Al-Jamal and the errors in the author's words. The author adhered to this and identified some of the issues included in this and addressed them.
5- Al-Batalyusi gave reasons for the grammatical opinions with several diverse reasons, including: the reason of hearing, the reason of similarity, the reason of analogy, the reason of text analysis, the reason of proximity, the reason of predominance, the dialectical reason, the standard reason indicated by the texts of scholars before him, the reason of alleviation, the reason of frequent use, the reason of non-use, the reason of the origin, the reason of contradiction, the reason of meaning, the reason of deletion.
The defect covered all levels of the language: phonetic, morphological, syntactic, and semantic. Most of the grammatical defects in the book “Al-Hallal fi Istah Al-Khalal” are educational and standard, because its goal is to fill the defect in the book “Al-Jumal” and to show its importance in the linguistic lesson.
6. Al-Baṭalyawsī often resorts to rational causes and logical reasoning alongside grammatical justifications. This approach is not surprising, given his expertise as a grammarian and logician proficient in both fields, as evidenced in his definitions of the verb and the particle.
7. He rarely states the cause explicitly, often sufficing with phrases like "the argument is such and such," "the grammarians argued," "Sībawayh argued such," or "al-Farrāʾ argued such." From the context of his expressions, one can infer the underlying cause. He may attribute the reasoning to Sībawayh or other scholars, and sometimes he generalizes the cause without specific attribution.
8. Al-Baṭalyawsī may critique al-Zajjājī, accepting some of his statements while rejecting others. He might describe certain expressions as corrupt, incorrect, or false, yet at times, he offers justifications and defends him. This reflects a constructive scholarly critique he consistently maintained. His expressions include: "this statement is incorrect," "this statement is absolutely invalid," "this is a mistake," "this is a corrupt expression," "this requires restriction and refinement," "this is unacceptable," "this statement combines falsehood and error," "excuse for Abū al-Qāsim," "what he said is an approximation," "this statement misleads the listener," "this warrants scrutiny," "this is an excuse presented by Abū al-Qāsim," among others. Some of these phrases indicate error, others highlight flaws, and some seek to excuse, and so on.

9. Among the grammatical evidences Al-Baṭalyawsī relies upon in his book "Al-Ḥulal" are auditory evidence, analogy, and consensus. His approach to these evidences in "Al-Ḥulal" aims to rectify deficiencies through :

- Presenting multiple evidences for a single grammatical issue, whether from auditory sources, analogy, or scholarly.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

المصادر الأخرى:

1- ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، ن: الدار العربية للكتاب ط1، 1981م.

2- أخبار ابي القاسم الزُّجاجي: لعبد الرحمن إسحاق البغدادي النهاوندي.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لابي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)تح: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبدالتواب، ط1، 1418هـ-1968م.

4- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: لأحمد بن محمد بن أحمد بن يحي التلمساني (ت: 1041هـ)، تح: مصطفى السقا وعبدالحفيظ شلبي وإبراهيم الأبياري، ن: مطبعة لجنة التأليف والترجمة – القاهرة، 1358هـ-1939م.

5- أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2007م.

6- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تح: طه عبدالرؤوف سعد، ن: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1975م.

7- أصول التفكير النحوي: لعلي أبو المكارم، ، ن: دار غريب، ط1، 2007م.

8- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت: 316هـ)، تح: د.عبدالحسين الفتلي، ن: مؤسسة الرسالة لبنان، بدون ط.

9- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، ن: دار العلم للملايين، ط5، 2002م.

10- الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات عبدالرحمن، تح: سعيد الأفغاني.

11- الاقتراح في أصول النحو: لعبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (تك 911هـ)، ضبطه: عبدالحكيم عطية، ن: دار البيروتي دمشق، ط2، 1427- 2006م.

12- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبو الحسن على بن يوسف (ت: 646هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: دار الفكر العربي القاهرة ط1، 1406- 1982م.

13- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لكمال الدين ابو بركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محي الدين عبدالحميد، ن: المكتبة العصرية، ط1ن2003م.
14- الإيضاح العضدي: لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي (ت: 377هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، 1389هـ- 1969م.
15- الإيضاح في علل النحو لابي القاسم الزُّجاجي (ت: 337هـ)، تح: د.مازن المبارك، ن: دار النفائس بيروت، ط5، 1406هـ-1986م.
16- البحث اللغوي عند العرب،: د أحمد مختار عمر، ن: عالم الكتب بيروت، ط8، 2003م.
17- البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت: 774هـ)، تح: جماعة من المحققين راجعه عبدالقادر الأرناؤوط، ن: دار ابن كثير، دمشق سوريا، ط6، 1412-2021م.
18- البرهان في علوم القرآن: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، ن: دار إحياء الكتب العربية، ، ط1، 1376-1957م.
19- التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تح: جماعة من العلماء، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403-1983م.
20- التعليل النحوي عند ابن هشام: رسالة دكتوراه للباحثة عفاف بلعايش
21- التكملة: لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي النحوي، (ت: 377هـ)، تح: د. كاظم بحر مرجان، ن: عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ- 19م.
22- الجمل في النحو: للخليل بن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: 170هـ)، تح: د فخر الدين قباوة، ط5، 1416-1995م.
23- الجمل لأبي القاسم الزُّجاجي، اعتنى بتصحيحه ابن ابي شنب، ن: مطبعة جول كريونل 1926م.
24- الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تح: د فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1413هـ -1992م.

25- الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي (ت: 521هـ)، تح: محمد رضوان الداية، ن: دار الفكر دمشق سوريا، ط1، 1408- 1988م.

26- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي تح: سعيد عبد الكريم سعودي، ن: دار الطليعة، ط1.

27- الحلل في شرح أبيات الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي، والكتاب مرقم آليا بالمكتبة الشاملة، بدون ط.

28- الخصائص: لأبي عثمان بن جني (ت: 392هـ)، تح محمد على النجار، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، بدون تاريخ، موافق للمطبوع.

29- الرد على النحاة: لابن مضاء الأندلسي، تح: د. محمد إبراهيم، ن: دار الاعتصام، ط1، 13- 1979م.

30- الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي.

31- الصلة في تأريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال (ت: 578هـ)، ن: مكتبة الخانجي، ط2، 1374هـ- 1955م.

32- الفهرست: لابي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت: 380هـ)، ن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط2، 1435هـ- 2014م.

33- القرط على الكامل: وهي الطرر والحواشي على الكامل للمبرد، لأبي الحسن على بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سعد الخير الانصاري (ت: 571هـ) بدون طبعة.

34- القياس في النحو نشأته وتطوره: د.سعيد جاسم الزبيدي، ن: دار الشروق، ط11997م.

35- الكامل في اللغة والأدب: للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثما لي الأزدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ن: دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417-1997م.

36- الكتاب: لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ن: مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.

37- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمربن أحمد الزمخشري (ت: 538هـ)، صححه وضبطه مصطفى حسين أحمد، ن: دار الريان لتراث القاهرة، دار الكتاب العربي بيروت، ط3، 1407هـ- 1987م.
38- الكليات: لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت: 1094هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، ن: مؤسسة الرسالة بيروت، بدون ط.
39- اللامات: لأبي القاسم الزُّجاجي، تح: د مازن المبارك، ن: دار الفكر دمشق، ط2، 1405-1984م.
40- اللمع في العربية لابن جني، تح: فائز فارس، ن: دار الكتب الثقافية الكويت
41- المحكم في نقط المصاحف: لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: د. عزة حسن، ن: دار الفكر بدمشق، ط2، 1407هـ.
42- المرتجل في شرح الجمل: لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب (ت: 567هـ)، تح: على حيدر، ن: ، ط 1، 1392-1972م.
43- المعجم الفلسفي: لجميل صليبيا، ن: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
44- المغرب في حُلى المغرب، لأبي الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي، (ت: 685هـ)، تح: شوقي ضيف، ن: دار المعارف القاهرة، ط3، 1955م.
45- المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري، تح: د. على بو ملجم، ن: مكتبة الهلال بيروت، ط1، 1993م.
46- المقابسات: لأبي حيان التوحيدي على بن محمد بن العباس (ت: 400هـ)، تح: حسن السندوبي، ن: دار سعاد الصباح، ط2، 1992م.
47- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبوالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، ن: عالم الكتب بيروت، موافق للمطبوع.
48- النحو العربي العِلَّة النحوية نشأتها وتطورها: د مازن المبارك، ن: دار الفكر، ط3، 1981م.
49- النحو العربي والدرس الحديث: د عبده الراجحي، ن: دارالنهضة، ط1، 1979م.
50- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم، ن: المكتبة العصرية لبنان/صيدا.

51- تاج العروس: لمحمد مرتضي الحسيني، تح: مجموعة من المختصين، ن: وزارة الإرشاد والأنباء الكويت: ط1، 1385هـ-1965م.
52- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ط1، 1417هـ- 1996م.
53- تقويم الفكر النحوي: على أبو المكارم، ن: دار الثقافة بيروت، دون طبعة.
54- حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفات محمد بن علي الصبان الشافعي (1206هـ)، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417-19997م.
55- حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزُّجاجي، تح: على توفيق الحمد، ن: مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1984م.
56- خزانة الأدب ولب لسان العرب: لعبدالقادر بن عمر البغدادي، (ت: 1093هـ)، تح: عبدالسلام هارون، ن: مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 1418-1997م.
57- دراسات في النحو: لصلاح الدين الزعبلاوي، جلب الكتاب من موقع اتحاد الكتَّاب العرب.
58- درج الدرر في تفسير الآي والسور: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني: تح: حكمت الفرحان ومحمد اديب، ن: دار الفكر عمان الاردن، ط1، 1430هـ -2009م.
59- دلائل الإعجاز في علم المعاني: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ن: مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1413هـ-1992م.
60- ديوان الفرزدق: قدم له وشرحه محيد طراد، ن: دار الكتاب العربي بيروت، ط2، 1994م.
61- ديوان الهذليين، تعليق محمد محمود الشنقيطي، ن: الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، 1385- 1965م.
62- ديوان امريء القيس، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، ن: دار المعرفة بيروت، ط2، 1425-2004م.
63- ديوان جرير: تح: د نعمان محمد أمين، ن: دار المعارف القاهرة.
64- ديوان زهير بن ابي سُلمى: شرحه على فاغور، ن: دار الكتب العلمية بيروت.
65- ديوان نمر بن تولب القيسي، ن: مطبعة المعارف بغداد 1965م.
66- رسالة الحدود: لعلي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي، (ت: 384هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، ن: دار الفكر عمان، بدون ط، موافق للمطبوع.

67- رسائل في اللغة: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي (ت: 521هـ)، تح: د وليد محمد السراقبي، ن: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ط1، 1428-2007م.

68- سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سوره بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت: 279هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد، إبراهيم عطوة عوض، ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط2، 1395هـ- 1975م.

69- شذرات الذهب ي أخبار من ذهب لعبد الحي بن احمد بن محمد بن العماد الحنبلي، (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، ن: داربن كثير دمشق- سوريا، ط1 1406هـ - 1986م.

70- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لعبد الله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني، تح: محي الدين عبدالحميد، ن: دار التراث القاهرة، ط20

71- شرح الحدود في النحو: لعبدالله بن أحمد الفاكهي، تح: د.المتولي محمد رمضان أحمد الدميري، ن: مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 1414هـ- 1993م.

72- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: لمحمد بن محمد حسن الشرَّاب، ن: مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1427-2007م.

73- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، ن: جامعة أم القرى، دار إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1402-1982م.

74- شرح المفصل للزمخشري: ليعيش بن على بن يعيش ابن ابي السرايا المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت: 643هـ)، قدم له د.إميل بديع يعقوب، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1422-2001م.

75- شرح جمل الزُّجاجي: لابن عصفور الأندلسي ن الشرح الأكبر، تح: د صاحب أبو جناح.

76- شرح جمل الزُّجاجي: لعلي بن مؤمن بن على ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن، قدم له ووضع هوامشه فوّاز الشعار، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419-1998م.

77- شرح شذرات الذهب: لابن هشام، تح: عبدالغني الدقر، ن: الشركة المتحدة للتوزيع سوريا ن بدون ط.

78- شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ن: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 11، بدون ت.
79- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت: 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، على سيد على، ن: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008م.
80- صحيح البخاري: لابي عبدالله محمد بن إسماعيل بن ابراهيم البخاري، تح جماعة من العلماء، ن: المطبعة السلطانية ببولاق صورها د. محمد زهير وطبعها ط1، دار طوق النجاة بيروت.
81- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلاَّم الجمحي (ت: 232هـ)، تح: محمود محمد شاكر، ن: دار المدني بجدة، بدون ط.
82- ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف: د. زيد كامل، ن: دار المعرفة الجامعية – مصر.
83- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين: د عبدالفتاح حسن على البجة، ن: دار الفكر، 1998م.
84- علل التثنية: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، تح: د. صبيح التميمي، ن: مكتبة الثقافة الدينية بمصر.
85- علل النحو: لمحمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن الورَّاق (ت: 381هـ)، تح: د.محمود جاسم محمد الدرويش، ن: مكتبة الرشد الرياض/السعودية، ط1، 1420- 1999م.
86- غاية النهاية في طبقات القرّاء لشمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، ن: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ براجستراسر.
87- في أصول النحو: لسعيد محمد بن أحمد الأفغاني، ن: مطبعة الجامعة السورية، ط1، 1414هـ-1994م.
88- قلائد العقيان في محاسن الرؤساء والقضاة والكتَّاب والأدباء والأعيان: لأبي نصر الفتح بن خاقان، ن: المكتبة الأميرية بولاق1884هـ -1966م.
89- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، ن: دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ.
90- لمع الادلة في أصول النحو: لابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ن: دار الفكر، ط2، 1971م.

91- مجلة آداب الفراهيدي العدد 17، 2013م.
92- مجلة الأقصى، مجلد 9 العدد الثاني 2015م.
93- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النسابوري (ت: 518هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ن: دار المعرفة بيروت.
94- مراتب النحويين: لعبد الرحمن بن على أبو الطيب اللغوي، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، ن: المكتبة العصرية بيروت، ط1، 1430-2009م.
95- معاني الحروف: لعلي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ)، مرقم آلياً غير مطابق للمطبوع بدون ط، وبدون تاريخ.
96- معاني القرآن: لأبي زكرياء يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفرَّاء (تك 207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار، ن: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1 بدون تاريخ.
97- معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، تح: عبدالجليل عبده شلبي، ن: عالم الكتب بيروت، ط1، 1408-1988م.
98- معاني النحو: للدكتور فاضل السامرائي، ن: دار الفكر، الأردن، ط1، 2000م.
99- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تح: إحسان عباس، ن: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
100- معجم البلدان: لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، ن: دار صادر بيروت، ط2 ن1995م.
101- معجم المصطلحات النحوية العربية: د محمد سمير نجيب اللبدي، ن: مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ - 1985م.
102- مغني اللبيب على كتب الأعاريب: لابن هشام، تح: د مازن المبارك ومحمد على حمد الله، ن: دار الفكر دمشق، ط6، 1985م.
103- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، ن: دارالمعارف، ط2، 1995م.

104- نظرية التعليل في النحو بين القدامى والمحدثين، تح: د. حسن خميس سعيد الملخ، ن: دار الشروق عمان، ط1، 2000م.
105- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ن: المكتبة التوفيقية مصر.
106- وفيات الأعيان وأبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي (ت681 هـ)، تح: إحسان عباس، ن: دار صادر بيروت ط1، 1971م.

فهرس الآيات القرآنية

ت	الآيـــــة	السورة	الآية	الصفحة
1	أَلا إِنَّهُمْ هُمْ الْمُفْسِدُونَ	البقرة	12	104
2	أَلا إِنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ	البقرة	13	104
3	وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ	البقرة	124	122
4	وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً	النساء	96	85
5	إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	النساء	171	129
6	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	المائدة	38	90
7	إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ	المائدة	116	82
8	لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا	الأنعام	158	122
9	أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ	التوبة	3	101
10	ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ	التوبة	40	57
11	يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ	النور	35	66
12	وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	هود	113	87
13	وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا	يوسف	82	51
14	وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ	إبراهيم	16	66
15	أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى	الإسراء	110	123
16	إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً	الكهف	86	74
17	لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ	مريم	64	15
18	مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ	المؤمنون	24	103
19	وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ	المؤمنون	52	103
20	إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ	الصافات	38	146
21	إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ	الصافات	38	146
22	وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ	الزخرف	58	151
23	اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ	القمر	1	85

24	أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ	القمر	24	89
25	وَكَانَتْ مِنْ الْقَانِتِينَ	التحريم	12	31
26	فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى	القيامة	31	78
27	سَلاسِلاً	الإنسان	4	31
28	يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً	الإنسان	31	92
29	فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ	البلد	11-12	78

فهرس الأبيات الشعرية

ت	البيت الشعري	البحر	الصفحة
1	ولو أصابت لقالت وهي صادقة: إن الرياضة لا تنصبك للشيب	البسيط	96
2	أتاني إنهم مزقون عرضي: جحاش الكرملين لها قديد	الوافر	150
3	ألم أخبركما خبرًا أتاني: أبو الكساح جدَّ به الوعيدُ	الوافر	149
4	يلومني في حبِّ ليلى عواذلي: لكنني من حبها لعميدُ	الطويل	98
5	أما كليب بن يربوع فليس لها: عند التفاخر إيرادُ ولا صدرُ	البسيط	134
6	مثل القنافذ هداجون قد بلغت: نجران أوبلغت سوءاتهم هجرُ	البسيط	134
7	قد رابني قولها يا هناة: ويحك ألحقت سرًا بشر	البسيط	45
8	إني وأسطارٍ سطرن سطرًا: لقائلٌ يا نصرُ نصرًا نصرًا	الرجز	65
9	لعمرك ما قبلي إلى اهله بحرّ: ولا مقصرٌ يومًا فيأتيني بِقِرّ	الطويل	103
10	وعضُّ زمانَ يا ابن مروان لم يدع: من المال إلاَّ مسحتًا أو مجلفُ.	البسيط	22
11	جاء الشتاء وقميصي أخلاق: شراذم يضحك منها التَّواقُ.	الرجز	71
12	فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم: لشيء ولا أني من الموت أفرقُ	الطويل	103
13	ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم: ولا أنني بالمشي في القيد أخرقُ	الطويل	103
14	ألا أنني شربت أسود حالكا: ألا بجلي من الشراب الأبجل	الطويل	104
15	فما زالت القتلى تمجُّ دماؤها: بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ	الطويل	107
16	حلفت لها بالله حلفة فاجر: لناموا فما إن من حديث ولا صالِ	الطويل	79
17	كأنَّ دثارًا خُلِّقت بليونة: عقاب تنوقي لا عقاب القواعلِ	الطويل	78
18	أبني كليب إن عميَّ اللذا: قتلا الملوكَ وفككا الأغلالا	الكامل	146
19	ألا يا عباد الله قلبي متيمُ: بأحسن من صلى واقبحهم بعلا	الطويل	132
20	يدبُّ على أحشائها كل ليلة: دبيب القرنبى بات يقرو نقًا مهلاً	الطويل	135
21	تمرون الديار ولم تعوجوا: كلامكم عليَّ إذاً حرام	الوافر	88
22	وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا: إذا إنه عبد القفا واللهازم	الطويل	105
23	وأعلم علم اليوم والأمس قبله: ولكنني عن علم ما في غد عم	الطويل	15

ت	البيت الشعري	البحر	الصفحة
24	رأته على شيب القذال وإنها: تواقع بعلا مرة وتئيمُ	الطويل	105
25	وذو الجهل ميت وهو ماشٍ على الثرى: يظنُ من الأحياءوهو عديم	الطويل	12
26	أخو العلم حيّ خالدُ بعد موته: وأوصاله تحت التراب رميم	الطويل	12
27	أو مسحل شَنِج عضادة سمحج: بسراته ندب لها وكلوم	الكامل	149
28	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله: والزاد حتى نعله ألقاها	الكامل	108
29	كم عمةٍ لك ياجريروخالة: فدعاء حلبت عليَّ عشاريّ	الكامل	114
30	ؤ لما نشدتهم: نعم وفريق ليمن الله ما ندري	الطويل	141
31	لا تجزعي إن منفساً أهلكته: فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	الكامل	92
32	تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً: عليَّ حراصاً لو يشرون مقتلي	الطويل	87
33	ولو كان عبدالله مولى هجوته: لكن عبدالله مولى مواليا	الطويل	22
34	أفاطم مهلا بعد هذا التدلل: إن كنت قد أزمعت صرمي فاجملي	الطويل	137
35	فقال فريق القوم لما نشدتهم: نعم وفريق ليمن الله ما ندري	الطويل	141

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المقدمة	د
مشكلة البحث	د
أهمية الدراسة	هـ
أهداف الدراسة	هـ
منهجية الدراسة	هـ
الدراسات السابقة	هـ
هيكل البحث	و
التمهيد	8
أولاً: ترجمة لابن السِّيْد البَطَلْيوسي	8
ثانياً: المنهج النحوي عند ابن السِّيْد البَطَلْيوسي	13
الفصل الأول: **التعليل النحوي وأدلته**	**18**
المبحث الأول	19
التعليل النحوي والعِلَل النحوية ومسالكها	19
نشأة التعليل النحوي حتى عصر البطلْيوسي	21
مراحل نشأة التعليل النحوي	22
أولاً: مرحلة النشوء والتكوين	22
ثانياً: مرحلة النمو والارتقاء	23
ثالثاً: مرحلة النضج والازدهار	25
التعليل النحوي عند البطلْيوسي	27
أنواع العلل النحوية عند أشهر النحاة	28
أولاً: العلل النحوية عند ابن السراج (ت316هـ)	28
ثانياً: العلل النحوية عند الزجاجي (ت337هـ)	29

ثالثاً: العلل النحوية عند ابن جني (ت392هـ)	30
رابعاً: العلل النحوية عند السيوطي	30
المبحث الثاني	36
أدلة النحو الإجمالية	36
أدلة النحاة في التعليل النحوي	37
الفصل الثاني: **التعليل النحوي في أقسام الكلام ويشمل مبحثين**	**42**
المبحث الأول	43
التعليل النحوي في الأسماء والأفعال	43
أولاً: التعليل النحوي في الأسماء	44
مسألة ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر	54
مسألة ثاني اثنين وثالث ثلاثة	55
مسألة المقصور والممدود	61
مسألة ما يتبع الاسم في إعرابه	63
مسألة في باب النعت	68
مسائل باب العطف	72
مسألة العطف بلا	74
مسألة العطف بلكن	76
مسألة العطف بـ(أم)	77
المبحث الثاني	90
التعليل النحوي في الحروف	90
مسألة حد الحرف	91
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر (إنَّ وأخواتها)	92
دخول اللام على خبر إن وأخواتها	94
مسألة العطف على معمولي إنَّ	97
مسألة (ما) في نظير العطف على إن ومعموليها	99
الفرق بين إنَّ وأنَّ	100
مسألة حتى في الأسماء	102

مسألة حروف القسم	105
مسألة (كم، منذ، مذ)	108
مسألة (منذ، مذ)	109
الحروف التي تنصب الأفعال	110
الفصل الثالث: **التعليل النحوي في المرفوعات**	**112**
المبحث الأول	113
التعليل النحوي في الابتداء والخبر والفاعل	113
مسألة المبتدأ	114
مسألة الخبر	116
مسألة الفاعل	117
المبحث الثاني	119
التعليل النحوي في مرفوعات النواسخ	119
تسمية كان وأخواتها بالحروف	120
أقسام كان	121
تقديم أخبار كان وأخواتها عليها	122
الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر	124
الفصل الرابع: **التعليل النحوي في المنصوبات والمجرورات وبعض المسائل الصرفية**	**125**
المبحث الأول	126
مسائل المنصوبات والمجرورات	126
مسألة المفعول به	127
مسألة المفعول المحمول على المعنى	128
مسائل النداء	129
مسألة المنادى المرخم	131
مسألة في الاستثناء	133
المبحث الثاني	137
التعليل النحوي في المشتقات ومسائل صرفية	137

مسائل المشتقات (اسم الفاعل)	138
تثنية اسم الفاعل وجمعه	139
الصفة المشبهة باسم الفاعل	140
أمثلة تعمل عمل اسم الفاعل	142
ما ينصرف وما لا ينصرف	143
مسائل باب الهجاء	144
الخاتمة	146
التوصيات	148
الملخص	149
Abstract	152
قائمة المصادر والمراجع	155
فهرس الأبيات الشعرية	166
فهرس الموضوعات	168
فهرس المحتويات	168